

الإضرابات
في مصر
زمن
الأربعينات

حالة
السياسة
في مصر



طه سعد عثمان

للكتاب
والنشر
والطباعة

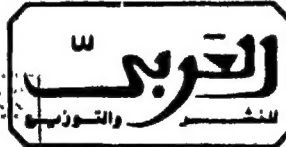
الإضرابات في مصر زمن الأربعينات

تأليف

طه سعد عثمان

١٩٩٨

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية



٦٠ شارع القصر العيني - أمام

روفا يوسف (١١٤٥١) القاهرة

ت: ٢٥٤١٥٢٩ فاكس: ٢٥٤٧٥٦٦

٧٩٠٤٤

**جميع الحقوق محفوظة للناشر
العربى للنشر والتوزيع**

**٦٠ شارع القصر العينى (١١٤٥١) - القاهرة
ت: ٢٥٥٤٥٢٩ فاكس: ٢٥٤٧٥٦٦**

الطبعة الأولى

١٩٩٨

**الإضرابات فى مصر زمن الأربعينات
المؤلف : طه سعد عثمان
الغلاف للفنان : مصطفى رمزى
عدد الصفحات : ١٦٩**

{ الإضرابات فى مصر }

فى الأربعينات

مقدمة

لستنا هنا بصدد بحث الإضراب من الناحية النظرية ، عوامله وأسبابه ومقوماته ونتائجه ، ولكننا هنا نتحدث عن الإضرابات واستخدامها فى مصر فى أربعينات القرن العشرين ولم يكن استخدام سلاح الإضراب فى تلك الفترة ثابتا فى فراغ ، وإنما كان فى تربة مهيأة منذ فترة جعلت من استخدامه امتدادا وتطور لمرحلة الالف ناقصة سابقة بدأت فى أواسط الطبقة العاملة مع بداية الوعى النقابى فى أول القرن العشرين وأخذ مضمونا جديدا مع تطور الحركة الوطنية المصرية فى مارس ١٩١٩ -

وقد استخدمت الطبقة العاملة المصرية سلاح الإضراب منذ بداية الحرب العالمية الثانية بشكل ناجح ، وهى الفترة التى نتحدث هنا عنها دون تقليل من شأن ما سبقها وما أعقبها - وقد تم ذلك فى تطور مستمر فى نوعية الإضراب وأهدافه والفئات العديدة التى استخدمته ، ورغم كل وسائل القمع التى استخدمتها الحكومة بتأييد وإعاز من الرأسماليين والاستعمار البريطانى وصلت إلى حد استخدام البوليس وقوات الجيش بكامل أسلحتها فى مقاومة الإضرابات .

ورغم العديد من الضحايا الذين أستشهدوا من العمال وغير العمال ، ومئات الذين أصيبوا وشردوا وسجنوا ورغم العديد من الأحكام التى صدرت بالسجن والغرامة من المحاكم العسكرية ضد العمال والنقابات بسبب استخدام سلاح الإضراب ، ورغم قيام اسماعيل صدقى رئيس اتحاد الصناعات فى فترة رئاسته للوزارة فى عام ١٩٤٦ بإصدار قانون مكافحة الإضراب ، واتسع فى نطاق تطبيقه ليشمل موظفى وعمال الحكومة والمرافق العامة واحتوى ذلك القانون على نصوص مطاطة تقع تحت طائلتها مختلف طوائف الشعب العامل .. رغم كل ذلك لم تفتقر حركة الإضرابات بين العمال ، بل كانت فى تصاعد مستمر ، وكان عمال النسيج الميكانيكى فى مختلف مناطق القطر وخاصة فى شبرا الخيمة والاسكندرية والمحلة الكبرى أكثر فئات الشعب استخداما لهذا السلاح -

وفى نفس الفترة - أواسط أربعينات القرن العشرين - ومع التصاعد المستمر للحد الثورى

للحركة الوطنية من أجل الاستقلال والتحرير الوطنى لمصر والسودان ، وفى سبيل افشال كل المحاولات التى كانت ترمى الى عقد معاهدة تربط مصر بعجلة الامبراطورية البريطانية التى تعرت من كثرة الثغوب التى اصابها ثيابها اثناء وبسبب الحرب العالمية الثانية -

وبعد الانفتاح الذى حدث من الشعب المصرى على ما هو خارج حدوده من أفكار وآراء سياسية واقتصادية واجتماعية وخاصة ما يتصل بالاشتراكية سواء ما غمر رصيف الكتابات العربية من كتب ونشرات ومقالات فى الصحف والمجلات ، ومجلات تتبنى الأفكار اليسارية بشكل عام والاشتراكية بشكل خاص . وكذلك ما قدمته المنظمات الشيوعية العديدة مهما اختلفت خطوطها السياسية ، من مساهمات فى نشر الإتجاهات الاشتراكية فى الثقافة والسياسة والاقتصاد والاجتماع والتنظيم ، مما كان له أثر لا يمكن انكاره فى تكوين وتوجيه وجدان الشعب المصرى وخاصة بين المثقفين والعمال والطلبة .

وكانت الطبقة العاملة المصرية فى مختلف مناطق القطر وبين مختلف الصناعات والمهن تتحرك بوسائل مختلفة بدءاً بالمطالبة الهادئة السلمية وتدرجاً وصعوداً الى التهديد بالإضراب ، فالاضراب الجزئى والإضراب العام والاعتصام واحتلال المصانع والاضراب عن الطعام وغيرها من انواع الإضرابات التى استخدمتها الطبقة العاملة المصرية بنجاح كأسلحة للحصول على حقوقها ومطالبها الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشتها وتحسين ظروف عملها ،

وإذا كان تكوين اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ بداية لمرحلة جديدة من الكفاح الوطنى التحم فيها اكثر فئات الشعب المصرى تحركاً من أجل تحقيق الأهداف الوطنية ، فإن تكوين اللجنة لم يكن الحدث الهام الوحيد . بل كانت هناك تحولات هامة فى صفوف الشعب العامل ، ومن أهم ما حدث كان استخدام طوائف الشعب المختلفة لسلح الطبقة العاملة الرئيسى وهو الإضراب من أجل تحقيق المطالب ، ولأنك ان نجاح العمال فى عديد من المعارك وتحقيق الكثير من الحقوق والمكاسب باستخدام سلاح الإضراب رغم كل المعوقات ، كان نموذجاً شدي انتباه بقية طوائف الشعب المصرى وجذبها إلى القناعة باستخدام الإضراب للحصول على حقوقها ومطالبها الاقتصادية والاشترارية فى الاضرابات ذات الأهداف السياسية ، وأخذت الحركة فى الاتساع فشملت المدرسين والمهندسين والمرضيين وعمال الحكومة فى التلفزيون والسكك الحديدية ، وكانت قمة ذلك كله قيام رجال البوليس والإدارة فى عام ١٩٤٨ باضرابهم الذى من أركان النظام

الحاكم كله . إذ أصبحت الفئة التي تستخدمها الحكومة لمقاومة سلاح الإضراب هي التي تستخدم نفس السلاح للحصول على حقوقها -

وهناك بعض النقاط التي لا بد من التعرض لها قبل الحديث عن إضرابات الأربعينات في مصر منها ما هو شائع عن تقسيم الإضرابات بالنسبة لأهدافها فيسمى بعضها سياسة وبعضها إضرابات اقتصادية ، وأرى أن كل إضراب لا يخلو من أن يجمع بين الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت وإن كانت النسب في كل إضراب تختلف عن الآخر -

فأنا نظرننا إلى الإضرابات الوطنية التي حدثت في مصر في الأربعينات ضد الاستعمار البريطاني والمطالبة بالجلء التام عن وادى النيل - نجد أن الشعار الذي رفع وقتئذ هو استقلال وادى النيل سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

وإذا نظرننا إلى الإضرابات العمالية التي كانت أهدافها المعلنة تحقيق مطالب اقتصادية محدده تتعلق بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروفه ، فإن تلك الأهداف سواء نص عليها أم لم ينص كانت تتضمن النواحي الاجتماعية والسياسية أيضا . فتللك الإضرابات في المقام الأول كانت موجه ضد رأس المال الذي كان يملك غالبية العظمى أجانب وكثيرون منهم كان معروفنا أنهم من دول استعمارية . بالإضافة إلى أن هذه الإضرابات كانت موجه ضد رأس المال المصري والحكومة التي تمثله وتدافع عنه وتحمية .

والأمر الثاني أننى أريد أن أوضح أمرا التبس على كثيرون حول حق العمال في الإضراب ، ذلك الحق الذي ضمنته كثير من المواثيق والمعاهدات الدولية . وكثير أيضا من الاتفاقات الإقليمية ، ومع أقرارى بأنه من الضرورى أن توجد قواعد لتنظيم استخدام حق الإضراب حتى لا يستغل ضد مصلحة الوطن والمواطنين بشرط ألا تكون تلك القواعد قيذا على مبدأ حق العمال ، فإن تحريم وتجريم الإضراب بشكل مطلق له من الأضرار على المواطن الفرد أضعاف ما يسببه استخدام الإضراب بشكل خاطئ ، على نفس القاعدة التي نقول أن أضرار تجاوزات الديمقراطية في عام لا تعادل أضرار الدكتاتورية في يوم واحد .

ومن دراسة الإضرابات في مصر في الأربعينات نلاحظ أنها بدأت بنموذج ناجح تبناه ونفذه العمال المصريون بشكل عام وعمال النسيج بشكل خاص ، ثم إضرابات الطوائف التي اهدت بأسلوب وطريقة الطبقة العاملة المصرية في الكفاح ، وفي نفس الوقت فاننا نلاحظ أن هناك فوارق

ليست بالقليلة بين استخدام العمال واستخدام الطوائف الأخرى لنفس السلاح وأهم تلك الفوارق مايلي :-

- ان العمال باعتبارهم الطبقة التي تشعر بالاستغلال المباشر من جانب الرأسماليين ويقوم عملهم في الأساس على الانتاج المادى والتعامل المباشر مع الآلة والمنتج والخامة ورأس المال ، فهم لذلك أكثر استعدادا للعمل والكفاح باصرار أكثر من طوائف الموظفين وأشباه الموظفين الذين يكون عملهم وتعاملهم الأساسى مع جمهور المواطنين ويعملون لحساب الدولة وهم بسبب ذلك لا يشعرون بقسوة الاستغلال بنفس الدرجة مما يجعلهم أقل ثورية وأقل انفعالا بالاحساس الطبقي من العمال ولهذا ايضا يقع عمال الخدمات في المنتصف ما بين عمال الانتاج والموظفين من حيث الوضع الطبقي والثورية .

- ان العمال عدوهم الطبقي واضح وهو رأس المال وعداؤهم للدولة نابغ من انها كمنثلة وحامية لرأس المال ، وهذا بالإضافة الى انه من السهل على العامل ان يعرف ولو بالتقريب مقدار ما يكسبه الرأسمالى منه والذي لا يعدو ان يكون فائض قيمة من جهد وعرق العامل ، اما الموظف وشبه الموظف فقد ينحصر تفكيره في ان ظالمه هو رئيسه المباشر او مدير المصلحة او الوزير الذى تتبعه جهة عمله ، وبذلك يكون احساسه الطبقي ضعيفا ولو كان ابن عامل

- كان العامل في تلك الفترة يخرج من بيته في الصباح وهو لا يدري هل يستكمل يومه في العمل في المصنع او يفصل قبل نهاية اليوم ، وفي بعض الاحيان كان العامل يصل الى المصنع في بداية وريدته ليجد ان قرار فصله قد صدر في اليوم السابق ، ويقوم بواب المصنع بمنعه من الدخول تنفيذاً لهذا القرار ، وقد يتعطل العامل يوماً او بضعة ايام ولكنه لا بد ان يجد عملا في مصنع آخر بنقس الاجر او باجر أقل قليلا ، ولهذا لم يكن فصله بسبب كفاحه يمثل انهياراً لحياة خاصة عندما نما وعية الى الايمان بالجماعة ، اما الموظف وشبه الموظف فانه يخشى الفصل من العمل خشية الموت ، لانه قد لا يجد عملا آخر لفترة طويلة مما يعرضه للجوع والتشرد هو واسرته ، ولهذا نجد العامل أكثر صلابة في الكفاح وأكثر استعدادا لتحمل نتائجها بما فيها الفصل .

- العمال بطبيعتهم وبوضعهم الطبقي وعلاقات الانتاج التى يعملون في ظلها ، موجهون في التفكير والاهداف الأساسية مهما اختلفت الصناعات التى يعملون فيها والآلات التى يقومون

بتشغيلها ، ولم تصادفنى فى عمال النسيج الميكانيكى تناقضات الاماكان يخلقه بعض خساف
النفوس من رؤساء المصانع وهم قلة ضئيلة كانوا يتخلون عن مصلحة زملائهم العمال التى هى
مصلحتهم فى الاصل وعلى المدى الطويل ، وذلك جريا وراء ارضاء صاحب العمل وطمعا فيما قد
يلقيه اليهم من رشوة ظاهره او مقنعة مادية او ادبية وفى الغالبية العظمى من الحالات التى
عاصرتها كان هؤلاء الخائنون لمصلحة زملائهم هم اكثر اكتواءً بنار ماظنوا انه طريق الجنة . اما
الطوائف الاخرى فقد كان من آسفل على الحكومة وعلى موظفيها الكبار ان يحدثوا الانقسامات
فى صفوف قادة حركات الاضراب ويستمرروا فى تعميق تلك الانقسامات بالترغيب والترقيات
الاستثنائية والمنح وغيرها ، والترهيب بالنقل الى اماكن قاصية او يوقف العلوات والترقيات ، الى
ان تصل الى خلق تناقضات عدائية تؤدى لا الى فشل الاضراب فحسب ، ولكن الى الاضرار
بالقضية والمطالب الاساسية للفئة او الطائفة ، ومثال ذلك ما حدث عندما استطاعت الحكومة ان
تقسم حركة المهندسين ، فاعطت لمهندسى الرى الذين كانوا راس الحركة وقيادتها دون بقية
طوائف المهندسين ، ثم اشعلت العداة بين المهندسين خريجي الفنون والصناعات والمهندسين
خريجي كليات الهندسة ، كذلك المدرسين الاميريين ومدرسي التعليم الحر ، وخريجي المدارس
الصناعية انظمة مختلفة منها نظام قديم وثانوى صناعى حديث وخمس سنوات .

- كان التضامن قائما بين العمال وكانت اضرابات العمال تلقى التأييد بدءا من تأييد عمال
المصنع المجاور للعمال المضربين ثم عمال مصانع المنطقة وعمال الصناعات الاخرى وانتقال التأييد
اذا ما كانت طالت مداه الاضراب الى عمال المناطق الاخرى ، واخيرا الى تأييد الفلاحين والتجار
فى القرى المحيطة بالمصانع ، واتخذ التأييد شكل اضراب التضامن لبضع ساعات للاحتجاج او
المشاركة الفعلية فى الاضراب او تقديم المساعدات النقدية والعينية ، ولاشك ان هذا التأييد الذى
يتلقاه العمال المضربون كان من اهم واقوى عوامل صمودهم فى وجه خفوف اصحاب الاعمال
والحكومة الهادفة الى فشل الاضراب ، حيث يحس كل عامل انه ليس وحده ، اما الموظفون
واشباه الموظفين فقد كانت كل طائفة تعيش فى عالمها الخاص ، فلم يحدث تأييد او تضامن قوى
بين الطوائف فى العمليات الكفاحية وعلى الاخص فى الاضراب ولم يحدث عطف كبير من الراى
العام على مطالبهم الاجزئيا كعطف الطلبة واولياء امورهم على المدرسين ، ولهذا كانت نجاحات
العمال فى اضراباتهم وتحقيق مطالبهم عن طريقها اكثر بكثير من فشلهم فى الاضرابات اما

الطوائف الاخرى فقد حققت نجاحات جزئية ومحدودة فى بعضها ، وهنا لابد من الاشارة الى ان العمال كثيرا ما قاموا بتأييد لحركات الطوائف كان اقواها تأييدهم لاضراب ضباط البوليس ورجال الادارة فى عام ١٩٤٨

- كانت الخسارة الناتجة عن اضرابات العمال ووقف دواب العمل واضحة مباشرة وفورية وصاحب العمل يحسب مقدار ما يخسره فى كل ساعة يتسلط فيها العمل حيث لم يكن هناك وقت ضائع ، ناهيك عن يوم او ايام الاضراب ، بينما اضراب الموظفين حتى وان اوقف دواب عملهم نهائيا ، فقد كان المتضرر المباشر من الاضراب هم الجمهور ، واما اثاره مهما كانت كبيرة ولو كانت متصلة بالانتاج ، فانها سوف تعود على الدولة وميزانياتها العامة ودخلها القومى ، وهو ما يحتاج الى وعى سياسى ووطنى وقومى لادراك كل اثاره وخطورتها على الفرد والمجتمع - استخدمت الحكومة فى بعض الاضرابات جميع اجهزة قمعها من بوليس وجيش بكامل اسلحتها ضد العمال ، كما حدث فى اضرابات عمال النسيج الميكانيكى فى شبرا الخيمة والمحلة الكبرى ، ولم يحدث فى حدود علمى ان استخدمت قوات الجيش والبوليس لمقاومة اضرابات غير عمالية الا فى اضراب ضباط البوليس والادارة فى عام ١٩٤٨ ، وحتى فى هذه الحالة كان توجيه النيران والعنف ضد مظاهرات التأييد التى قام بها العمال والطلبة والاهالى ، واما ممرضوا القصر العينى الذين استخدمت معهم نفس قسوة جهاز القهر من الجيش والبوليس والنيابة بدرجة استخدامها ضد العمال ، فانى اعتبر هؤلاء من عمال الحكومة ، وليس ادل على ذلك من ان اول المطالب التى اضرَبوا من اجلها كان الاعتراف برابطتهم وتسجيلها .

- كانت تحركات الفئات والطوائف الشعبية للمطالبة بحقوقها موسمية فى واقع الامر ، وكانت ترتبط بوجود حزب الوفد فى الحكم او خارج الحكم ، ومن الملاحظ ان الوفد وهو خارج الحكم كان يعمل جاهدا على توسيع التحركات والاضرابات ، وكانت صحيفة تتبنى قضايا الطوائف وتسهب فى شرحها ونشر اخبارها والدفاع عنها مما جعل بعض تلك التحركات يحظى باهتمام الرأى العام ، وكان المحامون الوفديون يتطوعون او يكلفون من الحزب بالدفاع عن كل من يقبض عليه فى الاضرابات والمظاهرات وكثيرا ما دفعت كفالات الافراج من خزانة حزب الوفد ، وكانت فى ذلك مساعده كبيرة لتحركات الطوائف ، حتى ولو كان غرض حزب الوفد منها هو احراج حكومة الاقلية واسقاطها .

وفى المقابل كانت حكومة الاقلية التى فى الحكم تتخذ كل الوسائل بدءا بالوعود المطاطة وانتهاء باستخدام القوة فى مقاومة الاضرابات ، متهمة كل تحرك بانه بايعاز من الوفد وكل زعماء الطوائف وقادة الحركات بانهم عملاء للوفد حتى ولو لم تكن لهم بحزب الوفد اية صلة حزبية او تنظيمية .

فاذا جاء حزب الوفد الى الحكم ، وحتى منذ بواكر الايام التى توحى بمجيئ الوفد الى الحكم ، تبدأ تحركات الطوائف فى الجذر بالتدرج حتى تصل الى الدرجة التى لا تأثير لها ، وذلك بفعل عاملين .

الاول هو التخلّى من جانب صحف الوفد عن قضايا الطوائف ، ثم الامتناع عن الاشارة الى اى تحركات بل ومهاجمة التحركات الكبيرة التى لا يمكن انكارها والتى يحس بها الرأى العام ، ومثال ذلك مهاجمة جريدة صوت الامة لعمال النسيج الميكانيكى بالاسكندرية اثناء اضرابهم عن العمل لتحقيق مطالبهم ، مدعية بان الاضراب لم يكن له اى سبب ولا مبرر .

والثانى هو قيام حكومة الوفد باجابة بعض مطالب العمال والموظفين واشباه الموظفين وخاصة تلك المطالب التى كانت تأخذ الشكل العام مثل انصاف الموظفين واعانة غلاء المعيشة للموظفين وعمال الحكومة وعمال الشركات والمؤسسات الاهلية .

والكى لا يفهم كلامى على غير محمله فانى اكرر تأكيد ان فترات حكم الوفد قد تخللتها اعمال عنف وقسوة من الحكومة ضد العمال ، وكمثال فقط على ذلك فان عمال شركة سباهى للغزل والنسيج بالاسكندرية قد اطلقت عليم النيران اثناء اضرابهم السلسى والقيت جثث ستة من قتلهم فى ترعة المحمودية ، وقد حدث ذلك اثناء حكم وزارة الوفد عام ١٩٥٠ ، كما ان وزارات الاقلية من ٩٤٥ الى ١٩٤٩ قد اعطت لبعض العمال والطوائف بعض الحقوق .

- كان انزعاج الانجليز والسراى وشية الاقطاعيين والراسماليين الاجانب والمصريين شديدا من تصاعد العمليات الكفاحية للعمال وتطويرهم لاساليبها ، واستخدام الطوائف الاخرى لسلح الاضراب ، خاصة بعد اشتراك العمال المصريين فى العمل السياسى بشكل مستقل عن سيطرة جميع الاحزاب التقليدية القائمة قننذ ، ونزولهم فى الاضرابات السياسية جنبا الى جنب مع الطلبة وطوائف الشعب الاخرى ، وكان مؤشر الذعر قويا بعد الاحداث الدامية فى ميدان الاسماعيلية بالقاهرة وميدان المنشية بالاسكندرية عام ١٩٤٦ .

وقد أدركت الحكومات وخاصة حكومة اسماعيل صدقي رئيس اتحاد الصناعات خطورة زيادة وعى العمال السياسى واشتراكهم بشكل قيادى فى الأحداث على نظام الحكم كله ، رغم ان قضية السلطة لم تكن موضوعة وقتئذ على جدول أعمال أكثر العمال وعيا . ولهذا كانت عمليات ملاحقة الحكومة لقادة العمال بل وقيادات الطوائف مستمرة ، وكانت قضايا الاضرابات والحكم على العمال بالجس والغرامة ، ولكن ذلك لم يوقف تيار الكفاح بل ظل مستمرا وتطورت اساليبه ايضا .

- فى النهاية ، فبقدر ما كان لاي اضراب من وحده صفوف القائمين به ، وهدف واضح يدعو له الجميع ويتفهمه ويؤمن بحقه فيه ، وبقدر ما يحصل المضربون على تأييد ومناصره الرأى العام وخاصة الفئات الاقرب طبقيا ، وبقدر ما يتوفر من ذلك بقدر ما يحقق الاضراب من نجاح وفى فترة الأربعينات ، ورغم الأوامر العسكرية والقوانين التى صدرت لتحديد من حق العمال فى استخدام سلاح الإضراب ، إلا أن مبدأ ذلك الحق لم يكن محل شك ويكفى فى ذلك أن أورد رأى اصحاب الاعمال فى مصر الذى نشر فى مجلة « مصر الصناعية » فى عددها الصادر فى ابريل ١٩٤٨ ص ٩ - وهى المجلة التى كان يصدها الاتحاد المصرى للصناعات ونصه :-

إننا لا نقصد انكار حق الاضراب . ولكننا نرى وجوب حصر استعماله فى حدود معينة لكيلا يصبح وسيلة لأهداف سياسية ، أو مخالفا لإرادة غالبية العمال ذوى الشأن ، فيجب أن يكون التصويت للإضراب محاطا بما يضمن لغير الراغبين من العمال فيه كامل الحرية فى مواصلة العمل .. كما يجب ألا يأتى الإضراب فجأة دون اعلان سابق على أن ينص القانون على مثل ذلك فيما يتعلق بغلق المصانع فى وجهه العمال »

ولا استطيع هنا أن احصر واتحدث عن جميع الإضرابات التى حدثت فى تلك الفترة ، سواء الإضرابات العمالية ، أو اضرابات الطوائف غير العمالية . ولهذا اخترت بعض الاضرابات كنماذج ، معتمدا على سرد الأحداث . وما تخللها من عمليات أخذ ورد وجذب وشد حول اسباب الاضرابات ومقدماتها ونتائجها فى حدود ما أتيتح لى من معلومات ، مبتدئا باضرابات بعض الطوائف التى حظيت باهتمام من الرأى العام المصرى ومنتهيا بالحديث بشئ من التفصيل عن بعض الاضرابات العمالية الكبيرة ، واضرابات بعض الطوائف التى أخذت شكل الصدام مع الدولة بأجهزة قمعها . .

مهندس / طه سعد عثمان

شبرا الخيمة

١٩٩٦

اضراب نظار ومعاونو محطات السكك الحديدية المصرية (١)

تقدم نظار ومعاونو محطات السكك الحديدية المصرية بطلبات إلى المسؤولين طالبن تطبيق الكادر عليهم مع ما يترتب على ذلك من تنظيم واستقرار فى مرتباتهم وعلاوتهم وترقياتهم ، ولما لم تستجب الحكومة لمطالبهم بدأوا من الساعة الخامسة بعد الظهر يوم ١٩/٧/١٩٤٧ فى الامتناع عن العمل بشكل جماعى . ولم يشذ منهم موظف واحد مما أدى الى تعطيل القطارات بشكل كامل بين اسيوط والشلال نظرا لان خط السكة الحديد كان مفردا فى تلك المنطقة ، وامتنع سائقو القطارات بدورهم عن قيادتها خوفا من حدوث تصادمات حتى بلغ عدد الممتنعين عن العمل نحو ١٥٠٠ موظف -

عندما قابل شاكر باشا مدير عام السكك الحديدية مندوبى رابطة موظفى ومعاونى السكك الحديدية بادرهم بالتهديد بالقضاء القبض عليهم إذا لم يعملوا على عودة زملائهم إلى العمل ، كما هددهم بالايقاف عن العمل بل والفصل ، ولما لم يرضخوا لتهديدهم ، بل ودافعوا عن مطالبهم ومطالب زملائهم ، أمر بالقبض على رئيس الرابطة - حافظ الهندى محمود وارسله مخفورا بحراسة البوليس الى السجن ،

ولما صعد الموظفون لتهديدات مدير عام السكك الحديدية - استدعى هذا الأخير أعضاء الرابطة وعقد معهم اجتماعا انتهى بالاتفاق على تحقيق مطالبهم وتطبيق الكادر على النظار والمعاونين العاملين فعلاً ، وترتيباً على ذلك قررت الرابطة العودة للعمل - (صوت الأمة ٢٠ ، ١٩٤٧/٧/٢١ ص ٢)

اضراب موظفى التلغراف

٢- كان موظفو التلغراف قد سبق لهم أن امتنعوا عن العمل فى يوم ١٥ يونيه ١٩٤٦ ووقتئذ وافق مدير عام السكك الحديدية على مطالبهم كما وعدهم بالعمل على تحقيقها وأذاع إعلاناً بذلك فى نشرة المصلحة الصادرة فى يوليه ١٩٤٦ تحت رقم ٢٠٥ أملا فى ان يؤدى هذا الوعد مع مرور الزمن الى فتور الحركة .

ولما ينس موظفو التلفزيون من تحقيق مطالبهم رغم الوعود المتكررة : اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية لرابطة موظفي التلفزيون السلكي الفنيين . وقررت باجماع الأصوات التمسك بالمطالب التي سبق تقديمها مع الاحتجاج على المعاملة في تحقيقها وان يكون مظهر الاحتجاج هو الامتناع عن العمل في مكتب التلفزيون الرئيسي بالقاهرة ابتداء من الساعة العاشرة من صباح ١٧/٧/٩٤٧ ونفذوا فعلا الامتناع عن العمل وأعلنوا عزمهم على توسيع نطاق الامتناع بحيث يشمل كافة موظفي التلفزيون بالقطر المصري إلى أن يحصلوا على وعد جدي بإجابة مطالبهم - وظن المسؤولون أن العملية مجرد تهديد واتخذوا من مرور نحو سنة كاملة على بدء الإضراب السابق دون تحرك عملي يثبت التمسك بالمطالب . اتخذوا من ذلك دليلا على أن الحركة غير جدية وأنها سرعان ما تنتهي إلى لا شيء . وترتبطا على ذلك لم يتصل أحد من المسؤولين في المصلحة بالمضربين ولا بالرابطة . ولكن موظفي التلفزيون قبلوا هذا الإعمال من المسؤولين بقرار توسيع الامتناع عن العمل على أن يشمل جميع أنحاء القطر ونفذوا ذلك فعلا ابتداء من الساعة الرابعة مساء نفس يوم بدء الإضراب . وعندما نجحت بالفعل وبصورة إجماعية حركة الامتناع عن العمل - اتصل شاكر باشا مدير عام المصلحة بالرابطة من الاسكندرية واعتذر عن التوجه للقاهرة بصفة فورية نظرا لشدة حرارة الجو بها وأنه سيحضر صباح الجمعة ١٨/٧/٩٤٧ للتحاقم مع الموظفين بشأن قضيتهم ، وقد سارعت الرابطة بإذاعة بيان في الصحف أعلنت فيه أن موظفي التلفزيون الفنيين ومعاوني ووكلاء التلفزيون لم يقصدوا بامتناعهم عن العمل الإضرار بمصالح الجمهور التي يشارون عليها بل المراد هو اعلان احتجاجهم لأولى الشأن على تلك الحالة السيئة التي وصلوا إليها فيما يختص بحقوقهم المهضومة خصوصا بعد استثنائهم من التنسيق وحرمانهم من مطالبهم الداخلية السابق اقرارها بمعرفة سعادة المدير العام . وذلك بعد أن أعييتهم الجيل في المشول بين يدي أولى الأمر .

وإستمر الإضراب رغم أن شاكر باشا مدير المصلحة أذاع بيانا قال انه زار موظفي التلفزيون واستمع الى مطالبهم وناقشهم فيها وأبلغهم أنه سينفذ فوراً المطالب التي في حدود سلطته ، وأما باقي المطالب فسيعرضها على مجلس الادارة في الجلسة القادمة وبذلك يكون قد تمسبى مع العمال الى اقصى حد لدرجة أنه طلب اثنين منهم للاطلاع على المذكرات التي ستعرض على مجلس الادارة ولم يستجب العمال لندائى واستمروا في اضرابهم وامتنعوا عن

الحضور لمقابلتي فاحيطورت إلى أنذارهم نهائيا بالعودة إلى العمل ، ولما لم يذعنوا فقد أصدرت القرار الآتى :-

يوقف عن العمل كل موظف يستمر فى الإضراب والامتناع عن العمل بعد الساعة السادسة مساء اليوم (١٩٤٧/٧/١٩) وللرؤساء الاستعانة بالقوة الموجودة للمحافظة على النظام بعد اخراج المضربين من المصلحة .

وقد ردت الرابطة على بيان وأنذار شاكرا باشا بالاجتجاج وأعلنت تمسكها بالمطالب التى تتلخص فى : -

- (١) بدء التعميم بالدرجة السابعة مع عدم البقاء أكثر من ٨ سنوات فى الدرجة الواحده وتسوية حالة القدامى منهم على هذا الاساس .
- (٢) التحقيق مع بعض كبار الموظفين الذين لم يراعوا أحكام الكادر أو اللوائح بل كان تصرفهم خرقا صريحا لها أصدر مصالح الموظفين لجميعين.
- (٣) زيادة عدد الموظفين إلى الضعف .
- (٤) صرف العلاوات الدورية وعلاوات الترقية من عام ١٩٤٤ .
- (٥) صرف الأجر عن ساعات العمل الإضافية ومنحهم الاجازات السنوية .
- (٦) ضرورة توفير المكان الصحى لموظفى مصر لأن المكتب الرئيسى غير صالح لإقامة الموظفين به .

ولما لم يقد التسهيد ووضع اصبرار الرابطة على مطالب أعضائها الذين تمثلهم والذين يبلغون نحو ٧٥٠ موظفا استمروا فى الإضراب . اضطر المسئولون إلى عقد اجتماع لوزير المواصلات ومدير مصلحة التلغراف وكبار الموظفين تدراسو فيه الأمر ، ثم انتقل المجتمعون إلى دار مصلحة التلغراف والتليفون . واجتمعوا بأعضاء مجلس إدارة رابطة الموظفين وانتهى الاجتماع بقرار الرابطة بالعودة إلى العمل بعد أن اتفق الجميع على أن يصدر وزير المواصلات تصريحاً يقول فيه « قابلت أعضاء مجلس رابطة التلغراف بعد أن وقفت على مطالبهم وفحصتها جيداً . وفى اعتقادى انها كلها تكاد تكون عادلة . واعدتم باجابتها بعد عودتهم إلى العمل » .

وبناء على ذلك قررت الرابطة العودة إلى العمل وقامت باخطار الموظفين فى جميع انحاء القطر المصرى ، وقد ترتب على قرار العودة الى العمل العدول عن تبليغ النيابة بالإضراب للتحقيق مع الموظفين ، كما لم يترتب على الإضراب فصل أو وقف أى موظف -

« صوت الأمة من ١٨ الى ١٩٤٧/٧/٢١ »

(اضراب خريجي المدارس الصناعية)

أ- تقدم خريجو المدارس الصناعية الى المسؤولين بمطالبهم التي تتلخص في
(١) منح الخريجين الدرجة السابعة من بدء التعيين والسادسة بعد ثلاث سنوات أسوة
بخريجي الفنون التطبيقية .

(٢) نقل المعينين بالمياومة لى درجات بالميزانية .

(٣) فتح الدراسات التكميلية العليا المسائية .

(٤) قبول خريجي المدارس الصناعية ببنقاية المهن الهندسية .

وقد استدعى حافظ عامر رئيس اتحاد خريجي المدارس لمقابلة رئيس الوزراء ، فذهب
بعض من أعضاء الاتحاد ، ولما لم يجدوا استجابة لمطالبهم عادوا الى دار اتحادهم بقسم روض
الفرج بالقاهرة . وأعلن بعضهم الإضراب عن الطعام بدار الاتحاد من يوم الخميس
١٩٤٧/١١/٢٠ وحتى تجاب مطالبهم ... وقد اتسعت حركة التأييد للإضراب والمضربين في
صورة برقيات ورسائل تعلن التضامن مع المضربين من مختلف فروع اتحاد خريجي المدارس
الصناعية في الاقاليم . ونشرت الصحف أنها قد وصلتها تأييدات من فروع الاتحاد في المحلة
الكبرى والسويس وبور توفيق وأسيوط ومنيا القمح والزقازيق وشبين الكوم .

ب- وكان التضامن مع المضربين بدار اتحاد عام خريجي المدارس الصناعية بالقاهرة قد اتخذ
شكل المشاركة الفعلية في الإضراب حتى بلغ عدد المضربين عن الطعام ٨٨ عضوا منهم ٢١
في الاسكندرية ، ١٠ في طنطا ، ٧ في دمنهور ، ١٠ في الزقازيق ، ١٠ في بنى سويف .

ج- وبعد أن مضت أربعة ايام على الإضراب وساعات حالة بعض المضربين الصحية . رأى الطبيب
نقل ستة منهم الى المستشفى لكنهم رفضوا الانتقال من أماكنهم وأصدر الاتحاد بيانا قال فيه
وأعلن أنه غير مسئول عن التطورات التي تحدث نتيجة لموقف الحكومة المشين . والاتحاد العام
يشهد الرأي العام على مسلك الحكومة واستهتارها ودما الاتحاد جميع الخريجين في جميع
انحاء القطر الى الاجتماع في داره في الساعة الخامسة مساء يوم ١٩٤٧/١١/٢٤ للنظر في
تقرير مصيرهم -

د- وفى أثناء الاجتماع قام البوليس بقطع التيار الكهربى عن دار الاتحاد . فاستعان الاعضاء بالكلوبات وأتموا اجتماعهم الذى كانت أهم قراراته الامتناع عن الذهاب لعملهم بالمصالح الحكومية . وفى نفس الوقت عقدت اجتماعات أخرى فى فروع الاتحاد فى مناطق مختلفة من القطر . وفى اليوم المحدد للامتناع عن العمل خرج الخريجون فى مظاهرة من دار الاتحاد العام بشارع جزيرة بدران بشبرا متجهين الى البرلمان لرفع مطالبهم فتحرش البوليس بهم واشتبك معهم فعادوا الى الاتحاد العام بعد أن أصيب بعض الخريجين ونقل بعضهم الى المستشفى للعلاج .. وفى طنطا سادت حالة بعض المضربين عن الطعام فنقلوا الى المستشفى وقد رفضوا رأى الطبيب بحقنهم بمواد مغذية ، وأما بقية الخريجين فقد اضطربوا عن العمل وساروا فى مظاهرة مرت بالمضربين عن الطعام لتحيتهم وقد انضم الى المظاهرة طلبة مدرسة طنطا الصناعية .

، وفى الاسكندرية استمر المضربون عن الطعام رغم نصائح رجال بوليس قسم المنشية لهم بالعدول وأرسلوا برقيات إلى وزير المعارف ووزير الداخلية ورئيس الوزراء يحملون فيها الحكومة المسئولة واعتصم عدد كبير من الخريجين فى دار الاتحاد بالاسكندرية . فحاول البوليس اقتحام النادى لفض الاعتصام .

ثم دخل طلبة المدارس الصناعية فى عملية تأييد الخريجين ، وبالإضافة الى ما سبق الإشارة اليه من اشتراك طلبة مدرسة طنطا الصناعية فى مظاهرة الخريجين ، اشترك فى التأييد أيضا طلبة الصناعات الحربية بالسويس وطلبة المنصورة الصناعية والعباسية الصناعية واسيوط الصناعية وطلبة قنا الصناعية الذين اعتصموا بمدارسهم ومنصور الصناعية وطلبة القلى الصناعية

هـ- واتسع نطاق التأييدات من مختلف الجهات من طوخ وبمياط والموانى والمناظر بالاسكندرية والنقل المشترك بالاسكندرية وفروع الاتحاد بقنا والأقصر والمحلة الكبرى والخريجون بالمنيا والموظفون ببلدية الاسكندرية والمدرسون العمليون بطنطا الصناعية والخريجون بمديرية جرجا والخريجين بالأقصر وسلاح الصيانة الملكى وبمساحة دمنهور واتحاد دمنهور الرئيسى . وكانت برقيات التأييد والرسائل موقعة بأسماء مرسلها عن زملائهم -

و- وعندما رأت الحكومة أن الحركة فى تصاعد مستمر . وأنها تكسب كل يوم تأييدا وانصارا

جددا سواء من الخريجين أم من الطلبة أم من الصحافة والرأى العام ، قام وقد من الاتحاد العام لخريجي المدارس الصناعية بالذهاب الى مجلس الوزراء فقابلهم النقراشى رئيس الوزراء وصرح لهم بأن الحكومة معنية بمسالتهم وأن جميع الموظفين منهم باليا مومة سيتنقلون على درجات بالميزانية ، كما وعدهم رئيس الوزراء يبحث باقى مطالبهم ، وبذلك قرر الاتحاد العام انتهاء الإضراب -

ز- وعلى أثر ذلك أصدر الاتحاد العام لخريجي المدارس الصناعية الثانوية ، والخمس سنوات حديث تداء اجاء به « أن ما قام به الاتحاد ما هو إلا الجهاد الأصغر ليعلم الوادى كله الظلم الواقع على الخريجين ، ولا يسع الاتحاد فى هذا المجال إلا أن يتقدم بإسم خمسة عشر الفا من الخريجين بالشكر العميق الى رجال الصحافة المصرية والاجنبية اليومية والاسبوعية الذين ناصرونا فى محنتنا وكانوا عوننا صادقاً فى ابراز قضيتنا على وجهها الصحيح .. أيها الخريجون ، لا تظنوا أن ابواب الجهاد قد اوصدت فى وجوه العاملين .. كلا .. فإن الجهاد بداية لا نهاية ، وإذا كنتم قد تعلمتم الفن لتخدموا أمتكم وترفعوا شأن وطنكم فلا بد أن تتعلموا صناعة الموت . لأنها الصناعة الوحيدة التى تحرركم من الظلم والاستبداد ، واعلموا أن طريق الجهاد محفوف دائماً بالأشواك والمصاعب وإن تغلبوا عليها إلا بنوام اتحادكم والتفافكم حول رايته والعمل تحت لائه .. واعلموا أن بينكم وبين المجد خطوة إلى الامام . وبينكم وبين اللحد خطوة إلى الوراء ..

فالى الامام أيها الخريجون وأعلموا أن النصرات لا ريب فيه . وما النصر إلا من عند الله

- رئيس الاتحاد - حافظ عامر -

ح- وبعد أن طال انتظار خريجي المدارس الصناعية بون أن تتحقق مطالبهم قرروا عقد مؤتمر لهم يوم ١٩٤٨/٨/٢٢ . وعلى أن يحضره خريجو المدارس الثانوية الصناعية والخمس سنوات حديث . وقبل الموعد المحدد ضرب البوليس حصارا حول دار الاتحاد بشارع جزيرة بدران ، مع ان الاجتماع قد صرح به وأقيم سرادق فعلا كلف الاتحاد مبلغا كبيرا -

وقامت قوات البوليس بمنع المؤتمر الذى موضوعات بحثه لا تعدو مطالبهم من الحكومة وانتزع البوليس الافئات الموضوعه على دار الاتحاد ، وكانت وفود الخريجين قادمة من مختلف مناطق القطر وعلى الاخص من الاسكندرية وطنطا والمنيا والقنايق والمنصورة ودمياط

ومنهجهم والسويس وبورسعد والأقصر وغيرها . فحاول الاتحاد عقد المؤتمر في نادى الصحفيين . ولكن البوليس حال دون ذلك أيضا . فعقدوه في مكان ما واتخذوا عدة قرارات منها الاحتجاج على كبت الحكومة للحريات واعطاء الحكومة فرصة نهائية لمدة اسبوعين لتحقيق مطالبهم -

ط- وقد امتدت هذه الحركة من الاتحاد العام لخريجي المدارس الصناعية الثانوية والخمس سنوات حديث الى تحريك الأنظمة الأخرى لخريجي المدارس الصناعية . واخذت هيئاتها ومنظماتها تتقدم كل بمطالب أعضائها (٢) ... وقد تقدم خريجو مدارس الصناعات الأولية بمطالبهم التى تتخلص فى :-

١- اعتماد شهادتهم من وزير المعارف -

٢- معادلة هذه الشهادة بديلولم الصناعات نظام الخمس سنوات قديم -

٣- جعل الدراسة اربع سنوات بدلا من ثلاثة -

٤- تغيير اسم المدارس -

٥- تطبيق نظام الاعفاء من التجنيد عليهم -

أما خريجو المدارس الصناعية ظام الخمس سنوات قديم فقد قاموا باحتلال نادى السعديين « نادى سعد زغلول » حتى تجاب مطالبهم . وقد صرح النقراشي رئيس الوزراء ورئيس حزب السعديين الذى احتل الخريجون ناديه . بأنه سوف يرسل اليهم من يتفاوض معهم ،

ولان خريجي المدارس الصناعية هم من اهم منابع الطبقة العاملة ، بالاضافة الى انهم يضيفون الى صفوف الطبقة العاملة العنصر المتعلم المختلف عن العنصر الامى فى القدرة على استيعاب معطيات الصراع الطبقي مما ينكس بالضرورة على الوسائل الكفاحية ومقاومة الاستغلال ، فقد حرصت الدولة على خلق الصراع بينهم - من وجهة نظرى - وجعل بأسهم بينهم شديد وذلك بايجاد عده نظم وجعلت لكل نظام منها وضع فى التعيين فى الحكومة وانعكس ذلك ايضا على اوضاعهم فى المصانع والشركات ، وقد رأينا عده نظم لخريجي المدارس الصناعية منها نظام الخمس سنوات قديم الذى كان يقبل من يجيد القراءة والكتابة ومبادئ الحساب ونظام الثلاث سنوات حديث الذى كان يقبل الحاصلين على الشهادة الابتدائية القديمة ونظام المدراس الابتدائية الصناعية الذى كان يقبل من يجيد القراءة والكتابة ومدة الدراسة به ثلاث سنوات ونظام

الثانوى الصناعى قديم الذى كان يقبل الحاصلين على دبلوم المدارس الصناعية ثلاث سنوات ومدة الدراسة به عامان ونظام الخمس سنوات حديث الذى كان يقبل الحاصلين على الابتدائية القديمة واخيرا نظام الثلاث سنوات حديث ونظام الخمس سنوات فنى .
وقد دارت عدة معارك كلامية ونشرات الصحف وبالعرائض للمسؤولين حيث كان يرى كل نظام انه مظلوم بالنسبة للآخرين مما أهدر جزءا من الجهود التى كانوا الجميع محتاجون لتبكيها للعمل على رفع مستوى الجميع .

اضراب عمال شركة المحلة

سبتمبر ١٩٤٧

انفجرت الاحداث فى مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى فى يوم ٢ سبتمبر ١٩٤٧ بالاضراب الذى قام به عمال الشركة والذي تطورت احداثه بشكل حولها الى مأساة كان ضحيتها العمال . ولم تبدأ الاحداث من فراغ اذ من الواضح ان الضغوط التى كان يرزح تحتها عمال الشركة قد وصلت الى اكثر بكثير مما يحتمله البشر . ولهذا فلابد من القاء ضوء بسيط على معاملة الشركة للعمال قبل الاحداث ولأن ابدأ فى هذا بالحديث عن محاملة الشركة منذ انشائها فى عام ١٩٢٧ لعمالها ولا لطريقة حصولها على العمال لتشغيل الاتها من الريف والقرى القريبة بل والبعيدة عن المحلة الكبرى . وللطريقة تعيين العمال المهينة والغير انسانية ولا لمحاولات العمال المتكررة لمقاومة الظلم بدءا باضراب المساعدين فى اواخر ثلاثينات القرن العشرين والذي صحبه تخريب وتكسير لعنبر كامل من الانوال ولا للفصل والسجن الذى تعرض له العمال عند محاولتهم الاولى لتكوين نقابة منهم ولهم بعيدة عن نفوذ وسيطرة الشركة عام ١٩٤٣ بل سوف اركز على حالة العمال قبل الاحداث بنحو سنة ونصف . مستندا فى وصف حالة العمال الى ما سمعته من زملائى عمال النسيج الميكانيكى الذى وفدوا الى القاهرة وشبرا الخيمة هربا من جحيم العمل فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ثم الى ما قاله مدير عام الشركة واخيرا الى ذلك التقرير الذى وضعه الاستاذ مصطفى كامل منيب بعد زيارته لمدينة المحلة الكبرى ثم زيارته للشركة ومشاهدته لحالة العمال بها وحديثه مع بعضهم وقد نشر هذا التقرير على عدة حلقات فى مجلة البعث الاسبوعية ومجلة الطليعة التى كان يصدرها اتحاد خريجي الجامعة فى عام ١٩٤٦ .

فى عام ١٩٤٦ قدم عبد الرحمن حماده مدير عام شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى الى لجنة الغزل والنسيج المتفرعة عن اللجنة العليا لبحث مطالب العمال وبصفته مندوب اصحاب الاعمال فى اللجنة . قدم معلومات تضمنت ان ساعات العمل الاصلية لليوم هى تسع ساعات بالنسبة للعاملات والعمال ويقوم العمال بالعمل ساعات اضافية يتقاضون عنها اجرا وفى

مقابل ذلك يتراوح اجر عامل الغزل من ٧,٥ سبعة ونصف قرش الى ١٨ ثمانية عشر قرشا وعامل البرم والشلل من ١٧ الى ٣١ قرشا والنساج الاحتياطي ١٥ قرشا ومساعد التقديم ١٨ قرشا وفي نفس الوقت كان النساج يحصل على ١٠ الى ٣٥ قرشا مقابل ثمانى ساعات عمل وكانت اجور الاسطوات من ٣٧ الى ٤٠ قرشا والعاملة اجرها من ١٣٨ الى ٢٠٧ مليما .
وفي التقرير الذى قدمه عبد الرحمن حماده الى اللجنة اعترف بان اجر العامل فى شبرا الخيمة يتراوح بين ٣٠ كحد ادنى الى ٦٠ فى نفس الفترة اما الاسطوات وكنت انا منهم فكانت الغالبية العظمى منا تتقاضى مرتبات شهرية .

ومن التقرير الذى نشره الاستاذ مصطفى كامل منيب نستخلص الاتى (٥) :-

المحلة الكبرى هى اكبر مركز صناعى فى الشرق العربى اجمع ويبلغ عدد سكانها ١٢٠ الف نسمة .

- يشتغل فى شركة مصر للغزل والنسيج التابعة لبنك مصر حوالى ٣٠ ألف عامل واكثر من الفى عاملة اما عدد العمال الذين يشتغلون فى المصانع اليدوية فيزيونون عن ١٥ الف عامل ويعملون فى مصانع مملوكة لارباب الاعمال الفرديين .

- متوسط اجر العامل سواء فى شركة مصر ام فى المصانع الاهلية يتراوح بين ١٨٠ الى ٢٠٠ قرشا فى الشهر مع مراعاة ان عدد من يعملهم العامل فى المتوسط ستة افراد .

المسكن : اقامت الشركة لكبار موظفيها والمديرين القصور والفيلات التى تحولها الحدائق الغناء وزودتها بأخر ما وصل اليه الترف . فالمتريع من ارضية الغرف والقصور والفيلات يتكلف ٥٠ جنيها وبها صالات دانس واحواض من البللور والاسماك واحواض سباحة وملاعب تنس وحدث الات تكييف الهواء .

- تكلف حمام قصر المدير سبعة الاف جنية .

- بنى بنك مصر عددا من المساكن واطن انها ستكون للعمال الممتازين واصحاب الاجور الكبيرة حتى يستطيعون سداد اجورها . ولم يتم ذلك بل استأجرت الحكومة من بنك مصر المباني

(*) هذه الحلقة نشرت بالعدد ١٥ من مجلة البعث الصادرة فى يوم الجمعة ٢٢ مارس ١٩٤٦ فى صفحات ١٨-١٩ بعنوان لمحات عن حياة العمال فى المحلة الكبرى .

وجعلتها ملجأً للأحداث والمتشردين .

- يعيش العمال في مقابر تسمى عزياً تتداخل في المحلة الكبرى من جميع نواحيها . وهي عزب ابو جحشة والدلتا وراغب واسكندر وابوشاهين وحى العرب . ويفصل عزية ابو جحشة عن قصور المديرين سور من متر واحد تقريباً .

- مساكن العزب كلها من الطوب النئى ويندر ان يزيد عن الدور الارضى

غرف مهدمة وحوانيت تطل على الحواري والازقة ينام في كل منها عشرين عاملاً معاً . وينتهي يوم الدفعة الاولى فترحل الى المصنع وتحل محلها دفعة اخرى ثم ثالثة وتعود الاخرى بعد ذلك وهكذا دواليك . وهذه الغرف هي نفس المكان الذي يتناول فيه العمال طعامهم ويعالجون فيه وغير ذلك من مقتضيات حياتهم .

- العاملات يعشن هذه الحياة وكثيرات يسكن القرى ويسرن اليها يعد منتصف الليل نحو ١٢ كيلومتراً تقريباً .

- نتعذر مع كل ذلك سكنى الحوانيت على الكثيرين من العمال والعاملات فان ثقافة الاجور لا تساعد على سكنى تلك الزايب في القرن العشرين فسيكنون في القرى المجاورة الفقيرة التي يبعد بعضها عن المحلة الكبرى بنحو اثني عشر كيلو متراً .

المجاري لا تعرفها المحلة الكبرى :-

ومن باب اولى عزب العمال واحياؤهم . ويحصل العامل على الماء ملوثاً قذراً من ترعة راكده تغلونها الوساخات من كل صنف . وعندما تمطر السماء تبقى هذه الاحياء غارقة في وحلها شهوراً وتكون مرتعاً للميكروبات والبعوض والوبئة .

الغذاء : يلحظ المار امام ابواب المصانع وعلى مداخل عزب العمال واحيائهم صفوفاً وجماعات من البائعين والبائعات يعرضون بضائعهم على المشتريين من العمال والعاملات وهي لا تخرج عن الخبز الجاف والجبنة القريش .

- الجو في المحلة الكبرى في الخريف والشتاء جو رطب بارد يحتاج الى التغذية الجيدة لمقاومة البرد في جسم الانسان بذلك يتبعين مدى العذاب الذي يعانيه العمال والعاملات في المحلة الكبرى .

يتعذر على العمال والعاملات فى معظم الاحوال شراء الخبز الذرة الجاف الذى ياكله فلاحونا الفقراء . فتراهم يشترون كسرات الخبز التى يجمعها الشحاذون من مختلف البلاد ثم يبيعونها لمن يحتكرها بعد ذلك ويعرضها فى السوق العمالى بالمحلة الكبرى وهو المعروف بسوق فرنسا .

- يوفر بنك مصر للمديرين وكبار الموظفين الاغذية بأرخص الاثمان ومن كل الانواع النادرة بل وحتى المشروبات بما فيها الشامبانيا مستخدما فى ذلك كل سلطاته ونفوذه الهائلين لدى الحكومة وغيرها . اما العمال فلا يلقى اليهم بالا ولا يهتم فى قليل او كثير ان كانوا ياكلون أو لا ياكلون . ولا زالت ترن فى اذنى كلمة سمعتها من فم احد العمال ونحن فى معرض الحديث عن احوال العمال معاملة بنك مصر لهم :

« لو اننا حيوانات اشترانا بنك مصر لكان يهتم بنا ويخاف علينا ولكننا فى نظره لم نرق الى مرتبة الحيوانات »

الصحة : تقدر نسبة المسلولين والمصدورين بحوالى ٩٠٪ من مجموع سكان المحلة فيكون عدد المرضى أكثر من مائة الف شخص .

- وقد قامت شركة مصر فى عام ١٩٣٨ بالكشف طبيا على عمالها الذين يزيدون عن ثلاثين الف عامل وعاملة . وكانت هذه هى المرة الاولى والاخيرة . فكانت النتيجة ان نسبة المصابين من العمال والعاملات بالسل والنزلات الشعبية وغيرها تزيد على ٨٠٪ من مجموع هؤلاء العمال والعاملات .

- يرجع انتشار مرض السل بين العمال وفتكه الذريع بهم الى قلة تغذيتهم وسوء سكناتهم وارهاقهم وتعذر لباسهم اللباس الكافى وعدم توافر المواصفات الصحية بالنسبة للمجارى ومياه الشرب وما الى ذلك من الامور الاساسية فى حياة الانسان العادى . ويرجع اولا وأخيرا الى الاستغلال والظلم الشنيع اللذين تشقى بهما الطبقة العاملة فى المحلة الكبرى وعلى يد ارباب الاعمال سواء كانت شركة مصر للغزل والنسيج ام اصحاب مصانع النسيج اليدوية .

- وتأتى الحكومة وهذه مسؤوليتها فتقف على قدم المساواة مع اصحاب الاعمال . بل ان تعاونها الوثيق مع ارباب الاعمال فى التمدادى فى استغلال العمال والعاملات الى حد الهبوط بهم الى القرار السحيق وعدم قيامها باى عمل . يلقى عليها كل ذلك مسئولية اخرى من نوع معين

خطير .

- لم يغفل اصحاب الشأن وألوا الامر الاسباب الوقائية الى تحمى العمال من الامراض المختلفة فحسب ولاسيما السل . بل انهم لم يتخذوا ايضا اية خطوة بشأن توفير الاسباب العلاجية .

- لم ينشئ بنك مصر للمسؤولين والمصنوعين من عماله اى مستشفى لعلاجهم . ولم يفكر مطلقا فى توفير الادوية لهم .

- من اشتغل - والانتاج هو الفيصل - استحق الاجر الذى وضع له . ومن لم يشتغل لمرضه كان هذا هو فصل الخطاب وانقطع كل سبب بينه وبين مصانع بنك مصر

- يفصل بنك مصر بمعدل عامل كل يومين لبلوغة المرحلة الاخيرة من مرض السل - يزهو بنك مصر بأن لديه اطباء كبار بدليل المرتبات الضخمة التى ينالونها . وانهم مجندون لرعاية العمال والعاملات ، وهذه اكنوبة كبرى لان الاطباء حرب على العمال ولاهم لهم سوى استغلال العمال عن طريق مهنتهم فالاجازات . لا تعطى للمرضى مطلقا الا اذا دفعوا اتاوة معينة . ويقوم العامل المريض بشراء الدواء من اجره . اما بنك مصر فلا يكلف نفسه بذلك . وهناك ما يسمى بقانون عقد العمل الفردى وهو قانون يلزم رب العمل بشراء الدواء على حسابه للمريض من عماله .

- غالبا ما يعجز العامل عن شراء الدواء ومن ثم يلقى بحياته فى مهب الموت كى يفعل به ما يشاء .

- لا يوجد فى المحلة الكبرى لمقاومة السل سوى مستوصف صغير يعمل به طبيب واحد ويعاونه ممرضتان . ويبلغ عدد المقيدى به من المرضى ٩٦٠٠ تسعة لاف وتسعمائة مريض ومهمة المستوصف هى الكشف وتقرير الدواء .

لقد اثار نشر تلك الحلقة ثائرة المسؤولين فى بنك مصر وشن عليه حملة عنيفة وصلت الى حد اعتبار ان نقد بنك مصر يعتبر خيانة وطنية . ولكنه رد عليهم بأن بنك مصر لن يكون مطلقا بنكا وطنيا الا بمقدار خدمته للوطنيين . وليس العمال الذين يسومهم بنك مصر مرّ العذاب والشقاء غير القوة الوطنية الاولى عندما . فكل جريمة تقترب فى حق الطبقة الاساسية هى خيانة وطنية . ورغم ان اسماعيل صدقى قد اعتبر المقال تحريض للعمال على الثورة ، الا

ان مصطفى كامل منيب الذي كان معروفا بفكره وارتباطاته الاشتراكية قد استمر في نشر الحلقة الثانية من تقريره بعنوان « معاملة شركة مصر للعمال ... اليس لهذا الظلم من آخر » (٥).

وسوف اقتطف بعض لمحات من تلك الحلقة لاستكمل بها ماسبق بيانه :

- اثناء جولتي بالمصانع رايت عاملة تبلغ اثني عشر عاما ترقد على الارض العارية منذ ثلاث ساعات من جراء حمى عاودتها وعرفت ان الشركة لا تتحرك في مثل هذه الحالة لاسعاف المريض ولا تسمح له بمغادرة المصنع الا في موعد انتهاء العمل .

- سقط العامل من فوق مصعد واصيب وشوه جسمه تشويها الينا ، وحرر المحضر الذي انتهى بالزام العامل بدفع خمسة جنيهاات لها نظير الخسائر المادية الناتجة . ودفعها العامل مقسطة من اجره .

- سألت اول عامل لقيته عن احواله فأشار الى عامل حافي القدمين يلبس الخيش على جسده العاري وقال :

« هذه هي حال عامل في مصانع ينتج عمالها احسن المنسوجات وبكميات وفيرة » .

- رغم حقوق العمال التي كفلها قانون عقد العمل الفردي بالنسبة للفصل والغرامات فان شركة مصر تستخدم اساليب الزيف والتلفيق لحرمان العمال الذين تريد فصلهم من مكافآتهم وحقوقهم . وقد التقيت بعامل فصل من الشركة بعد احدى عشر سنة ولم يعط مليماً واحداً مكافأة عن مدة الخدمة . وعن سبب فصله انه صنع يوماً قبقايا من الخشب في الورشة ليستعمله اثناء عمله وعندما عرف احد الملاحظين ذلك فصل من عمله . وطلبوا من العامل التوقيع على المحضر ليتسنى صرف المكافأة له . ولكن المحضر لم يكن سوى تسجيل لاخلال العامل بالترام جوهرى في عمله على حد تعبير القانون ولم يكن امضاه سوى اعتراف منه بذلك مما يترتب عليه ضياع حقوقه حتى لو دفع بجهله بما وقع عليه .

- النقابة التي يديرها بنك مصر لم تقل للعامل انه لا امل لك حتى توفر عليه جهده بل تركته حائراً لتستمر لعنة بنك مصر تلاحق العامل الى الابد .

(*) البحث عدد ١٦ في ٢٩/٣/٩٤٦ من ١٢-١٣-١٤

- اذا لجأ العامل الى محامى وكان القانون فى صفه . ارسل بنك مصر الى المحامى بجزيل العطاء فيتخلى المحامى عن العامل بعد ان يكون قد انتزع منه دريهمات المعبودة .
- نظام الاجازات غير معترف به على الوجه المبين بقانون عقد العمل الفردى وقد كلفت الشركة عاملاً بالعمل فى اجازة العيد ولكنه طلب اجازة لوفاة اخته فجزئى بخمسة ثلاثة ايام من أجره
- يحارب بنك مصر العمال نوى الشهادات المتخرجين من المدارس الصناعية . فيسند امامهم ابواب العمل فى مصانعه وخاصة بعد الاضراب الذى قاموا به من اجل مطالبهم فى سنة ١٩٤٠ ويضطر الخريجون الى انكار شهاداتهم والعمل على اساس انهم حملة الشهادة الابتدائية فقط واذا عرف عن اى عامل انه مؤهل فصل فوراً .
- لن انسى وانا ازور القسم الذى يعمل به الاحداث التفاهم حولى والدموع فى مآتيهم وهم يناشدونى ان اعمل على تخليصهم من العذاب .
- اما العاملات فى المحلة الكبرى فقد خصصت لهن حلقة خاصة جاء بها (٥) :
- يشتغل العاملات فى اقسام خاصة منعزلة عن العمال وهى اقسام الجوارب والناموسيات والحيائة عدد يعمل فى التحضيرات " لتتوير " او الغزل .
- معظم العاملات ممن سدت منافذ الرزق امامهن فى الريف فلم يجدن فى النهاية غير الهجرة الى المحلة .
- كانت الشركة تفضل الصغيرات ولا تقبل المتزوجات لبدأ وذلك لقلّة اجر الصغيرات واضطرار المتزوجات للانقطاع عن العمل بسبب الحمل والولادة .
- اذا اكتشفت عاملة بانها متزوجة ودخلت على انها فتاة تطرد فوراً وتحرم من المكافاة .
- غيرت الشركة نظرتها بعد ذلك نظراً لما تحصل عليه الفتاة من تدريب قبل زواجها ووافقت على بقاء العاملة اذا تزوجت . بل وشجع حافظ عفيفى مدير بنك مصر ذلك فأعلن ان كثيرين من اصحاب المصانع الكبيرة على استعداد للقيام بكل ما يوفر اسباب راحتها اذا حملت وتسهيل ولادتها اذا وضعت واعطاها فرصة للراحة .

(*) نشر بمجلة الطليعة لسان حال اتحاد خريجي الجامعة العدد ٦ فى ١٥/٣/١٩٤٦

- شهادة من حافظ عفيفى رئيس بنك مصر بان العاملة المصرية لها نصيب واضح فى اعمال شركات مصر المختلفة » وقد اثبتت تجاربنا ان الفتاة المصرية سهلة التعليم بل قد تصل الى التدريب بسهولة وسرعة الى درجة الاتقان وهى تتقن جميع الصناعات التى تحتاج الى الصبر والاناة وخاصة تلك الاعمال التى يستلزم اتقانها مهارة الاصابع او دقة النظر وحسن الذوق ولذلك اختصت الفتيات بكثير من فروع صناعة الغزل والنسيج الدقيقة وبلغن فيها درجة عالية من الاجادة والاتقان . على هذه الصورة الغير انسانية كانت تسيير حياة العمال والعاملات فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى فى وقت كانت الشركة قد استولت بالكامل على النقابة التى من المفروض انها تمثل العمال وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم .

ولم يقف العمال موقفا سلبيا ازاء الظروف التى يعيشون فى ظلها . ولكنهم كانوا دائبى المطالبة متخذين كل الطرق السليمة للحصول على مطالبهم وسوف اشير هنا وكمثال فقط الى المذكرة التى تقدم بها مندوبو العمال الممثلين لخمسة وعشرين الف عامل يشتغلون فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . وبعد ان تعرضت المذكرة لموقف الحكومة فى القاهرة ومكتب العمل فى طنطا غفلتهم العجيبة عن يؤس العمال واثاروا الى ان نقابة الشركة لا تمثل العمال بل ان اعضاء مجلس ادارتها جميعا من هنائى الشركة بعد ذلك حددت المذكرة مطالب عمال الشركة وهى (*) : -

- ١- ضرورة كف الشركة فى الحال عن السياسية التى تتبعها بالاستغناء عن العمال الذين مضت عليهم مدة كبيرة من العمل بالمصانع وتعيين عمال جدد ليحلوا محلهم .
- ٢- ضرورة كف الشركة عن غلق بعض الاقسام وتعطيلها لان تصرف الشركة يزيد عدد العمال العاطلين ويضر بمجموع الامة التى لا تكاد تجد ما يفي حاجاتها من المنسوجات .
- ٣- زيادة اجور العمال زيادة معقولة فان الاجور الحالية لا تكفى لتوفير الضروريات للعمال وعائلاتهم .

٤- وضع لائحة للجزاءات يوقع عليها مكتب العمل لانه لا يوجد الان مثل هذه اللائحة بل ان الجزاءات توقع على العمال بدون حساب ولا تفقه الاسباب مع ضرورة صرف الغرامات وغيرها

(*) اشارت جريدة الوفد المصرى الى المذكرة فى العدد ١٢/١/١٤٦ ص ٢

على مصلحة العمال كما يتطلب القانون .

٥- تنفيذ قانون عقد العمل الفردى وغيره من القوانين العمالية فان هذه القوانين لا تنفذها الشركة وفى مقدمة الدلائل على ذلك عدم اعطاء العمال اجازاتهم السنوية . وفصل العمال من العمل بدون اعطائهم مهلة او اذارهم وتشغيل الاحداث ليلا وغير ذلك من المخالفات الخطيرة التى تصيب حياة العمال بابلغ الاضرار .

٦- تعيين لجنة للتحقيق مع العمال عند وقوع مخالفات منهم حتى لا تجرى الامور كما هى عليه الان من حيث فصل العمال بدون تحقيق ولاتفه الاسباب .

٧- ضرورة تخصيص المكافآت والخدمات الاجتماعية للعمال لا لكبار الموظفين فقط وتنتهى المذكرة بضرورة ايفاد لجنة من وزارة الشئون الاجتماعية تقوم بالتحقيق فى احوال العمال بالمحلة الكبرى تحقيقا منصفيا سليما مع اتخاذ الخطوات السريعة التى تكفل رفع الظلم عن كواهل العمال .

وكان من الطبيعى ان تنعكس حالة عمال شركة مصر للغزل والنسيج على باقى عمال المحلة الكبرى بكل ما تحمله من قسوة . فبدأت نقابات العمال الاخرى فى التجمع وتقدموا بمذكرة ارسلوها الى المسؤولين والى الصحف^(٩) بعد ان وقع عليها ممثلون لنقابات العمال وهى نقابات عمال ومستخدمى المحلات التجارية وعمال النسيج اليدوى وعمال المخايير والمطاحن وعمال ومستخدمى محالج الاقطان وعمال النسيج اليدوى والنقابة العامة لسانقى السيارات وقد شرحوا فى المذكرة سوء الاحوال التى يعيشها اكثر من واحد وعشرين الف عامل فى المحلة الكبرى .

ورغم ان حالة العمال فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى كانت السبب الرئيسى فى انفجار العمال وقيامهم باضراب سبتمبر ١٩٤٧ الا انه كانت هناك عوامل اخرى عديدة وان اختلفت درجة اهميتها من سبب لآخر .

ومن اهم تلك الاسباب ذلك التقارب الذى حدث بين المناطق العمالية المختلفة ومعرفة كل منطقة اخبار المناطق الاخرى بما فيها من ظروف العمال العامة من حيث الاجور وساعات العمل والمعاملة فقد كان العمال يتقابلون فى قراهم فى فترة الاجازات والاعياد فيقص كل منهم ظروفه

(٩) الوفد المصرى ١٧/٦/١٩٤٦ ص ٣

وكذلك كانت الصحف تنشر الكثير من الاخبار العمالية فى المناطق المختلة خاصة وان حزب الوفد كان خارج الحكم مما دفعه الى فتح صفحات لشكايات العمال واخبارهم وكذلك حركاتهم الكفاحية واضراباتهم .

ولا شك ان المد الثورى الوطنى قد انعكس على تفهيم العمال وتوعيتهم وكان نزول الفكر الاشتراكى الى صفوف الطبقة العاملة المصرية وارتباط الطلبة والمثقفين الثوريين بالعمال وارتباط عدد من عمال المحلة الكبرى فكريا وتنظيميا بالمنظمات الاشتراكية والشيوعية ، كان لكل ذلك اثره فى التوعية والتوجيه والاثارة التى مهدت الارض لقيام الاضراب .

ورغم كل هذه الظروف فان الشركة لم تكتفى بكل المأسى التى يروح تحتها عمالها وانما بدأت فى فصل العمال بالجملة واعادة تعيينهم باجور اقل . اما القشة التى قصحت ظهر البعير وكانت الشرارة التى فجرت كل ما كان مخزونا فى نفوس العمال من كبت وحرمان واذلال . فكانت اعلان الشركة عن لائحة للجزاءات قررت تنفيذها على العمال .

بداية الاحداث وتطورها :

لا شك فى انه كانت هناك رؤيتان للاحداث وتطورها . الاولى تعبر عن وجهة نظر الشركة والحكومة بكل اجهزتها من مكتب عمل وپوليس وصحف وصحفيين حكوميين او مأجورين . وفى المقابل كانت هناك وجهة النظر العمالية والتى كانت تتبناها وتدافع عنها كافة الهيئات الديمقراطية والصحف الوفدية . وقد وقف عمال مصر فى جميع المناطق ومن جميع المهن من هذه القضية باعتبارها قضيتهم والقوا بكل ثقلهم خلف عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى .

وقد اذاعت الشركة بيانا بوجهة نظرها قالت فيه (*) انه عند انتهاء الوردية الاولى فى الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢ سبتمبر ، فوجئت الشركة بمظاهرة خارج اسوارها ، وقد اندس بعض المحرضين بين العمال واخذ نوى الاغراض يفسرون ويذيعون لائحة الجزاءات التى نص عليها قانون عقد العمل الفردى وعلى اعلانها ، واخذوا يفسرونها تفسيراً يخالف الحقيقة تمام المخالفة ، فزعموا ان اللائحة تمكن الشركة من ان تفصل ما تشاء من العمال دون ان تعطيتهم مكافأة وان الشركة ستأتى بماكينات حديثة تستغنى بها عن الاف العمال وانها اذا

(*) صوت الامة ٩/٩/١٩٤٧ .

احتاجت لعمال بعد ذلك فستعينهم بأجور قليلة ... الى غير ذلك من المزاعم الباطلة . وقد استجاب عدد كبير من العمال وأنفقوا مع كثيرين من غير العمال الى بعض منشآت الشركة يعملون فيها التخريب والاتلاف والحريق . وكان الشغب متصورا على هذه القلة دون غيرهم ... وفى هذا مايدل على ان الفتنة مفتعلة وان الشغب الذى حدث شغب مصطنع وان العمال عامة قد فوجئوا بذلك مفاجأة حيث لم يكن بين الشركة وعمالها اى خلاف او نزاع . وقد تضمن البيان كثيرا من التفاصيل وكلها تحاول الشركة بها ان تبرئ نفسها وان تلقى تبعه ماحدث على فئة قليلة زعمت انها اندست وسط العمال .

اما موقف مصلحة العمل فقد اتضح من البيان الذى اذاعه حامد العبد مدير عام المصلحة والذى تضمن ان قانون عقد اعمل الفردي يحتم لائحته للجزاءات وان الشركة قد وضعت اللائحة وراجعتها مصلحة العمل وطلبت اجراء بعض تعديلات قبلتها الشركة (٥) . واما موقف النقابة فقد وضع من بيان رئيسها « عبد العزيز عرفة » الذى اكفى بان يحاول تهدئة العمال بقوله ان النقابة هى رسول بين العمال والشركة (٥٥)

واما موقف العمال فقد وضحه اول بيان اصدره فى اليوم الثانى من بدء الحوادث والذى اشاروا فيه الى ان ماوقع من الحوادث التى يوسف لها انما هو نتيجة اصدار الشركة لائحة تضر بالعمال جميعا وتحرمهم من مكافآتهم عن مدة الخدمة . وكذلك لانتهاج الشركة اسلوب الاستغناء عن جميع العمال القدامى تدريجيا ويبلغ عددهم نحو اثنى عشر الف عامل ، وقد ظهر هذا الاستغناء بين جميع المساعدين والمباشرين والعمال والعاملات فى الوقت الذى تقوم فيه الشركة بتعيين عمال جدد بدلا من المستغنى عنهم وبأجور اقل . ويرجو العمال فى ختام بيانهم اصدار منشور من الشركة تذييعه على العمال حتى تهدأ الاحوال متصمنا وقف التعيينات من الخارج لمدة ستة شهور على ان يعين فى الاماكن الخالية العمال الذين يراد الاستغناء عنهم والسماح للعمال بتقديم استقالتهم مع حفظ حقهم فى المكافأة عن مدة الخدمة (***).

(*) البلاغ ٦ سبتمبر ١٩٤٤ ص ٢ .

(**) المرجع السابق .

(***) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٥ .

اما مطالب العمال التى ظلوا متمسكين بها حتى بعد مضى اسبوعين من بدء الحوادث فقد كانت وكما نشرتها الصحف (*) على لسان العمال كالتالى :

- ١- حل مجلس ادارة النقابة لانه مكون من صنائع الشركة وانتخاب مجلس من العمال .
 - ٢- الاقلاع فى الحال عن سياسة توفير العمال واعادة جميع المفصولين .
 - ٣- رفع الاجور نسبة ٢٥٪ ورفع نسبة مكافأة الانتاج الى ٥٪ .
 - ٤- الغاء لائحة الجزاءات وعمل لائحة يشترك العمال فى وضعها والغاء الغرامات السابقة .
 - ٥- منح العمال مكافأة سنوية اسوة بالموظفين واجازة ١٥ يوما سنويا كالموظفين
 - ٦- صرف اجور الايام السبعة التى اقفلت الشركة فيها ابوابها .
- وبهذه المناسبة اقول ان لائحته الجزاءات التى طالبت بها كل فئات عمال الشركة قد تضمنت بنودا غير معقولة . وكمثال نصت اللائحة على ان ينذر بالفصل كل عامل تضبط معه صحيفة أو مجلة أو طعام أو اذا ضبط اثناء العمل يؤدى الصلاة أو اذا كان عارى الرأس والغرض من فصل العمال على اساس نصوص اللائحة هو حرمانهم من مكافآتهم . وكانت الشركة قد قامت فى الفترة الاخيرة بفصل ٣٠٠ ثلاثمائة عامل وقائع الاحداث :

لا شك ان كل ماقامت به الشركة فى الفترة السابقة على الاضراب بالاضافة الى ماسبق شرحه من ظروف العمال . كل ذلك قد أدى الى زيادة سخط العمال فقاموا بعمل مظاهرة سلمية هاتفين بسقوط المسؤولين فى الشركة وسقوط سياستهم التى تضرر العمال ، فقام ضابط الشركة المدعو « الحسينى » باطلاق ستة اعبره نارية من مسدسه فثار العمال وحطموا ما وصلت اليه ايديهم واشعلوا النار فى مبنى مراقب الخفاء ومساعدة ومبنى العيادة وكتب العمل واثلقوا بعض الاوراق . ورغم حالة الهياج التى عليها العمال فانهم قد جعلوا من انفسهم حراسا على الات المصنع وجمعوها من اى تخريب كانوا يتوقعون ان يقوم به عملاء الشركة بتحريض منها . وكان مأمور مركز المحلة الكبرى قد استاء من تصرف الحسينى باطلاق النار فسحب قواته من داخل المصنع (**) .

(*) المرجع السابق ١٩٧٩/٩/١٩ ، ١٩٧٩/٩/١٩ .

(**) المرجع السابق ١٩٤٧/٩/٦ .

وكانما الشركة والحكومة تنتظر بداية الاحداث لتضرب العمال بقسوة فقد سارعت الحكومة باستدعاء قوات البوليس الاضافية من مديرية الدقهلية ومختلف مدن الغربية ثم استدعت قوة من الجيش يبلغ عددها ١٢٠٠ جندي ومعها ٨ دبابات و٦ سيارات مصفحة وسيارات تعلقها مدافع المتريوز . واحتلت القوات المصانع كما رابطت فى كثير من شوارع المدينة وميادينها كما استعانت الحكومة بقوة من بلوكات النظام .

نتائج الاحداث :

قامت القوات من جميع الانواع بمعاملة العمال واهالى المحلة الكبرى بمنتهى القسوة واعتدوا عليهم بوحشية لا انسانية سواء بالقتل او الاصابة او القبض وايداع السجن . وكانت الحصيلة اربعة من القتلى ثلاثة منهم من الاهالى وعامل واحد اما الجرحى فعدد من نقل منهم الى المستشفى ١٧ مصابا بجانب الكثيرين الذين اصيبوا ولم يدخلوا المستشفى وعولجوا فى منازلهم او فى مستشفيات خاصة . اما المعتقلون فقد بلغ عددهم ٦٠ معتقلا منهم ٢٧ عاملا والباقيون من الاهالى وقد نقلوا الى سجن طنطا وجميعهم ممن اعتقلهم البوليس من الطرقات اثناء تفريق المظاهرات وبينهم عدد كبير من الصبية الصغار وكان ذلك حتى يوم ١٩٤٧/٩/٥ اى فى اليوم الرابع من بدء الاحداث (٥) . وحتى يوم ١٩٤٧/٩/٨ ومن واقع تصريح عبد الرحمن عمار بلغ عدد المقبوض عليهم فى الحوادث ٥٧ عاملا و١١ من الاهالى وقد استجوبت النيابة ٢٠ عاملا بتهمة اخفاء اشياء مسروقة من مخلفات الشركة وقد افرج بعد ذلك عن ٣٦ عاملا بدون كفالة لتعنت الشركة ومساندة الحكومة لها :

بعد ان اصبحت المدينة كميدان الحرب وسيطر جنود الجيش بملابس الميدان وبمساعدة رجال البوليس على الامن فيها وبعد ان هدأت الحالة تماما . اذيع ان المصانع ستفتح لاستقبال العمال يوم ١٩٤٧/٩/٨ ولكن محمود حمدي نائب مدير الشركة صرح بان العمال لن يعودوا للعمل قبل ثلاثة اسابيع . وقد ادى ذلك الى قيام بعض العمال بالرحيل الى نويهم بينما بقى زملائهم فى المحلة الكبرى يباشرون القضية .

(*) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٦ .

وقد اتخذت الشركة وسيلة الضغط الاقتصادي على العمال لاذلالهم ولكي تتمكن من تحقيق كل ما تريد وقد بدأت برفض صرف اجور العمال عن المدة السابقة على الاضراب من ١٨ الى ٣٠ اغسطس ثم اخذت تعامل في فتح المصانع تحت حجج واهية في نفس الوقت الذي كان العمال فيه يلحون في طلب فتح المصانع لان كل يوم كان يمر على العمال والمصانع مغلقة كان يعنى زيادة في الديون وزيادة في الجوع لكل منهم . ورغم ان مدير الامن العام كان قد اعلن بان الشركة قد قررت فتح المصانع ابتداء من الثالثة والنصف من بعد الظهر يوم ١٠/٩/١٩٤٧ . الا ان ذلك لم ينفذ . وظلت الاجتماعات تتوالى بين المسؤولين وعند رئيس الوزراء . تلك الاجتماعات التي كان فيها حامد العبد اكثر تعمسا ضد العمال من المسؤولين في الشركة وفي وزارة الداخلية . وقد انتهت الاجتماعات بفتح المصانع .

وعلى اثر عودة العمال الى اعمالهم في المصانع املا في تنفيذ الشركة والحكومة لعهودهما للعمال . قامت الشركة بسحب كل ما اتفقت عليه وعلى الاخص امتنعت عن صرف الاجور عن الايام التي اضرِب فيها العمال . فقام العمال بالاضراب من جديد وبدأ حوالى الف عامل بالاضراب واحتلوا المصانع .

وفور اضراب العمال في المرة الثانية وهو امر لم تعد له الحكومة والشركة عدته . اذ كانوا يظنون ان ما قاموا به من قسوة ضد العمال ومن حرمانهم من اجورهم كان كافيا لاذلال العمال ولكنهم فوجئوا بصلابة العمال . فعقدت عدة اجتماعات اخرى سافر خلالها حامد العبد الى المحلة الكبرى لكي يشترك في دراسة شاملة ثم تقدم الى وزير الشئون الاجتماعية باقتراح مؤداه (*) حل النقابة الحالية لعمال الشركة على ان تتخذ اجراءات تشكيل نقابة جديدة مؤهلة للتحدث باسم العمال وتقديم مطالبهم . وعندئذ تعنى الجهات المختصة بالنظر في تلك المطالب وتقرر ما تراه في شأنها . وقد صرح مدير الامن العام بان العمال حين قرئ عليهم هذا البيان عادوا الى الهدوء وتولوا اعمالهم وان الحكومة ستبحث مع الشركة وممثلى العمال الجدد بقية المطالب . (**)

وقد اشتد ضغط العمال في المحلة الكبرى وفي المناطق العمالية الاخرى على مصلحة العمل ومديرها حامد العبد نتيجة للمواقف العديدة الظالمة فاضطرت مصلحة العمل الى اذاعة بيان في

(*) صوت الامة ١٧/٩/٤٧

(**) صوت الامة ٢٣/٩/٤٧

محاولة للظهور بمظهر المحايد بين العمال والشركة وقد جاء في هذا البيان (*) ان مصلحة العمل تدعوا الطرفين بوجوب استئناف العمل في اقرب فرصة بشرط ان يتعهد العمال الذين يرغبون في استئناف العمل بان يلتزموا حدود القانون والنظام وان تتعهد الشركة بالا تفصل اى عدد من عمالها مالم يثبت للجهات المختصة صحة ما تنسبه اليهم كتابه وان يكون الامر الذى وقع منهم مما نص عليه فى المادة ٣٠ من قانون عقد العمل . وعلى كل حال لا يحرم العامل المفصول او الموقوف من حق الشكوى الى مصلحة العمل لاعادة النظر فى ثبوت التهمة قبله . ومصلحة العمل توجه الى الطرفين بحق الوطن عليهما ان يستلهم الرؤساء فى الشركة فى علاقتهم مع العمال وجة الرحمة والعدل وان يعترف العمال لرقسائهم بحقوق الولاية والتوجيه .. كما اعلنت مصلحة العمل انها على استعداد لاجراء انتخابات مجلس الادارة الجديد فى اليوم العاشر لاستئناف العمل . ويرجأ النظر فى باقى الطلبات حتى تجد الحكومة الممثلين الحقيقيين للعمال للكلام معهم . وعلى اثر صدور هذا البيان من مصلحة العمل . اصدر مجلس ادارة النقابة الصفرى الذى وافقت مصلحة العمل على حله بيانا دافع فيه عن نفسه وهاجم مصلحة العمل وحامد العيد مدعيا بانه على مدى سنتين « مجلس النقابة » كان يعالج مشاكل العمال على احدث النظم العمالية مما مكنه من ان يعمر خزانة النقابة بما يقرب من اربعين الف جنية كما زعم بيان النقابة بان المبلغ الضخم هو الذى اسال لعاب المغرضين فطلبوا حله .

ورغم ان المتحدثين الحقيقيين باسم عمال الشركة قد ردوا على بيان مجلس النقابة وفندوا مزاعمه إلا ان رئيس النقابة ونفر معه قد سارعوا الى بنك مصر فى القاهرة طالبين حمايته ومساعدتهم فى الاستمرار فى تسخير النقابة لصالح الشركة ومنع تنفيذ ما جاء فى بيان مصلحة العمل . وفعلًا ثم لهم ما ارادوا . وعقد اجتماع على مستوى عال فى بنك مصر بالقاهرة وحضره بعض مندوبى الصحف العربية . وقد تكلم عبد العزيز عرفة رئيس مجلس ادارة النقابة المغضوب عليه بيانا اعد له من قبل لكى يظهر بمظهر المدافع عن العمال . فقد طالب بفتح ابواب المصانع فوراً حتى يواصل العمال انتاجهم واعادة المفصولين من الموظفين والعمال وصرف مرتب الفترة التى اوقف فيها العمل نظرا لان العمال غير مسئولين عن هذا التعطل (*) . وقد رد عليه عبد

(*) صوت الامة ٢٧/ ١/ ٩٤٧ .

الرحمن حمادة بان مطالب العمال فيها شبيهي من المغالاة وانتهى من حديثه بان الشركة توافق على فتح المصانع اذا قبل العمال - عن طريق رؤساء الاقسام - التعهد بالانتظام فى العمل كما وعد بان تنظر الشركة بعين العطف الى المطالبين الاخرين الخاصين باعادة المفصولين وصرف الاجور عن فترة التوقف بمجرد انتظام العمل وقد قبل مندوبو النقابة ما انتهى اليه رأى المدير ووعدا بالسفر الى المحلة للاجتماع بالعمال للحصول منهم على اخذ التعهدات اللازمة بانتظام العمل . وكانت آخر حلقة فى هذه الخطة هى نشر بيان مطول فى الصحف .

وقد اصدر العمال بيانا يحتجون فيه على التفاوض مع النقابة الصفراء التى لا تمثل العمال وعلى تعليق فتح المصانع على شروط خسارة بالعمال ومخالفة للقانون . ثم استمرت حرب البيانات بين النقابة الصفراء ومصلحة العمل ووزارة الداخلية وبك مصر والشركة من جانب وعمال المحلة الكبرى من جانب آخر . وظل العمال مصرين فى كل بياناتهم التى لم تكن لتخلوا منها الصحف يوما غير مألين من تكرار مطالبهم التى تتلخص فى فتح المصانع وعودة جميع العمال دون شروط ودون فصل اى عامل مع اعادة من سبق فصلهم وكذلك حل مجلس ادارة النقابة وانتخاب مجلس يمثل العمال حقيقة وصرف اجور ايام غلق المصانع وزيادة الاجور وغيرها مع سحب قوات الجيش من المدينة لان مكان الجيش هو الميدان - الذى يطارد فيه المستعمر الاجنبى الغاصب وليس المحلة الكبرى حيث يصّر ٢٦ عامل من الابرياء على المطالبة بحقهم فى الحياة

تأييدات جارية للعمال :

انتشرت اخبار الحوادث التى وقعت فى المحلة الكبرى بشكل سريع جدا . وقد لقي عمال المحلة تأييدات كبيرة وعلى نطاق واسع اذكر منها :

- تأييد واسع من الصحافة الوفدية عدا جريدة البلاغ حيث كانت الصحف لا تخلوا يوما من اخبار الحالة فى المحلة الكبرى واخبار المعتقلين وبيانات العمال والتأييدات لحركتهم وأخص من تلك الصحف صوت الامة والمصرى . اما جريدة البلاغ فقد كتب فيها عبد العليم المهدي مهاجما العمال ومتحاملا عليهم ومتهما اياهم بالجهل وعدم فهم اللائحة وان الاوكر الشيوعية فى اقاهرة هى التى وجدت فى الحوادث مادة دسمة لتشغيل المطابع وطبع المنشورات الحمقاء التى لا تحرك ساكنا فيمن يقرأها (*) . ثم طالب علاجاً للحالة بتدعيم قوة بوليس المحلة الكبرى

(*) البلاغ ٩/٩/٩٤٧ .

ومكافأة الجنود الضباط على ما قاموا به من عمل يذكر بالفخر والتمجيد

وفى نفس الوقت كانت الصحف الحكومية تهاجم العمال وتظهرهم المعتدين وتظهر الشركة والمسؤولين فيها بمظهر الأبرار الأطهار ونشرت اخبارا فيها اقتراءات على العمال والصقت بهم اشنع التهم . ويكفينى فى ذلك ان اورد نص الخطاب الذى ارسله مساعد حاكمدار الغربية الى جريدة اخبار اليوم بعد ان اطلع على ما فيها من اكاذيب لا تحتاج الى تعليق (*) .

حضرة السلام عليكم ورحمة الله وبعد .

فقد فوجئنا بنشر حوادث المحلة الكبرى فى عدد مجلتكم الاخير تحت عنوان « اخبار اليوم تحقيق حوادث المحلة » . ويؤسفنى ان اؤكد لكم ان كل المعلومات التى نشرتموها لا تمت الى الحقيقة بسبب ولا تطابق الواقع . كما يؤسفنى ان اصرح لكم بانه اذا كانت اخبار مجاتكم وتحريات مندوبها على هذا المنوال فلا شك انها ستفقد ثقة القراء جميعا . لهذا اوصيكم بان تولفوا مندوبا امينا (ميهات) ليوافيكم بالحقيقة التى فقدناها فى تحقيقات اخبار اليوم لهذه الحوادث . كما ارجوكم نشر كتابى هذا فى اول عدد يصدر من مجلتكم وب نفس الصفحة التى نشر فيها خبر الحوادث .

الصاغ يسىن خصوصى - مساعد حاكمدار الغربية .

ونتيجة لذلك نادى ممثلوا العمال بمقاطعة مجلة اخبار اليرم ودار اخبار اليوم فأعيدت اليها كل الكمية التى ارسلت الى المحلة الكبرى يوم ١٢/٩/١٩٤٧ وكذلك اعداد مجلة آخر ساعة وقام بعض العمال بإرسال بلاغات للنيابة ضد المجلة .

- بمجرد وصول اخبار اضراب المحلة الكبرى الى القاهرة قام الزميل محمد يوسف المدرك بوصفه مندوب عمال مصر فى الاتحاد العالمى للنقابات . باصدار بيان موجه الى عمال مصر ونشره بالصحف (**) يناشدهم فيه جمع التبرعات لاعانة العمال الجرحى وعائلات القتلى وجاء فى البيان :

« لمناسبة الحوادث الدامية التى وقعت فى المحلة الكبرى يومى ٢٠٢ سبتمبر ١٩٤٧ والتى

(*) نشرت صوت الامة نص الكتاب يوم ١٠/٩/١٩٤٧ ص ٢

(**) صوت الامة ٥/٩/١٩٤٧ .

كان ضحاياها من العمال أربعة قتلى ومائتين وسبعة عشر جريحاً على الأقل . وبغض النظر عن بؤادر العنف التي سادت الموقف وكانت نتيجة حتمية لسياسة العنف من الشركة مكمله بها سلسلة السياسة الظالمة تجاه عمال البلاد فكانت حوادث شركة الشرق بامبابية حيث كان ضحيتها عامل لقي حتفه بالرصاص ايضا . ان هذه الحالة توجب على العمال المصريين كلهم ان يسارعوا بجمع التبرعات لاعانة الزملاء الجرحى وعائلات القتلى بصفة خاصة .

وبالاضافة الى ذلك سارع المدرك بالذهاب الى المحلة الكبرى حيث عايش الاحداث على الطبيعة وتولى بعض العمال حمايته وتأمين وجودة دون ان يقع فى يد البوليس . وكان البوليس قد خطة من شقين . الاول ينفذ فى النهار وهو مطاردة العمال فى الطرقات والشوارع ونشر الارهاب وتشديد الحراسة حول المصانع ومهاجمة المقاهى التى تعود العمال على ارتيادها والقبض على بعضهم . والشق الثانى ينفذ ليلاً وهو مهاجمة المنازل للقبض على بعض العمال ومهاجمة اللوكاندا والفنادق للقبض عنم كانوا يسمونهم المهيجين الوافدين من خارج المحلة الكبرى .

وقد استطاع المدرك بمساعدة العمال ان يقضى يومه كله متنقلاً بين بيوت المحلة الكبرى لعقد الاجتماعات التى تقر فيها خطة الكفاح وكتابة البيانات التى كان المدرك يتولى توصيلها للصحف المناصرة للعمال وخاصة صوت الامة لنشرها عن طريق بعض الاصدقاء الذين كانت لهم صلات بالصحف والطليعة الوفدية من امثال احمد رشدى صالح ابو سيف يوسف ومرسى الشافعى . اما مبيت المدرك فكان يتم بعيداً عن مدينة المحلة الكبرى وفى احدى القرى المجاورة . كما كان المدرك يستعين ببعض الزملاء فى عمل المكياج لذى يغير بعض ملامحه وهيئة ملابسه بحيث كان يبدو شيخاً مسناً من الصوفية يتوكأ على عصا . وكان العمال ينادونه باسم الحاج دون ذكر اسمه حتى فى الجلسات الخاصة . رغم ذلك فقد تعرض المدرك لكثير من المآزق والمفارقات وقد عاد المدرك الى القاهرة بعد ذلك وقام بكتابة ونشر كتيب ضمنه مآراه وسمعه وشاهده بنفسه . وكان الكتيب باسم « مشكلة عمال المحلة » وقد تم توزيع الكتيب بشكل عاجل وعلى نطاق واسع مما كان له اثره فى التأييد الذى لقيه عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى من الهيئات والكتل العمالية ومن الراى العام المصرى .

صدر الكتيب فى اكتوبر ١٩٤٧ وهو يقع فى ٣١ صفحة وكان يباع بعشرة مليمات وقد بدأه بمقدمة عن مشكلة عمال المحلة التى ظهرت كمشكلة قومية فى اوائل سبتمبر ١٩٤٧ على اثر

حوادث الاضطرابات التي وقعت بين عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وقوات البوليس والجيش حيث خسر الوطن ضحايا قتلى وجرحى كثيرين من العمال والاهالى ورجال البوليس ، بالإضافة الى تعطل العمل فى المصانع وارتبأكه لفترة من الزمن .

اما عن كتابات الصحف والبيانات التى نشرت بها فقال ان تضاربها وتناقضها يوحى بالارتجالية التى سادت الموقف من جميع نواحيه ، مما دعا الى تشويش الراى العام وجعل تبيان الحقيقة الخالصة من اصعب الامور ، ولهذا فإن واجبه يقتضية دراسة هذه المشكلة كائى مشكلة عمالية اخرى لمعرفة وضعها الصحيح واستخلاص الحقيقة المجردة من كل هوى خدمة للقضية العادلة ، ولهذا فقد أثر ان يطلع الراى العام فى البلاد وعلى الاخص الراى العام العمالى على تفاصيل الحالة بكل دقة كما تحققها ، حتى تكون الحقائق حقل دراسة جدية تصل بالعمال الى اهدافهم السليمة فى مشكلتهم العامة ، ليس فى المحلة وحدها ، بل فى جميع حقول العمل الاخرى بفضل دراسة التجارب فى ضوء الوعى المتصاعدين كتل عمال مصر . ثم ركز الكتيب بعد ذلك على بيان الحقائق الآتية :-

- ان عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى يمثلون اكبر مجموعة من العمال يظلها سقف واحد فى مصر اذ يبلغ عددهم نحو ستة وعشرين الف عامل ، وقد اعترفت مصلحة العمل بأن هؤلاء العمال كانوا يمثلون اكثر مجموعات العمال حكمة وفطنة وتقديرا للظروف مع عمق الهدوء ، ويكفى دلالة على ذلك ان اثنى عشر نفرا تتكون منهم نقطة بوليس الحراسة فى الشركة قد تمكنوا فى الفترة السابقة من السيطرة على الامن فى الشركة .

- ان ما ادعته الحكومة والشركة من ان يدا دخيلة من خارج الشركة هى التى لعبت بالعمال فاثارتهم جميعا ، وهذا القول غير صحيح وكذلك اتهام الاثنى عشر مساعدا (*) المفصولين بأنهم هم الذين حرقوا للعمال فى قراة اللائحة التى انزلتها الشركة لجزاءات العمال ، هذا الاتهام غير صحيح ايضا .

- بعد الاضراب الاول اقفلت الشركة ابوابها واقرت مصلحة العمل هذا الاقفال ، ثم فتحت الشركة ابوابها فعاد العمال فى هدوء بعد وعود عديدة من الشركة ومصلحة العمل باجابة

(*) المساعد هو الفنى الذى يقوم باصلاح وتجهيزات الآلات ويرأس بحكم عمله هذا من العمال .

مطالبهم . ولكن الشركة تكسبت بعهدا فعاد العمال الى الاضراب ، وتكرر ذلك عدة مرات مما فضح امر الشركة فى الضغط على العمال بالجوع ، ورغم اقرار مصلحة العمل بعدالة المطالب لدرجة انها اعلنت فى الصحف موافقتها على حل مجلس ادارة النقابة لعدم تمثيله للعمال .

- ادخلت الشركة وبموافقة مصلحة العمل بدعة التوقيع على التعهدات بالخضوع لنظام العمل وطاعة الرؤساء مقابل السماح للعمال باستئناف العمل ، وهى نفس البدعة التى سبق ان ادخلتها مصلحة العمل فى شبرا الخيمة .

- رغم تعهد الشركة فى البداية بعدم فصل اى عامل ، الا انها قامت بفصل ٣٠٠ ثلاثمائة عامل بدعى انهم المحرضون على الاضراب الاخير .

- يجب ان نسجل بكل فخر لعمال المحلة الكبرى انهم فى الحادثتين ورغم كل الاستفزازات لم يعملوا على تخريب الات الانتاج وخاماته .

معاملة الشركة لعمالها .

رغم ان معاملة شركة مصر للفضل والنسيج بالمحلة الكبرى لعمالها كانت مضرب الامثال فى الاستبداد والقسوة ، ورغم كل ما نشر عن ذلك والذي كان من اهمه تقرير الاستاذ مصطفى كامل منيب الذى كتبه عقب زيارته للمحلة وشركة مصر ، فانى حرصت على تخليص ماورد فى كتيب « حول مشكلة عمال المحلة » عن معاملة شركة مصر لعمالها ، باعتبار ذلك مرتبط مباشرة باحداث سبتمبر ١٩٤٧ وباعتبار ان الانفجار الذى حدث كان نتيجة لضغط الشركة على عمالها ، وفقدان المدافع عن مصالحهم متمثلا فى النقابة بعد ان اصبحت تلك خاضعة خضوعا كاملا للشركة ومدافعا عن تصرفات الشركة الظالمة للعمال .

مصاريف التعيين :

يدفع كل عامل يلتحق بخدمة الشركة مبلغا لا يقل عن ٥٩ قرشا ثمن بنطلون للعمل و ٨ قروش ثمن فيش وتشببية و ١٦ قرشا بطاقة ، وهذا المبلغ يتكرر دفعه عندما قيد اسم العامل من جديد وكان القيد الجديد كثير الحدوث بعد اسبوع او شهر لكثرة حالات الفصل واعادة التعيين .

نظام الاجور والعمل :

العمل فى عنابر النسيج والغزل فى غالبه بالانتاج ، وبعد ان كان العامل يعمل على تولين فى النسيج ووجه واحد فى الغزل تضاعف فاصبح العامل يشتغل على اربعة انوال فى النسيج ووجهين فى الغزل ، اما الاجر فقط هبط متوسطه عما كان عليه وذلك نتيجة لان الشركة اضافت لحسابها ربع اجر الانتاج دون ان تدفع عنه مليما واحدا ، فالذى ينتج اربعين مترا مثلا فى اليوم يحاسب على اجر ثلاثين فقط ، وبالإضافة لذلك قامت الشركة بتخفيض اجر المائة بنط فى الانتاج من ١٣٥ مليما الى ١٠٥ مليما ؛ اما نظام غرامات الفرز (غرامات عيوب الانتاج) فقد اصبح ببئوده الثلاثة يكفل ضياع اكثر من الربع الثانى من اجر العامل بعد ان اصبح الهدف من نظام الغرامات هو انقاص الاجر وليس تنبيه العامل الى الخطأ ، وفى نفس الوقت تضاعف الجهد على العمال .

ومن الغريب ان غالبية العمال لا يعرفون كيف يحاسبون على عملهم او كيف يقدر اجر انتاجهم ، وفوق هذا فهناك خصومات تخصم منه دون ان يعرف عنها شيئا مثل تذاكر السينما والحفلات الترفيهية التى لا يستمتعون بها او حتى دون ان يحصلوا على التذاكر نفسها ، ثم اثمان كوپونات القماش التى تخصم منهم دفعة واحدة دون علمهم ودون طلبهم او معرفة حاجتهم من الاقمشة باعتبارهم فى هذه الحالة مشتريين ، ورغم ما فى هذا من مخالفة للمادة ٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، بل ان الشركة كانت تصرف للعمال قماشا من الذى سبق ان خصمت من اجورهم مايزيد عن ثمنه بسبب العيوب ، فكان العامل فى هذه الحالة يدفع الثمن مرتين او اكثر . اما غرامات التأخير فكان من واجب العامل ان يكون داخل ابواب الشركة قبل موعد بدء عمله بعشر دقائق ، ومن يتأخر توقع عليه عقوبة الخصم من الاجر التى قد تصل الى خمسين قرشا رغم ان هذه العشر من حق العامل عرفا وقانونا وليست من وقت العمل .

صرف الاجور :

يتسلم الـ مال شيكات اجورهم فى عنابر العمل ، اما صرف الشيكات فيتم فى ظروف

بالغة القسوة ، اذ ان هذا العدد الهائل من العمال يصرفون اجورهم من اثني عشر شيكاكا فقط وفى بضع ساعات . ومع غطرسة الصيارف وقسوة ووحشية خفراء الشركة ، الذين ينزلون على العمال بعصيتهم الفليضة وكراييجهم الطويلة لاذلال العمال بدعوى تنظيم الصقوف ، والويل لمن ليس له معرفة بخفيير او صراف او رئيس ، واولا حرص الشركة على استمرار هذه المظالم لامكن توزيع مظارييف باجور العمال وبنفس طريقة توزيع الشيكات ، فيتم الصرف فى هدوء ولا يضيع على العامل شيكه او يصاب بكرباج او عصا او يمزق ثوبه .

اما القماش الذى دفع العامل ثمنه مرتين فيصرف اليه دون اختياره او تقديره لحاجة او صلاحيته ، وهنا تقلب الغاية التى كانت فى الاصل مساعدة العمال فى ايام ازمة الاقمشة لتصبح طريقا لاستغلالهم وانقاص اجورهم بتوزيع « الكرتة » بثمان مضاعف وبالقوة .

ملابس العمال :

لقد جرى العرف على ان تقوم بعض الشركات بصرف ملابس العمل لعمالها على حسابها مثل ما تفعله شركات النقل جميعها وغيرها من الشركات ، ولكن شركة المحلة فرضت على عمالها ثمن الملابس التى اقتصرت على بنطلون يصرف كل ستة اشهر ولا يتحمل العمل طوال تلك الفترة ، وتقوم الشركة بخضم الثمن فورا كلما حلّ موعده ، اما الصرف نفسه فقد يتم بعد ثلاثة اشهر او اكثر ، واذا ما استعمل العامل ملابسه العادية فى العمل فإنه يتعرض للغرامة التى قد تصل الى حرمانه من اجر يومه .

وسائل الوقاية :

رغم ان الشركة اعلنت واذاعت بأنها قد جهزت مصانعها بكل الالات الحديثة التى تقى العمال خطر امراض المهنة وترطب الجو وتطهره من الغبار ، الا ان الاجهزة دائما معطلة وكأنها قد وضعت للزينة فقط ويتحمل العمال ما هو كفىل بتعطيم حياتهم الشابة الفتية .

العلاج :

رغم ان القانون يحتم على الشركة ان تعهد الى طبيب بمعالجة عمالها وصرف الادوية

اللزامة بدون مقابل لان عدد عمالها يزيد عن المائة ، رغم ذلك فان الشركة لم تقم بهذا الالتزام نحو العمال ، وقد حاولت النقاية علاج بعض الحالات على حسابها سترا لمخالفة الشركة ، ولكنها بهذا حملت العمال ما يجب على الشركة قانونا ، ونظرا لان جهود النقاية فى هذه الحالة شكلية فان اثر تأخر الحالة الصحية باديا على وجوه العمال فى جميع عنابر العمل .

ونظرة عابرة الى وجوه الغالبية العظمى من عمال الشركة تقنعك تماما بتفشى مرض البلاجرا بينهم الناتج عن قلة الغذاء لضعف متوسط الاجور عن مقومات الحياة ، ذلك رغم الوجبة التى يقال ان الشركة تتكلف بنصف مصاريفها للعمال ، وان حوالى الالفين من العمال يتعطلون يوميا عن العمل ويدعى مدير الشركة بان ذلك بسبب اهمال العمال بينما العذر الحقيقى والصحيح فى هذا ان هؤلاء المتخلفين هم مرضى اقعدهم عن مواصلة العمل هزال البدن من ضعف الغذاء . ان هذا دليل على فساد وقاية الحالة الصحية للعمال مع العلاج الصورى الذى يظل به العامل يغالب الضعف والضعف يغالبه حتى يسقط آخر الامر صريعا فى معترك القوت .

معسكرات العمل :

لقد حاولت الشركة ان تعالج مسألة تأخر العمال يوميا ، لاعن طريق تقوية صحتهم بامدادهم بمقومات الصحة من غذاء واجر كاف وعلاج شاف ، بل فكرت فى مساكن للعمال لتضرب بهذا اهدافا ثلاثة .

الاول : حصر عمالها فى معسكرات خاصة بها وتحت سلطانها ورقابتها .

الثانى : ابعاد عمالها عن قراهم وبلادهم والجر النعام فى الوطن الواحد .

الثالث : ايجاد نظام للتمييز على اساس رضاء الشركة وليس على قدر امكانيات الفرد .

ولهذا كان وضع وتقسيم المساكن اقرب شبيها بنظام السجون والليمانات ان لم يمكن يتأخر عنها مرحلة تاريخية ، فكانت مساكن العذاب اشبه بعنابر السجون والسجون المزدحمة ، اما مساكن المتزوجين العاديين فهى دون مساكن عمال الدريسة بمراحل ، وقد راعى مهندسها البخل بالشمس والهواء على ساكنيها .

هذا هو الغرض من ايجاد هذه المساكن فى مكان بعيد عن البلد وبين اسوار ، وعلى هذا الرسم الذى لا يتصل بالتقدم الاجتماعى باى نسب .

الاجازات المرضية :

اصبح مقررا فى اذهان العمال ان اطباء الشركة موصون بالآ يصرحو للعامل بأكثر من ثلاثة ايام اجازة مرضية ومهما كانت حالته الصحية ، ثم اعتبرت الشركة هذه الايام الثلاثة بلا اجر وبهذا خالفت الشركة نص المادة ٣٥ من قانون عقد العمل الفردى وتستترت هيئة مجلس النقابة على هذه المخالفة حسب العادة .

الزفت :

ان الفصل من العمل كلمة سهلة بالنسبة للعمال يملكها كل رئيس او مدير فى العمل دون تحقيق او معرفة الاسباب ، بل ان سعادة المدير او نائبه اذا مر يوما بالعنابر كان جزءا كل من يقابله الفصل ، فمن كان يصلى يفصل ، ومن كان ينتظر ان يتناول من زميله عملا يفصل ، ومن كان على ضروره يفصل ... وهكذا .

الخصومات والغرامات :

الخصومات نوعان ، نوع تأديبى كخصومات التأخير عن المواعيد او لبس قبقاب او حمل صحيفة او لبس جلباب الى غير ذلك ، وهذه هى التى تخضع للائحة معينة تسمى لائحة الجزاءات .

وهناك نوع من الخصومات يسمى غرامات الفرز ، وهى عادة لا تخضع لنظام ، وان كانت الشركة قد اعدت لها بنودا ثلاثة وجعلت عقوبة البند الاول خمسة قروش والبند الثانى عشرة قروش والبند الثالث عشرين قرشا .

وهناك حالات لا يخضع فيها الفرز لبنود ، او على الارجح هناك عمال يعاملون معاملة شاذة فيصل الخصم الى جنية او اثنين ، وليس لاي عامل ان يتظلم من اى حالة من حالات الخصم لان من يتظلم يضاعف له العقاب .

الوقر :

ضج العمال اخيرا من ان هناك سياسة مرسومة من الشركة للتخلص من اكبر عدد منهم نظرا لتفكير الشركة في استبدال انوالها بانوال اتوماتيكية ، ورغم نفى الشركة لذلك ، الا ان العمال يدللون على سياسة الشركة التي نرمى الى التخلص من العناصر من العناصر القديمة لاحلال جدد محلهم يدللون على ذلك بان هذه سياسة قديمة للشركة ، فقد كان بين عمالها قديما طائفة كبيرة من خريجي المدارس الصناعية ولكنها تخلصت منهم جميعا وكانت اخر دفعة هي التي فصلتهم في اواخر اغسطس ١٩٤٧ ، وان الشركة اعدت باسم التمرين الاولى ما يمول الشركة اولاً باول بالعمال الجدد بدل الذين تفصلهم لاقدميتهم .

ويرد العمال على نفى الشركة لهذه الدعوى ناقصة بان الشركة يهملها في المكان الاول وحتى قبل جودة الانتاج الضغط على الاجور والاحتفاظ بها في منسوب ضئيل اقل من تكاليف المعيشة العادية .

مكافأة الانتاج :

تعطى مكافأة الانتاج للقدماء من العمال ، وتزداد تبعا لتقدم المدة ، ولكن اقل خصم بسيط كفيل باضاعتها عن مدة كاملة .

لائحة الجزاءات :

اجمعت كل الصحف وكل المصادر على ان السبب المباشر لانفجار ٢ سبتمبر ١٩٤٧ راجع الى تعليق لائحة الجزاءات بالمصنع ، ثم الى قراءتها محرفة ، ولكن الحقيقة ان معاملة الشركة لعمالها هي التي جعلت العمال في ثورة مكظومة على اهبة الانفجار وهذا ما حدث في ٢ سبتمبر ، ولولا تصرفات الشركة مع العمال ما امكن ان يصنفوا تحريف قراءة اللائحة لهم على فرض حصولها .

- وما زال الكلام للمدرك في كتيب « حول مشكلة عمال المحلة » -

لقد طلبت الى سعادة مدير الشركة ان يتنازل ويرسل الى صورة من اللائحة لا تقتنع باى الوجهتين ، ولكن سعادته لم يتنازل طبعا بالرد على امثالى ، وما غايتي الا المصلحة العامة في

صحيحها ، فلو وصلتني اللائحة لقلت يرأى المحايد فيها .

ان المادة ٢٦ من قانون عقد العمل الفردى قد نصت على ان يقوم كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملا فأكثر بوضع لائحة لتنظيم العمل ومعاملة عماله فى مؤسسته وعليه كذلك ان يضع لائحة للجزاءات وشروط توقيعها ، واذا كانت الشركة قد املت وضع لائحة العمل وقدمت لائحة الجزاءات وحدها ، فكيف قبلت مصلحة العمل والنقابة ذلك ؟ واذا كنت قد تعرضت فى غير هذا الموضع لبدء احداث المحلة الكبرى وتطورها من واقع ما قرأته وما سمعته عنها ، فلعله من المهم ان اوجز تطور الاحداث وفق ما اورده المدرك لكى تكون الصورة من جميع اوجهها امام القارئ .

وفى صباح ٢ سبتمبر ١٩٤٧ قصد عدد من العمال المفصولين الى مركز بوليس المحلة الكبرى ليعرضوا شكواهم على مأمور المركز طالبين معاونة ، ولم يكونوا يعلمون بتعليق لائحة الجزاءات ، وقد وعدهم المأمور بالتدخل ، وفعلنا ذهب الى الشركة حيث كان المفصولين قد سبقوه الى ابوابها انتظار المساعدة ، ولكنه خرج بحالة اوجت للعمال بفشل مسعاه لدى الشركة رغم محاولات تهدئة الموقف ، فهتف المفصولون ضد موظفى الشركة ، وقام ضابط امن الشركة الذى اصبح مسئولا وحده بعد انسحاب مأمور المركز ومن معه ، قام باطلاق رصاصه اصاب احد العمال فاشتعلت ثورة العمال لروية الدماء تسيل من زميلهم ، وفى نفس اللحظة - بعد الساعة الثانية موعد تغيير الورادى - خرج عمال الوردية فانضموا تباعا الى اخوانهم واخيرا انضم اليهم عمال الورش ، وهنا تكرر انه رغم هذا الهياج وكثرة العدد لم يفكر العمال اطلاقا فى تخريب او تدمير ابوات الانتاج ، ولم تكن هناك نية ولا تدبير ولا اتفاق ولا تعمد حتى ان الذين دخلوا المصنع لم يشعروا بشئ ولم يحدث منهم شيئاً ، ولما فكرت الشركة فى اخراجهم لقفل المصنع لم يكونوا قد احسوا بما حصل ، ولهذا كان من حق العمال ان يطالبوا باجر المدة التى اغلقت فيها الشركة مصانعها بمحض اختيارها رغم تردد العمال على ابوابها .

وبعد ان عاد العمال لعملهم يوم ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ وطالبوا بصرف اجور مدة العطلات فامتنعوا عن العمل ، ولما خف اليهم مدير مصلحة العمل واقر مطالبهم مانوا للعمل ، ولكن رسل الشركة اوعزوا الى العمال بان المطالب لن يعبأ بها ، فلزم العمال اماكنهم وباتوا حيث هم فى عنابر العمل ، فتدخلت قوات الجيش واخرجتهم من العنابر ، وكانت الشركة طبعاً هى التى طلبت

اخراج العمال من المصانع بالقوة ، وليس ببعيد ان يكون للشركة مصالح تجارية وراء هذه العطلة
خلاف المصلحة المباشرة فى الضغط على العمال .

ما افاده الطرفان .

تحت هذا العنوان كتبت الخاتمة لهذا الكتيب والنسب لاهميتها سوف انقلها بنسخها :
والان وقد سردنا الوقائع موضحين الال الحقيقية لسخط العمال نرى واجبتا ان نوضح ما
افاده العمال من هذه الحركات وما كسبته الشركة من ورائها .
كان العمال قبل هذه الحركة يحسون بصعوبة اجماعهم ولكنهم ادركوا الان ان سوء الحال
والمعاملة العامة لها من قوة التوحيد مالميس للخطب او الاجتماعات ، وقد احسوا دون شك بقوة
اجماعهم وان كان اجماعا ينقصه التنظيم .
ولا شك ان العمال ادركوا بعد الذى حصل ان مثل هذه الحركات كفيلا دائما بالفشل ما
لم يسبقها تنظيم دقيق مبنى على الوعى الصحيح والفهم العميق للمطالب التى يجب ان تكون
مفهومة ومحددة مع التبليغ عنها لجميع الجهات قبل البدء فى اى عمل من الاعمال وان يكون التبليغ
بمستندات وصور يمكن الرجوع اليها .
اى ان العمال قد تعلموا ان هذه الحركات الفائرة ليس لها مفعول ايجابى مالم يكن الموقف
واضحاً فى الناحيتين ، بالمطالب المحددة المفهومة ، وانه من المستحيل عقلا ان يمنح للعمال مالم
يطالبوا به ، كما انه من المستحيل اطلاقا اصلاح اى امر وان كان واضح الخلل مالم يوضح العمال
منه .
كما احس العمال حاجتهم الماسة الى وجود نقابتهم على ان تكون قيادتها معبرة عن الامهم
وان تكون مكونة من صميم جماعتهم ، وهنا فهم العمال سر نص القانون ٨٥ لسنة ٤٢ عن عدم
اقرار صفة العاملين للوكلاء المقوضين ومديرى العمل وحرمان هؤلاء من الانضمام الى نقابات
العمال ، لانهم ودائما اقرب الى عقلية اصحاب الاعمال ، ولا يحسون بالام العمال ، وقد ثبت
فعلا ذلك بكل وضوح فى وضعية نقابة شركة المحلة التى كان بينها وبين جمهور العمال فوارق
لا يمكن التقريب فيها .

وعلى الجملة فقد احس عمال المحلة بعد هذه الحوادث بحاجتهم الشديدة الى التنظيم الدقيق للنضال عن حقوقهم بفهم ووعى اكبر مع الاحتراس من استفزاز الشركة .

اما الشركة فقد خسرت من الخسائر المادية مبالغ طائلة من عدم الانتاج مدة تزيد على اسبوعين فى الفترتين ، ولكنها خساره مستدركة ، وان كسبت انتصارا ظاهرا فى الموقف التكنيكي الا انها خسرت خسارة لا تعوض هى فقد هيبتها وانكشاف سيطرتها على مجلس ادارة النقابة ، وظهر اغلب عناصر طابورها الخامس ، فى جماعة المثيرين من الموظفين الذين دستهم بين العمال من قبل لا كتساب موقف القيادة منهم حتى يجرفونهم فى تيارات مائعة .

وما زلنا نرجوا ان يفكر اصحاب ومديرو الشركات ان العمال لا يمكن ان يؤخذوا بالقهر ، وان حالة القهر لا تقدم عملاء ولهذا ننصح بالمناقشة المباشرة مع العمال انفسهم عن طريق ممثلين حقيقيين للكتل ، مع تأكيد حصول المنوبين على رضا المجموع بين الفينة والفينة ، لان معاملة الشركة او الشركات مع ماجوريها من العمال يجرح العمال ويدفعهم دائما الى التذمر .

وقد نشر المدرك هذا الكتيب بصفته منسوب نقابات عمال مصر بالاتحاد العالمى للنقابات .

وقد احدث نشر وتوزيع هذا الكتيب ضجة كبرى فى اوساط الراى العام المصرى بشكل عام والراى العام العمالى بشكل خاص وعمال واهالى المحلة الكبرى بشكل اخص ، وكان التأثير ايجابيا لصالح العمال ، الامر الذى دعا جميع الجهات المعادية للعمال الى مهاجمة الكتيب وكاتبه وكل من يقفون معه وكانت اكثر الجهات ضراوة فى مهاجمة الكتيب هو مجلس ادارة النقابة المفضوب عليه من عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى والذي كان حله واجراء انتخابات لمجلس جديد بدلا منه يكون ممثلا للعمال وغير خاضع للشركة من اول واهم مطالب العمال لدرجة تسليم كل من مصلحة العمل والشركة بحق العمال فى هذا المطلب واعلان الموافقة عليه .

كانت نقابة عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى قد اصدرت مجلة باسم «عامل المحلة » كما سيأتى الكلام عن ذلك فيما بعد ، وكانت مهاجمة المدرك فى شخصه وفى كتيب « مشكلة عمال المحلة » من اهم المحاور التى ركزت عليها المجلة ومحرروها ، ومن امثلة ذلك المقال الموقع من محمد حسن الغزاوى سكرتير النقابة تحت عنوان « كلمة النقابة - حول عمال المحلة » هاجم فيه توزيع المدرك للكتيب بين عمال المحلة ودافع عن مجلس النقابة الذى يعمل كل ما يمكن وبذل كل مستطاع فى سبيل العمال . ودافع عن الشركة بانها « لم تقفل ابوابها ولكن العمال هم الذين

اوقفوا المؤتمرات « ومتهما « الدخلاء الذين قاموا بتحريض العمال على الاضراب ، وقد حضروا من القاهرة بل ان اوكار شبرا الخيمة قد ارسلت الاغذية والبطاطين لعمال المحلة بعنابر المصنع » ثم تعرض المقال بعد ذلك للدفاع عن موقف الشركة والنقابة فى محاولة للرد على ما جاء بكتيب « عمال المحلة » (١) .

وفى نفس العدد من مجلة « عامل المحلة مقال بدون توقيع وان كان الواضح من سياق كلماته انه عن لسان النقابة وعنوانه « بلطجية الشيوعيين يفرضون اتاوة على عمال المحلة » . وساكنتفى بذكر نصوص بعض العبارات التى وردت فى هذا المقال : -

- يا حكومة - يانيابة - يا اولى الامر فينا - ان هؤلاء المأجورين يريدون ان يوقعوا العمال فى الفخ الذى نصبوه فى المصير الذى ارادوه وهو هدم الصناعة المصرية وتشريد الطبقة العاملة المجاهدة ، فماذا انتم فاعلون ؟

- استدعينا الى المحلة زعيم العصاية ، وعقدنا اجتماعا لمجلس النقابة وسألنا الرفيق عن سر هذه الاتاوة فتلجلج وفاقا وملكتة الغباوة ، فودعناه عند الباب وسافر فاقد الرشيد والصواب .

- ياويلنا اذا طال سكوت الحكومة على هؤلاء الشيوعيين .
- اتخذ الشيوعيون من صحف الكتلة وصوت الامة والجماهير والشعلة منابر لتأييد الفساد والتحريض .

واما الاستاذ عبد العليم المهدي فقد نشر مقالا بعنوان « من عامل المحلة الى مجلس الوزراء » (٢) انقل منه بالنص ما يأتى : -

- اضربهم يا صاحب النولة قبل ان يضربوك وتفدُ بالحجاج قبل ان يتعشى بك الحجاج هذه وريقتهم الصفراء - الجماهير - توزع علنا فى كل مكان ولقد سمعوا الجماهير وكان الاولى بهم ان يسمعوا الخيانة العظمى لله والوطن والملك .

- لم يعد فى مقدورى ان اظفر برضاء صاحب العمل حتى يستمع الى شكاوى .
وفى نفس العدد نشر الدكتور على مقلد تحت عنوان « مصريون ينطقون بلسان احمر ،

(١) مجلة عامل المحلة لعدد الثالث ١٣ ديسمبر ١٩٤٧ ص ٤.

(٢) عامل المحلة ١٨ يناير ١٩٤٨ .

« قابلته بالمحطة واقنعته بأنه لا يمثل اية مجموعة من العمال بأية حال - ما هي خبرة بالشئون العمالية - وما هي دراسته ومؤملاته التي يمكن بها معرفة نفسية العمال وانظمتهم الدولية ؟

وحقيقة ما حدث وما اشارت اليه مقالات « مجلة عامل المحطة » ام ما نشره الكتيب بالاضافة الى زيارة المدرك لمدينة المحطة الكبرى اثناء احداث سبتمبر ١٩٤٧ ، كان ذلك بالفعل عامل تجمع واع بينهم وبدأ العمال في تنظيم صفوفهم ودراسة مشاكلهم ووضع خطط لكفاحهم في سبيل تحقيق المطالب وفي مقدمتها التخلص من مجلس النقابة العميل للشركة ، وامام هذا الذي رآه مجلس النقابة خطرا عليه ، سارع الى دعوة المدرك الذي يعلمون جميعا منزلته النقابية بين عمال القطر كله ، وبعد دراسة الدعوة وكل ملابساتها بما في ذلك ما تحمله من اخطار على شخص المدرك ، تقرر ان يسافر فساغر ، وقد لقيه اعضاء مجلس النقابة بترحيب كبير وتكريم على امل ان يستميلوه اليهم ، وعقدوا مجلسا للنقابة حاولوا خلاله الدفاع عن انفسهم وأملين ان يقف المدرك بجانبهم معلنين ومتعهدين بالعمل على تحقيق مطالب العمال ومتصلين من كل ما ارتكبه من جرائم في حق العمال ، ودار النقاش هائلا وصاخبا احيانا ، ووضح في النهاية ان مجلس النقابة انما دعا المدرك للاستعانة به في ايجاد بعض جسور للتفاهم بين مجلس النقابة والعمال ، ولكن موقف المدرك كان حاسما ومحددا بجانب العمال واعلن ان نقطة البداية هي استقالة المجلس واصدار بيان بتأييد مطالب العمال وادائه الشركة والحكومة في استعمال العنف مع العمال ، اما الانتخابات القادمة فيحدد نتيجهتها بالنسبة لكل مرشح لعضوية مجلس الادارة موقفه من العمال وتاريخه السابق معهم ، فالعمال هم وحدهم اصحاب الحق في انتخاب من يمثلونهم في مجلس ادارة النقابة الجديد .^(٥)

وكان اعضاء المجلس المغضوب عليه من العمال قد المحوا اثناء المناقشة - وعلى سبيل الترغيب في الرشوة المقنعة - الى موضوع تسديد اشتراك عمال المحطة الكبرى في الاتحاد العالمي للنقابات ، وبهذه المناسبة اقول ان نقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى كانت قد اشتركت بمبلغ خمسين جنيها تسلمت انا بيدي شيكا به في عام ١٩٤٥ من رئيس النقابة

(٥) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٦ .

وقتئذ عبد الحميد سليمان ، فلما يش مجلس النقابة من وقوف المدرك الى جانبه - لا كشخص ولكن كاتجاه فى الحركة النقابية المصرية - اعلن مجلس النقابة رفض تسديد اشتراك الاتحاد العالمى للنقابات ، ونشر فى مجلته « عامل المحلة » صورة ذكروغرافية لخطاب ادارة النقابات بمصلحة العمل الذى ارسلته الى جميع النقابات فى القطر ونصه (١) :-

حضرة المحترم رئيس نقابة عمال ومستخدمى شركة مصر للغزل والنسيج - المحلة الكبرى . اخطرتنا حكمدارية بوليس مصر بكتابها رقم س ١٢٣ المؤرخ ١٠ مايو الحارى ان كلا من محمد يوسف احمد المدرك صاحب مكتب المحاسب النقابى بشارع الباب الشرقى رقم ١ بالموسكى ودافيد فؤاد ناحوم القومسيونجى والعضو المفصول من نقابة مستخدمى وعمال المحلات التجارية ومراد القليوبى رئيس نقابة مستخدمى وعمال دور السينما بالقاهرة ، قاموا بتوزيع نشرة على دور نقابات العمال موقعا عليها باسمائهم باعتبارهم هيئة مندوبى العمال فى الاتحاد العالمى للنقابات ، وهذه النشرة تحت النقابات على ان تعمل كل منها على دعوة مجلس ادارتها لعقد جلسة غير عادية يقرر فيها ارسال مبلغ الاشتراك وهو ثمانية مليمات عن كل عضو عن السنتين الماضيتين وان تكون المراسلات باسم محمد يوسف احمد المدرك بعنوانه سالف الذكر .

وحيث انه لا يجوز للنقابات دفع اشتراكات اؤرسوم من اى نوع لهذه الهيئة الغير قانونية . لذلك نأمل الامتناع بتاتا عن دفع اى شئ لهذه الهيئة سواء من اموال النقابة او من الاعضاء المنضمين اليها . وتقبلوا التحية

١٥ مايو ١٩٤٧ (حامد العيد) مدير عام مصلحة العمل

وكان هدف مجلس النقابة واضحا فى محاولة اعلان خضوعه الكامل للحكومة وللشركة والعمل على اكتساب رضائهما خاصة بعد ان اعلن مدير مصلحة العمل موافقته على حل مجلس النقابة واجراء انتخابات حرة لمجلس جديد يمثل العمال تمثيلا حقيقيا ، بل انه قد صدر بيان رسمى من مصلحة العمل عن مشكلة عمال المحلة (٢) بعد اجتماع بمكتب محمود حسن باشا

(١) عامل المحلة العدد الثالث ص ٨ .

(٢) الاخوان المسلمون ٩٤٧/٩/٤ من ٢ .

وزير الشؤون اعلن فيه ان المصلحة مستعدة لاجراء انتخابات مجلس ادارة النقابة الجديد فى اليوم العاشر لاستئناف العمل ويرجأ النظر فى باقى الطلبات الى ما بعد الانتخابات حتى يمكن للمصلحة والحكومة التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للعمال .

وقد انزعج مجلس النقابة المطلوب حله بعد ان هدأت الحالة بين العمال بعد العديد من تصريحات العديد من المسؤولين ، فسافر وفد من المجلس الى القاهرة وقابل مدير الامن العام ورفع ملتصقا للملك من الف كلمة وقابل النقراشى بوزارة الداخلية ، وفى اجتماع بحضور مندوبى الصحف استمر ساعتين حضره حسن مختار رسمى وعبد الرحمن حماده وعبد الحميد حمدي ممثلى ومديرى الشركة ، دافع الوفد عن المجلس ولكن ولاية الامور اتهموه بأنه لا يمثل العمال ، هكذا كتبت مجلة عامل المجلة ثم استطردت قائلة : -

« فصمد الرئيس - رئيس النقابة - لهذه التهمة التى وجهت اليهم وقال اننا الهيئة التى تستطيع وحدها ان تتكلم باسم العمال ، اما اتهامات الصحف واتهامات مصلحة العمل فانها من صنع الشيوعيين ، فطلبت ادارة الشركة ان يوقع العمال على تعهدات بصيانة المصانع فكتب الوفد صيغة التعهد وفيها يطلب اعادة المفصولين ورفع الاجور وتعويض العطلة وسرعة استئناف العمل ، وسافر اعضاء المجلس الى المحلة فانتشروا فيها وطافوا بالقرى والعزب المجاورة وجمعوا توقيعات عشرين الف عامل فى اربع وعشرين ساعة وتقدموا بها الى الادارة وخطرنا بها رئيس الوزراء فاعلن حمادة بك فى اليوم الثانى فتح المصانع بناء على رغبة العمال واعادة المفصولين بناء على رجاء النقابة ومنح العمال جميعا اجر خمسة ايام بمناسبة شفاء الملك بعد ان وافقت الشركة على تشغيل ايام الاتحاد ومن هذا الاعتراف الذى نشرته النقابة فى مجلتها والذى لا يحتاج منى الى شرح او تحليل ، يتضح انها صاحبة الصباغة ومنفذة فكره توقيع العمال على التعهدات ثم ان مجلس النقابة فى هذه الزيارة - ومن واقع ما قاله لى احد اعضائه فيما بعد وبعد نزوحه الى شبرا الخيمة - عرض مجلس النقابة على المسؤولين فى الحكومة والشركة استعداداه لعمل اى شئ فى سبيل تخلى الشركة ومصلحة العمل عن فكرة انتخاب مجلس جديد للنقابة .

وبعد ان اطمئن حامد العيد مدير عام مصلحة العمل الى هدوء العمال نتيجة للوعود التى

بذلتها الشركة ومصلحة العمل ، بدأ العدّ التنازلى لاعادة وتثبيت الوضع الذى كان سائدا قبل الاحداث بكل سواده مع التطور الى الاسوأ ، مستخدمين اسلحة التفرة والتخويف والترغيب ، وكانت نقطة البداية فى ذلك هى اطلاق يد مجلس النقابة المفضوب عليه فى خلق وتوسيع شبكة جواسيس بين العمال ، جواسيس للشركة ، وجواسيس للبوليس ، بهدف اشاعة الانهزامية بين العمال والكشف عن العناصر العمالية القيادية الشريفة والنشيطة بين العمال ، وفى نفس الوقت اعداد تلك العناصر الخيانية للقيام بعمليات استفزاز وتخريب اذا رأت الشركة والحكومة ذلك ضروريا لتوجيه ضربة جديدة للعمال وكانت الخطوة الثانية وفيها نوع من المكافاة لمجلس النقابة المفضوب عليه ، هى تأجيل موعد انتخابات النقابة الذى كان قد تحدد بالفعل واعلن عنه ، وعندها احس العمال بالخطر وثار فيهم غريزة الدفاع عن النفس فبدأو التحرك بسرعة وظهرت من بينهم عناصر قيادية بشيطة تعمل على تجمع الصفوف استعدادا لمواجهة المؤامرة التى دبرتها الحكومة والشركة ضد العمال ، ولكن الحكومة اسرعت باجهاض حركة العمال الجنينية ، فارسلت قوات كبيرة من الجيش والبوليس الى المحلة الكبرى بحجة المحافظة على النظام بها ، ولكن هذه القوات قامت يوم ١٩/١/١٩٤٨ بتفتيش عدد كبير من مساكن عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، ووجهت اليهم تهمة الدعوة للشيرعية ثم قبضت على الكثيرين ورحلتهم الى طنطا للتحقيق معهم ، وقد اشرف على هذه الحملة مدير بوليس القاهرة وكبار رجال الامن فى وزارة الداخلية .

وقد بلغ عدد المقبوض عليهم اكثر من ٨٧ عاملا ، ونظرت المعارضة فى امر حبسهم وحضر عدد كبير من المحامين من محافظة الغربية وخاصة من طنطا والمحلة الكبرى كما سافر عدد من المحامين من القاهرة للاشتراك فى الدفاع عن العمال وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء المحامين متطوعون ، وكان موقف البوليس وجهات التحقيق مع العمال غير عادى اشعر الدفاع بانه لن يستطيع اداء واجبه على الوجه الاكمل ، نتيجة للاجراءات التى اتبعت سواء اثناء التحقيق او فى الجلسة ، وازاء ذلك انسحب جميع المحامين وقررت المحكمة استمرار حبس جميع المتهمين ١٤ يوما .

وقد استمرت حملات التفتيش والقبض على العمال ، وكانت تلك الحملة البوليسية من

الاتساع بحيث اعدت الى الاذهان ذلك الجو الذى ساد اثناء وزارة اسماعيل صدقى فى عام ١٩٤٦ واحس كثير من المواطنين انها مقدمة لحملة مماثلة لحملة ١١ يولية ١٩٤٦ التى قام بها صدقى تحت نفس الراية المهلهلة - راية مكافحة الشيوعية -

ولما كان جميع المقبوض عليهم من العمال الشرفاء المعادين للنقابة العميلة ، فقد وضع ان الهدف الرئيسى من الحملة هو تهدئة الجو لانتخابات نقابة العمال التى تأجلت من ٩ فبراير الى ٢٠ مارس ١٩٤٨ .

وبعد ان اطمانت الحكومة والشركة ومجلس النقابة العميل اى ان الحملة البوليسية قد حققت اغراضها ، عادوا فاعلنوا عن تقديم موعد انتخابات النقابة الى الموعد الاول وهو ٩ فبرايرحتى يضمنوا اجراء الانتخابات قبل الافراج عن العمال المقبوض عليهم ، وفى مقابل ذلك قام العمال باذاعة بيان طبعوه ووزعوه ونشروه فى الصحف مطالبين بتأجيل موعد فتح باب الترشيح لعضوية مجلس ادارة النقابة حتى يتمكن عدد من المحبوسين من ترشيح انفسهم لانهم الممثلون الحقيقيون للعمال^(١) وكانت غالبية المقبوض عليهم ممن سبق اتهامهم فى حوادث اضطراب سبتمبر ١٩٤٧ .

وفى ٩٤٨/٢/٥ نظرت المعارضة فى امر حبس ٨٣ من عمال المحلة المتهمين بالشيوعية فتقرر الافراج عن ٦٩ منهم ولكنهم لم يتمكنوا من خوض معركة الانتخابات ، وهكذا جاء مجلس ادارة النقابة الجديد بعد الانتخابات صورة من المجلس المغضوب عليه من العمال اذ كان من الطبيعى ان تكون نتيجة الانتخابات التى اعلنت فى ١٠ فبراير ١٩٤٨ ، معبرة تعبيراً صحيحاً عن الجو الذى دارت فيه المعركة وقد علق الحاج عبد العزيز عرفة رئيس المجلس الجديد القديم على نتيجة الانتخابات بقوله « انتصرونا فى انتخابات حرة نزيهة حتى ان الشركة هددت كل من يتدخل فى الانتخابات مهما كان مركزه باشد العقاب ، وكانت على استعداد للتحقيق فى اى شكوى .

كان مجلس النقابة المغضوب عليه قد اصدر مجلة باسم « عامل المحلة » وصدر العدد الاول منها فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٤٧ ، ولا شك عندى وكما علم وقتئذ ان اصدار هذه المجلة كان

(١) صوت الامة من ٢٣ / ١ الى ١٩٤٨/٢/٢ .

بتأييد ومساعدة وتوجيه الشركة والحكومة وذلك لمواجهة موجة الوعي التي غزت حقل عمال المحلة الكبرى نتيجة للزيارات المتبادلة بين عمال المحلة وعمال المناطق الأخرى وخاصة عمال النسيج الميكانيكى فى الاسكندرية وشبرا الخيمة وكذلك المجلات العمالية والتقدمية التي ذاع انتشارها فى تلك الفترة ، وقد استعانت النقابة على اصدار المجلة بالاستاذ عبد العليم المهدي مكافأة له على وقوفه بجانب مجلس النقابة المكروه ، كما انه كان من الصحفيين القلائل الذين كتبوا ضد عمال المحلة اثناء محتنتهم ، وان كان المشرفون على المجلة قد تخلصوا منه وعينوا بدلا منه راغب عبد الله مديرا لتحرير المجلة بعد ان استنفذ الاول اغراضه .

وبهذه المناسبة اقول ان شركة مصر للفضل والنسيج بالمحلة الكبرى قد قدمت بعض المكافآت لمن كانت لهم خدمات واضحة لها فى مواجهة العمال وتمكين الشركة من الضرب بعنف وقسوة لكل حركة يقوم بها العمال ولهذا اصدرت قرارا بتعيين ابو سيف راضى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية الذى استقال ليعين خبيرا للشركة فى شئون العمال كما اختارت الشركة الاميرالاي محمد موافى الذى كان قد احيل الى المعاش مساعدا للخبير فى هذه الشئون (١) .

ولم يقتصر الامر فى هذا الاتجاه على شركة مصر بالمحلة الكبرى ، وانما اصبح ظاهرة ان تستخدم الشركات وخاصة تلك التى تمتع عمالها بشئ من الوعي الطبقي والقدرة الكفاحية ، ان تستخدم بعض المسؤولين الحكوميين السابقين وخاصة رجال البوليس ليكونوا خبراء لها فى شئون العمال وهو تعبير كنا نعرف معناه الحقيقى وهو الوقوف فى وجه تحركات العمال بكل خبره السابقة مع القسوة الزائدة ، ومن امثله ذلك صدور قرار من شركة الملح والصودا بتعيين الاميرالاي عبد السميع عجرم محافظ الصحراء الشرقية سابقا ، تعيينه مديرا لشئون العمال فى مصانع الشركة بكفر الزيات (٢) .

واعود الى الحديث عن مجلة « عامل المحلة » فاقول ان الذى لاشك فيه ان للمجلة العمالية دورا بالغ الاهمية وعظيم الاثر فى تحقيق الاهداف والاغراض التى تصدر من اجلها ، وقد كانت الصحافة العمالية فى الاربعينيات من اهم وسائل دعم الاتصال بين مختلف المناطق العمالية فى

(١) الكتلة ٨/١٢/٩٤٧ ص ٤ .

(٢) المرجع السابق .

القطر المصرى ونقل الخبرات الكفاحية من منطقة الى اخرى وتعميق الوعي العمالى والسياسى والطبقى بين العمال ، وكانت مجلات شبرا واليراع والواجب والضمير وغيرها من المجلات العمالية التى قامت بدور عمالى كبير رغم انها جميعها كانت غير مملوكة للعمال وفقط كان العمال يستأجرونها ، ولهذا تعرضت تلك المجلات العمالية لكثير من الضغوط التى حالت دون استمرار صدورها ، ومن البديهي ان تلك الضغوط كانت من جانب اعداء العمال .

اما مجلة « عامل المحلة » فقد اصدرتها نقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وكان مصدرها هو عبد العزيز عرفة بصفته رئيس النقابة ، وكانت لهذه المجلة مهمة واهداف اخرى مختلفة عن المجلات العمالية الاخرى ، وقد نشرت مجلة الفارس فى عددها الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٧ ص ١٤ ان [مجلة « عامل المحلة » لا يحتاج مطالعها لكثير من الذكاء ليدرك ان لها اهدافا تعمل جامدة للوصول اليها بل قل انها ما أنشئت الا لخدمتها ، وايا كانت هذه الاهداف فليس من بينها خدمة العمال على كل حال ، لقد شك الناس يوم ان اتهم العمال نقابتهم بانها تعمل ضد مصالحتهم وطالبوا بحلها واجراء انتخابات جديدة ولم يصدقوا هذه التهمة او على الاقل ظنوا انها مبالغ فيها ولم تنتظر النقابة طويلا لتؤكد ما ساور الناس من شكوك نحوها فاصدرت هذه المجلة لتكشف عن اهدافها ، ونقولها مرة اخرى انه ليس من بينها خدمة العمال] .

ولم تخف المجلة هويتها البعيدة كل البعد عن الدفاع عن مصالح العمال رغم ما نشرته من بعض الاخبار العمالية وكان محور ما نشرته المجلة موجها لتحقيق عدة اهداف .

الاول : هو مقالات وتقارير وابحاث رجال الدولة والشركة مثل تلك التى نشرت لحافظ عفيفى باشا عن انتاج مصر من صناعة الغزل والنسيج ولحافظ عفيفى مره ثانية عن التقدم الصناعى فى مصر واثره فى الحالة العمالية الاجتماعية ولعبد الرحمن حمادة عن محاربة المبادئ المتطرفة ، لعبد الحميد حمدي عن الالات الحديثة فى خدمة الصناعة وغيرها ، كما كتب عبد المجيد بدر باشا وزير الشؤون عن الاشتراكية الحقيقية .

والثانى : هو دفاع اعضاء مجلس النقابة المطلوب طردهم عن انفسهم ومهاجمة العمال فى شخص المدافعين عنهم سواء كانوا من الشخصيات العمالية او الصحفية او غيرها وفى نفس الوقت ، الدفاع عن الشركة وتبرير تصرفاتها وتصرفات الحكومة المعادية للعمال

وقد سبق ان ذكرت الكثير من الامثلة على ذلك فى مقالات حسن ابر العزم والدكتور
على مقلد ومقالات عبد العليم المهدي والمقالات المنشورة بدون توقيع .
والثالث : هو التعلق للشركة والمسؤولين فيها بالمقالات والازجال والمديح الذى يصل الى حد
التالية للملك وللأميرة فوزية .

والرابع : هو دعوة العمال للرضى بما هم فيه من نعيم وتحريضهم على الشك فى كل من يقول
لهم معكم حق فى مطالبكم .

وهكذا كانت مجلة " عامل المحلة " سلاحا فى يد اعضاء مجلس النقابة المعادى للعمال وفى
يد الشركة والحكومة لمحاربة العمال به فى كل الاتجاهات التى تريدها .

وفى نفس الوقت فقد استطاعت الشركة والحكومة بكل اجهزتها ان تستخدم بعض اعضاء
جماعة الاخوان المسلمين من عمال الشركة فى تحطيم حركة العمال الكفاحية على نفس النهج
الذى استخدموه فى تحطيم اضراب عمال النسيج الميكانيكى فى شبرا الخيمة عام ١٩٤٦ ، فكانوا
يقومون بابلاغ الشركة عما يدور بين العمال فى الاقسام المختلفة ، وكذلك الابلاغ عن العمال
الذين يطالبون بحقوقهم ، كما انهم هم الذين وشوا الى الشركة بان بعض الموظفين كان لهم
ضلع فى الحوادث الاخيرة ^(١) مما ترتب عليه فصل خمسين موظفا ، وازضافة الى ذلك قام هؤلاء
بتنفيذ كل ما طلبه اصحاب العمل فوقعوا على التعهدات بالاستمرار فى العمل وعدم المشاركة فى
الاضراب .

ولكى اوضح فداحة الخسائر التى تعرض لها العمال نتيجة للمعاملة الوحشية التى لاقوها
من البوليس والجيش فقد عرفت اسماء اربعة من القتلى واكثر من ثلاثمائة من المصابين ، ولا شك
ان هناك كثيرون لم يبلغوا عن اصابتهم خوفا من العقاب ، واما عمليات القبض والسجن والاعتقال
وتفتيش المنازل والتحقيق بتهمة الشيوعية فقد استمر لفترة غير قصيرة بعد الاحداث .

ولا يمكن انهاء الحديث عن تلك المأساة دون الحديث عن كان يقف مع العمال فى مواجهة
الحكومة والشركة كعملة للرأسمالية والسلطة فى نفس الوقف ، وكان من الطبيعى ان يكون الاثر
المادى الناتج عن غلق المصانع وحرمان العمال من اجورهم وانعكاس ذلك على كل مناحى الحياة

(١) صوت الامة من ٩/٢٦ الى ١٠/١٩٤٧ .

فى مدينة المحلة الكبرى بل والقرى المحيطة بها ، ولهذا قام عدد كبير من تجار واهالى المحلة الكبرى بارسال برقية الى المسؤولين والصحف جاء فيها (١) :-

« تجار واهالى المحلة الكبرى يحتجون بشدة على موقف الحكومة والشركة التعسفى من العمال فى مطالبهم العادلة .. ان الحركة التجارية مشلولة وتزداد سوءا يوما بعد يوم ، اننا نطالب الحكومة ومكتب المل وادارة الشركة بفتح المصانع فورا والقيام بتحقيق مطالب العمال خوفا من حدوث مالا تحمد عقباه ، فوجود الاف العمال بدون عمل يهدد حالة الامن بالمدينة وينذر باسوأ العاقب » .

وقد بدأت حملة التأيد لعمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى منذ بدء الاحداث فى اوائل سبتمبر ١٩٤٧ وقامت هيئات ومنظمات عمالية عديدة بارسال برقيات ورسائل ومذكرات الى المسؤولين والصحف وكلها تدور حول الاحتجاج بشدة على الاعتداء الوحشى من قبل الجيش والبوليس على عمال المحلة ، والمطالبة بايقاف الشركة عند حدها فى اضطهاد العمال والمطالبة بفتح المصانع واجابة مطالب العمال ، وضمن البرقيات والرسائل التى نشرت فى جريدة صوت الامة وحدها مايلى :-

- ١٩٤٧/٩/٥ - اللجنة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة - الطليعة العمالية بالقاهرة .

- ١٩٤٧/٩/٦ - اضراب مصانع كثيرة فى شبرا الخيمة وشبرا مصر - عمال مصنع نيو مان وكليز بشبرا مصر - عمال منطقة المطرية والزيتون بالقاهرة .

- ١٩٤٧/٩/٧ - الطليعة العمالية لعمال الغزل والنسيج بالاسكندرية - نقابتي عمال شركة الغزل الاهلية والمنسوجات المصرية بالاسكندرية .

- ١٩٤٧/٩/٨ - حزب العمال الاشتراكى - نقابة سائقى السيارات وعمال الميكانيكا بشركات البترول بالقاهرة - عمال مصنع نسيج الاهرام - نقابة الفنادق والاندية .

- ١٩٤٧/٩/٢٣ - عمال شبرا الخيمة - جبهة العمال بالمنصورة - عمال الغزل والنسيج بالاسكندرية - نقابة النسيج اليدوى بدمياط - نقابة عمال البنوك المالية والشركات التجارية بالاسكندرية .

(١) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٢٦ .

- ٩٤٧/٩/٢٦ - اضراب ١٥٠٠ عامل بشركة الغزل الاملية بالاسكندرية من اجل مطالبهم وتأييدا لعمال المحلة الكبرى .

- ٩٤٧/٩/٢٧ - نقابة عمال النسيج اليدوى وملحقاته بالقاهرة - نقابة عمال الموبيليات بدمياط - نقابة رؤساء ومساعدى مصانع الغزل والنسيج بالقاهرة .

- ٩٤٧/١٠/١ - اضراب عمال كسب وقبائى بامبابية والحموى بالعباسية وموريس اجيحة يوما كاملا واضراب عمال مصانع كثيرة فى شبرا الخيمة لمدة ساعة

وغير ذلك كثير حفلت به الصحف اليومية والمجلات التى كانت تؤيد العمال ، وقد اخترت البيان الذى صدر باسم زميلنا محمد الغضبان رئيس اتحاد وتجار البحر ونقيب العمال بعمينا بور سعيد لكى انشره كنموذج لما عيّر به العمال فى مختلف المناطق عن موقفهم من احداث المحلة الكبرى ، ونص البيان (١) :-

« كان للحادث الاليم الذى نزل بزملائنا عمال النسيج بالمحلة الكبرى وكان ضحيته من قتل ومن اصاب الاثر الفعال فى نفوسنا ، وقد ساعا موقف التعسف الذى وقفه المسؤولون عن هذا التصرف الوحشى فى مثل هذه الظروف القاسية التى تحيط بقضية البلاد ، وقد نادينا وبج صوتنا من الصراخ بوجوب انصاف العمال وبحث شكايات المغبونين حتى لا تتكرر المأسى التى تصيب الوطن فى الصميم ، ولكن لم يحدث ان التفت اليها احد .

واننا باسم عمال بور سعيد واتحاد عمال البحر فيها نتقدم بالعزاء الى عائلات الضحايا ونؤيد جمع التبرعات لامانتهم ، كما نواسى المصابين ونطالب الحكومة بالانقلاع عن طريقة القوة التى يجب ان تلقع عنها وان تتقدم ببحث حالات المظلومين واراقتهم ، كما نحمل شركة مصر بالمحلة الكبرى مسؤولية ما حدث ونسجل احتجاجنا على هذه الاعمال ، كما نهيب بزملائنا عمال القطر ان يجلّوا فى جمع المعاونات الكافية لاعانة عائلات المقتولين والمصابين من عمال المحلة الكبرى » .

وبداً التأييد يأخذ شكلا اكثر تقدما ، فشكلت لجنة لجمع التبرعات بالمنصورة برئاسة

(١) صوت الامة ٩٤٧/٩/٧ .

الاستاذ سليمان عبد الفتاح المحامى وطلبت اللجنة من مدير الدقهلية القيام بتوزيع ما يجمع لاسر القتل والجرحى ، كما اصدرت بيانا تهيّب فيه بنوى المروءة التبرع بما تجود به نفوسهم . كما قررت الهيئات العمالية فى مصر ايفاد محامين الى طنطا لحضور التحقيق مع من قبض عليهم وايضا لحضور المحاكمات ، وكذلك جمع التبرعات لاعانة المتكويين (١) .

وقد اتجه الرأى واعلنت الدعوة الى تكوين هيئة لعمال النسيج فى القطر المصرى تمثل عمال النسيج بالقاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى على ان يتم ذلك فى اقرب وقت وعلى ان يكون من مهامها الاساسية فى الوقت الحاضر رعاية مصالح عمال النسيج بالمحلة الكبرى (٢) وان تقوم هذه الهيئة بالاتصال بالسلطات المختصة فى المحلة الكبرى والقاهرة وغيرها لتسوية حوادث المحلة الكبرى ، ولاتخاذ ما يكفل عودة الامور الى مجاريها لا سيما بعد ان اصبح باديا للعيان ان ما يسمى بنقابة عمال شركة مصر بالمحلة لا تنطق باسم العمال وانما هى اداة فى يد الشركة . وامام استمرار التأييد لعمال النسيج بالمحلة الكبرى فى نفس الوقت الذى كانت تتصاعد فيه العمليات الكفاحية لعمال النسيج الميكانيكى فى القطر كله وخاصة فى الاسكندرية وشبرا الخيمة فى وقت معاصر لاحداث المحلة الكبرى ، استخدمت الحكومة بتنفيذ حامد العيد سلاح اللجان الوزارية لقتل المدّ الكفاحى للعمال على نفس النمط الذى استخدمته بتكوين اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال عام ١٩٤٦ ، فاعلنت عن تشكيل لجنة وزارية لبحث مطالب عمال النسيج الميكانيكى ورفعت وزارة الشئون الاجتماعية مذكرة بذلك الى مجلس الوزراء واعلن عن تشكيل اللجنة فعلا وبدأت اجتماعاتها لحل مشاكل عمال النسيج التى ادت الى اضرابات استمرت تتزايد - كما قالت وزارة الشئون فى مذكراتها - حتى كادت تكون عامة فى المحلة الكبرى والاسكندرية وشبرا الخيمة ، وكان اهمها اضراب المحلة الكبرى الذى استمر نحو شهر تقريبا .

وهكذا تكاثفت كل القوى المعادية للعمال - الحكومة بجيشها وبوليسها وسجونها ثم بوعودها ، والنقابة بعمالتها للشركة والحكومة وتضليلها وتدجيلها ومجلتها التى كانت عامل تشويش لفكر العمال واشاعة الانهزامية بينهم ، واخيرا الحكومة ببلجنتها الوزارية التى بدت كأنها

(١) صوت الامة ٩/٩/٩٤٧ .

(٢) صوت الامة ٩/٧/٩٤٧ .

ستحل كل مشاكل عمال النسيج وستنزل عليهم المن والسلوى .
بكل ذلك استطاع اعداء العمال ان يدفعوهم الى السكينة رغم جراحهم التى تنزف
وبطونهم التى تعوى واجسادهم التى تصرخ من العرى والمرضى ، فتواترت ثورية العمال بين
ضلوهم ولكن الى حين

اضرابات المدرسين

كانت حركة اضرابات المدرسين فى النصف الثانى من اربعينات القرن العشرين حلقة فى سلسلة تحركات الطوائف فى تلك الفترة من اجل تحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية بجوار التحرك ضمن كتلة الشعب المصرى ككل من اجل المطالب الوطنى والقومية والتي كان المد الثورى الوطنى من اجلها فى تصاعد مستمر .

و المدرسون لهم طابع خاص ، فهم من حيث التكوين الطبقي كانوا من ابناء الطبقات المتوسطة والفقيرة الذين تخرجوا من مدارس كان التعليم فيها بالمجان مثل مدارس المعلمين الاولى والمدارس الصناعية وبعض تلك المدارس كانت تعطى لطلبتها مكافآت اثناء الدراسة مثل المدارس الازهرية ودار العلوم . اما خريجوا الجامعات الذين اتعوا دراستهم فى الجامعة وكانت تحتاج الى نفقات كبيرة فكان عدد هؤلاء بين المعلمين قليل ، ولا ننسى تلك الفئة الكبيرة ممن كانوا يسمونهم نوى الخبرة والذين لم يحصلوا الاعلى الشهادة الابتدائية القديمة وهؤلاء كان عملهم غالبا فى المدارس الحرة - الغير حكومية - حيث كان اصحاب تلك المدارس يستغلونهم ابشع استغلال رغم خبرتهم الكبيرة فى مجال التربية والتعليم .

والشبان فى تلك الفترة كانوا يمثلون نسبة عالية من المدرسين وكانوا من هديثى العهد بالتخرج ، وبذلك كانوا قريبين من عهد الاشتراك فى المظاهرات وحضور الندوات والمؤتمرات الوطنية فى حياة الطلبة ، الامر الذى انعكس عليهم بتفكير وطنى متقدم وقدرة على التحرك الجماعى واستعداد لتقبل التفكير المتقدم ، هذا بالاضافة الى المعاشرة اليومية للطلبة من خلال عملهم كمدرسين .

ولعل كل ذلك مجتمعا بالضافة الى احجام ابناء الاغنياء والوجهاء عن العمل فى التعليم كان ضمن الاسباب التى ادت الى ان يصبح موظفو التعليم من اكثر موظفى الدولة على الاطلاق تأخرا فى الدرجات والترقيات ، وبالتالى فى المرتبات والدخول مع انهم فى نفس الوقت كانوا يزدون عددا عن موظفى نصف الوزارات مجتمعة وذلك ما جعل عوامل التحرك الايجابى بين المدرسين متوفرة من اجل تحسين ظروف عملهم فى وقت لم تكن الدروس الخصوصية قد

اصبحت جزءاً هاماً ورئيسياً من دخل المدرسين .

وبعد الارهاصات الاولى والخطوات الاولى فى تحديد المطالب وتقديم المذكرات بها الى المسؤولين وعمل العديد من المقابلات مع الرسميين الذين امتنعوا عن ذلك كان التحرك الواسع الذى قام به نحو الفين من المدرسين الذين امتنعوا عن العمل فى لجان تقدير الدرجات فى شهادة البكالوريا والثقافة والمعلمين الاولى ،

حيث كان يتم التصحيح والرصد وعلان النتيجة فى القاهرة فقط وبالنسبة لجميع الطلبة من مختلف انحاء القطر ، وكان هذا الامتناع عن العمل بسبب قرار الحكومة بارجاء النظر فى مشروع تنسيق درجات الموظفين الذى يتضمن زيادة فى المرتبات (١) .

وفى امتحانات الدور الثانى من نفس العام ١٩٤٧ ، اضرب مدرسو التعليم الصناعى فى جميع انحاء القطر المصرى عن تصحيح اوراق الامتحانات مطالبين بتطبيق قواعد الانصاف عليهم مع مطالب اخرى تتعلق بالدرجات المالية والترقيات الادبية ، ولما حاول بعض اذئاب الحكومة افشال الاضراب عن طريق النشر فى جريدة الاساس بان تصحيح الاوراق قد استؤنف ، استنكر مدرسو التعليم الصناعى ذلك واعلنوا انهم مستمرون فى الاضراب حتى تجاب مطالبهم (٢) .

ولما كان رجال التعليم الحر كما سبق ان قلت يقعون تحت طائلة وظلم مزدوج يتمثل فى استبعاد اصحاب المدارس الحرة من جهة ولدرجة بلغت حد ان كان صاحب المدرسة يساوم المدرس على ان يأخذ لنفسه جزءاً من الاعانة التى تمنحها وزارة المعارف العمومية للمدارس حيث بلغ هذا الاغتصاب الى النصف فى بعض الحالات التى سمعتها من لسان اصحابها وقت ان كنت اعمل مدرسا بمدرسة ابتدائية حرة ، فكان المدرس يتسلم بالفعل ستة جنيهات فى كل شهر ولكنه يوقع فى الكشوف على انه تسلم اثني عشر جنيها ، وتحت ضغوط الحاجة ، كان الكثيرون من مدرسى التعلم الحر يقبلون الاستسلام لهذا الظلم الصارخ .

ومن الناحية الاخرى كان الظلم الواقع على مدرسى التعليم الحر من الحكومة ومن وزارة التربية والتعليم التى كانت تسمى « وقتئذ وزارة المعارف العمومية » اذ كانوا محرومين من كثير

(١) صوت الامة ١٩٤٧/٧/٣ .

(٢) صوت الامة ١٩٤٧/٩/١٧، ١٥ .

من الحقوق التي يتمتع بها زملاؤهم مدرسي التعليم الاميرى .
وتطورت الكلمات الخافقة والهمسات بين الافراد ومع الاستمرار والانتساع اخذت شكلا
منظما وبدأت تتكون القيادة التي التف حولها الجميع واعلنت مطالبهم التي كانت تعبيرا عما يجيش
فى نفس كل واحد منهم والتي تحددت من خلال مناقشات بدأت فى مواقع العمل ثم تبلورت فى
صيغة عامة فكانت المطالب التي اعلنت فى (١) :-

- ١- انصاف المدارس الحره من النومين الثانى والثالث وبأثر رجعى من مايو ١٩٤٦ .
- ٢- اخراج مشروع صندوق الادخار الى حيز التنفيذ .
- ٣- صرف العلاوات الدورية والاجتماعية .
- ٤- تقرير حق الاداريين فى صرف مرتباتهم كاملة من الوزارة والتوسع فى اعانة غير المعانين
منهم وصرف مرتب شهر للعقوفى منهم اسوة بالمدرسين .
- ٥- تطبيق قواعد التنسيق على موظفى التعليم الحر .
- ٦- صرف علاوة النظار التي اقرها المجلس الاعلى للتعليم .
- ٧- نقل مرتبات موظفى التعليم الحر من بند الاعانات الى باب المرتبات الدائم وقبيدهم على
درجات .
- ٨- الغاء انتداب المشرفين على الامتحانات بالمدارس الحره حفظا لكرامة رجال التعليم الحر .
- ٩- التوسع فى انتداب مدرسي التعليم الحر فى اعمال الامتحانات العامة .
- ١٠- ضم الفصول التي فتحت بترخيص من الوزارة فى العام الماضى ١٩٤٦/١٩٤٧ الى نظام
المجانة .
- ١١- تعليم ابناء موظفى التعليم الحر كابناء موظفى التعليم الاميرى فى كل مراحل التعليم بما
فيها الروضة .
- ١٢ - نقل موظفى التعليم الحر من مدينة الى اخرى على حساب الدولة اسوة بالمتبع مع موظفى
الوزارة .
- ١٣ - تعميم مجانية المدارس الثانوية الحره فى جميع المناطق لاقصرها على القاهرة .

وقد اقرت هذه المطالب يوم الخميس ويوم الجمعة ٢٠ ، ٢١ اكتوبر ١٩٤٧ فى مؤتمر ضم رؤساء اتحادات الهيئات التى يعمل اعضاءها فى مدارس التعليم الحر فى شتى انحاء القطر (١) ولهذا جاءت شاملة لمطالب جميع الفئات ، الامر الذى ادى بدوره الى التقاف جميع العاملين حول المطالب وحول قيادة الحركة مما نتج عنه المساهمة والمشاركة من الجميع وبحماس كبير .

ويلاحظ ان المطالب فى غالبيتها كانت تدور حول طلب المساواة بين موظفى التعليم الحر وبين زملائهم الذين يعملون فى المدارس الحكومية ، وهنا تجدر الاشارة الى ان التعيين فى الوظائف الحكومية فى تلك الفترة كان يستلزم توفر احدى وسيلتين ، الاولى هى مساعدة احد العظماء او الكبراء او الوجهاء من نوى النفوذ لا تمام التعيين ، والوسيلة الثانية هى الرشوة القذرة التى كانت تبدأ بالهدايا والنقود وتصل الى تقديم النساء وتركيب القرون ، وكان العاملون فى التعليم الحر ممن حرما امكانية الحصول على احدى الوسيلتين .

وفى سبيل الحصول على القوة اللازمة لضمان وحماية التحرك لتحقيق المطالب ، قرر رجال التعليم الحر تكوين جبهة تضم ممثلين لكل الهيئات التى لاعضاءها او لبعضهم ارتباط باوضاع ومطالب رجال التعليم الحر ومن لهم مصلحة فى تحقيق مطالبهم فتكونت الجبهة على النحو التالى : -

اتحاد خريجي الازهر .	ويمثله	عبد العليم سرور
اتحاد التعليم الحر .	ويمثله	محمود عثمان
اتحاد المدارس الثانوية الصناعية	ويمثله	صالح طه
اتحاد الفنون التطبيقية .	ويمثله	محمود عبد الله
رابطة المدرسين الجامعيين .	ويمثلها	عبد الله هلال
اتحاد الفنون الجميلة .	ويمثله	عياد شنودة
اتحاد التربية البدنية .	ويمثله	محمود

وعقدت الجبهة اجتماعا بكامل هيأتها قررت فيه الاعتصام بالمدارس مع الامتناع عن العمل

(١) صوت الامة ١/٢١/١٩٤٨ .

ابتداء من يوم ١٥/١٢/١٩٤٧ (١)

وهكذا علا صوت هؤلاء الذين كانت الحكومة ووزارة التربية والتعليم ترى أنهم مستضعفون وكان تنفيذهم لقراراتهم بشكل اجماعي وعلى نطاق القطر من اقصاه الى اقصاه ذا اثر كبير في مفاجأة الحكومة وتخطبها في موقفها منهم ، وقد وضع ذلك بالابراز الى بعض الصحف بأن تنشر ان الوزارة قد انتهت من اجابة المطالب وان استمرار المدرسين في اضرابهم واعتصامهم سيؤدي الى تشريد التلاميذ والطلبة في الشوارع فسارعت الجبهة باذاعة بيان موقع من ممثلى الاتحادات المكونة لها تقول فيه :

« اما وقد برأنا ذمتنا مما يصيب ابناء الشعب من تشرد وضياح نتيجة لا اعتصامنا ، واشهدنا على ذلك الرأى العام ... ان اعتصامنا الشامل الرائع الذى تجلى فى كل مدرسة من الاسكندرية الى اسوان ... فإننا نحمل الوزارة تبعة ما يحدث لابناء الشعب ... ان ما اذاعه الوزير عن اجابة لبعض المطالب فضلا عما ينطوى عليه من تسويق ومعاطلة فانه يعيد كل البعد عن غرضنا الاساسى من اعتصامنا وهو نقل اعتماداتنا من باب الاعانات الى باب المرتبات الدائمة ، وفى الوقت الذى كان فيه طلبة المدارس الحرة فى القاهرة قد امتنعوا عن الانتظام فى الدراسة احتجاجا على عدم اجابة مطالب مدرسيهم ، كان طلبة الاسكندرية قد خرجوا فى مظاهرات معلنين تضامنهم مع مدرسيهم ، وفى نفس الوقت انهالت البرقيات والرسائل على المسؤولين فى الوزارة وعلى دور الصحف تعلن تضامن المدرسين والطلبة مع حركة الاعتصام ، ومع صعود مد الحماس بين المعتصمين واتساع نطاق التضامن معهم ، اعلن مدير التعليم الحر بالوزارة تهديده بفصل من يتغيب عن عمله ، وصدر هذا التهديد فى نفس الوقت الذى اعلن وزير المعارف بيانا قال فيه :

« ان وضع مدرسى التعليم الحر على درجات دائمة لا يزال موضع نظر الوزارة » .
ثم يدلى مسئول آخر بتصريح يقول فيه بان هذا المطلب لا يمكن تحقيقه من جهة وزارة المعارف ، وفى مواجهه كل هذا التخطى فى التصريحات والارتباك الذى اصاب المسؤولين فى

الوزارة ، اذاعت الجبهة بياناً قالت فيه :

« ان الجبهة لترى ان المسؤولين بعد ان خبلهم الحق واضعفهم ، واخذوا يلجلون الى الوان من التهديد والوعيد لم نسمع بها من قبل ولم يسمع بها سوانا ممن اضرربوا قبلنا .. ولماذا لم تقل الوزارة هذا الكلام لزملائنا مدرسى الاميرى عندما امتنعوا عن التصحيح ؟ ولماذا لم نسمعه يقال لرجال البوليس وغيرهم (١) ؟ »

وعندما بدأت الوزارة فى استخدام سلاح التفرقة بين المعتصمين ، اتخذت جبهة اتحادات مدرسى التعليم الحر خطة ذات شعبين ، الاولى اذاعة بيان نشر فى الصحف يحذر المدرسين من الاستماع او تصديق ايه اخبار او بيانات لا تكون صادرة عن الجبهة الممثلة لجميع الاتحادات ، وبذلك فشلت خطة الوزارة فى استخدام اسماء بعض الضعفاء فى اصدار بيانات انهزامية لا تعبر عن رأى المدرسين ، والشعبة الثانية لحظة الجبهة كانت ارسال ممثلين لها للإشراف على تنفيذ وضمنان نجاح حركة الاعتصام ، فكان مندوب الجبهة فى الاسكندرية يشرف على مدارس وفروع الاتحادات فى الوجه البحرى ، وكان مندوب الجبهة الذى ارسلته الى اسبوط يشرف على الحركة فى الوجه القبلى كله .

وازداد هذا الصمود والنجاح الرائع ، استدعى وزير المعارف مندوبى جبهة التعليم الحر لمقابلتة ، وكانت المقابلة جافة وحادة لدرجة ان الوزير هدد فى اثباتها بالاستقالة من منصبه ، ولما لم يصل مندوبو الجبهة الى اتفاق مع الوزير قرروا الاستمرار فى الاعتصام ، وبذلك بدأ اليوم الخامس للاعتصام باتساع التأييد للحركة ، فهاجم طلبة معاهد التعليم الابتدائى - وهى التى كانت تخرج مدرسى التعليم الالزامى - هاجموا وزير المعارف فقرر غلق المدارس ورفت ستة منهم ، وبذلك انضم جزء من اهالى الطلبة الى تأييد حركة المدرسين .

ولما وجد اعضاء الجبهة ان موقف الوزير لا يميل الى الجد وتنفيذ المطالب ، اجتمعوا فى هيئة مؤتمر (٢) وقرروا بالاجماع عدم الرجوع الى المستشار الذى احالهم الوزير اليه مرة اخرى ، كما قرروا ضرورة الاعتصام بالمدارس فى جميع مناطق القطر حتى تجاب مطالبهم وعلى الاخص

(١) صوت الامة ١٧/١٢/١٩٤٧ .

(٢) صوت الامة ١٩/١٢/١٩٤٧ ص ٢ .

مطلبهم الاساسى وهو نقلهم من باب الاعانات الى باب المرتبات الدائمة ، كما اعلنوا ان الجبهة لا يفت فى عضدها تهديد ولا وعيد ولا يهملها نفى ولا تشريد ، وان مبدأها الذى تسير عليه هو الذى تردده فى شعارها « مطلب لا يتجزأ - وتنفيذ بلا تسويف - واعتصام مستمر .

وقد اذاعت وزارة المعارف بياننا رسميا بأنها قد قررت اعانة الفصول التى منحت بمصروفات فى العام الماضى وكلفت المناطق التعليمية بتنفيذ ذلك كما وافقت على تحويل مدارس النوعين الثانى والثالث الى مدارس من النوع الاول وان الوزارة قد قررت ايضا اعانة المدرسين الاداريين بالمدارس الحرة ، كما جاء فى البلاغ الرسمى ان وزارة المعارف كانت معنية بالتعليم الحر ورجاله ، وحقت جل مطالبهم واتخذت الخطوات الفعالة لتحقيق ما بقى منها بالطريقة الممكنة ، وتم ذلك كله قبل قيامهم بحركتهم الاخيرة ، والوزارة لانرى مبررا لموقفهم الحالى وتدعوهم الى المبادرة بالانتظام فى عملهم ، وانتهى البلاغ بأن الوزارة قد رخصت لمديرى المدارس الحرة بان يعتبروا كل من لم يعد لتأدية واجبه والانتظام فى عمله حتى يوم الاثنين ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ مستقبلا ابتداء من يوم انقطاعه عن العمل وتعيين من يحل محله بالاتفاق مع مراقبى المناطق (١) . اما عن المطلب الرئيسى الذى اعتصم المدرسون من اجله وهو وضعهم على درجات دائمة ، فقد ردت الوزارة بأنه لا يتسنى اجابة ها المطلب لان معناه الغاء التعليم الحر وجعل التعليم كله اميريا ، والوزارة تحرص على بقاء هذا النوع من التعليم .

ورغم ان بلاغ الوزارة يتضمن بالفعل اجابة عدد كبير من المطالب التى سبق ان تقدمت بها الجبهة ، الا ان الجبهة قد رأت فى عدم مساواة مدرسى التعليم الحر بمدرس التعليم الاميرى من كافة الوجوه ما يستحق استمرار موقفها على ما هو عليه ، وعلقت الجبهة على بيان الوزارة ومقابلة الوزير لها ببيان مطول وجهته الى رجال التعليم الحر وانتهت فيه الى ان الوزارة تريد من وراء ذلك :

- ١- ان تسجل علينا انها كانت جادة من تلقاء نفسها فى بحث مطالبنا .
- ٢- ان تثير الراى العام ضدنا .
- ٣- تعتمد الوزير ان يجعل سيف التهديد والتشريد سلطانا على رؤوسنا طوال اجتماعنا به .

(١) صوت الامة ٢٠/١٢/٩٤٧ ص ٥ .

٤- رفض معاليه ان يقطع على نفسه وعدا واحدا صريحا بانه مسئول عن مطالبنا وفى الوقت الذى كانت فيه الوزارة تعمل جاهدة على شق صفوف المعتصمين وتفتيت وحدتهم ، وخلق فقاعات من الانذاب مناوئة للقيادة العامة للجبهة فى القاهرة ، حيث اجتمع وزير المعارف مع جميع نظار المدارس الثانوية والابتدائية الحرة وصدر بيان من النظار بعد ذلك يطلبون فيه من زملائهم العودة لاستئناف العمل ، فى نفس الوقت كانت جبهة اتحادات مدرسى التعليم الحر توحد صفوفها وترسل مندوبين معتمدين منها للاشراف على الحركة فى الاقاليم ، وكانت عملية التأييد للحركة تمتد الى خارج نطاق رجال التعليم الحر لتشمل فريقا من المدرسين الحكوميين الذين ايدوا مطالب اخوانهم المدرسين الاحرار واهابوا بجمعيه المعلمين وروابط المعلمين الحكوميين الاخرى ان تعلن تأييدها لقضية مدرسى التعليم الحر ، وكذلك ايد القضية خريجوا المدارس الصناعية وطالبوا الحكومة بتحقيق مطالب اتحادات التعليم الحر ، كما قام طلبة التوجيهية والثقافة ومعاهد المعلمين الابتدائية وطلبة دار العلوم والمعلمين العليا بالتهديد بالامتناع عن الدراسة (١) .

وبالاضافة الى ذلك فقد رأت مدرسات وموظفات التعليم الحر ان ينشئن اتحادا خاصا بهن ليشتركن فى كفاح المعلمين الاحرار من اجل مطالبهم العادلة ، وارسل الاتحاد الوليد عنه مندوبتين فى جبهة اتحادات التعليم الحر واصدرت بيانا عن المطالب وموقف الوزارة منها . وبينما كانت الحكومة تصعد موقفها ضد مدرسى التعليم الحر وتقوم وزارة المعارف باصدار بيان لجميع عمداء التفتيش بان يلاحظوا فى التعيين للاماكن الشاغرة بالمدارس الاميرية ان يكون المعينون ليسوا من المدرسين الذين فصلوا من المدارس الحرة بسبب امتناعهم عن العمل ، وارسلت الوزارة منشورا الى جميع المناطق التعليمية بوقف صرف مرتبات جميع المدرسين بالمدارس الحرة وعدم ارسال الشيكات الخاصة بهم لمدارسهم الا بعد موافاة المناطق باسماء المدرسين الذين ستنصرف مرتباتهم واسماء الذين سيتقرر وقف مرتباتهم (٢) واستعانت الحكومة بنفر يعد على اصابع اليد الواحدة ممن لديهم استعداد لبيع ضمائرهم وزملائهم بل وانفسهم فى

(١) صوت الامة من ٢٠ الى ١٩٤٧/١٢/٢٢ .

(٢) الكتلة ١٩٤٧/١٢/٢٣ ص ٢ .

سبيل نفع شخصى لكى يقوموا بترويج اشاعات عن عودة المدرسين فى بعض المناطق الى اعمالهم ، ثم كتابة اخبار بذلك لبعض الصحف التى تسارع بنشرها وفقا لخطه موضوعه فى محاولة لافشال اضراب المدرسين واعتصامهم .

وفى مواجهة ذلك صعدت جبهة اتحادات التعليم الحر من كفاحها ، فقامت مجموعة كبيرة من المدرسين الذين وفدوا الى القاهرة من مختلف مناطق القطر ، فقاموا بمظاهرة سارت فى شوارع القاهرة حتى ساحة الملك فى عابدين ثم الى وزارة الداخلية ومجلس الوزراء ووزارة المعارف (١) وتطور الاسلوب من مظاهرة تمر على المسئولين فى الحكومة الى وفود من رجال التعليم الحر فى مختلف مناطق القطر تقوم بزيارة دور الصحف ومقابلة المسئولين فيها وشرح القضية لهم ومطالبتهم بالوقوف الى جانبها ، ومن امثلة ذلك قيام وفود تمثل مديريات اسوان وقنا وجرجا واسيوط والمنيا وبني سويف وطنطا والزقازيق وبور سعيد والاسكندرية بزيارة دار جريدة صوت الامة تاركين مدارسهم ومصممين على الا يعودوا الى العمل حتى تجاب مطالبهم (٢) .

وتطور العمل ايضا فى جبهات التعليم الحر بالاقاليم فاخذت كل منها تصدر بيانا باسمها تتمسك فيه بقيادة الجبهة العامة فى القاهرة ، وتستنكر موقف الحكومة ومن يعملون لمنفعتهم الشخصية مع تكتيب ما كانت تنشره بعض الصحف عن عودة المدرسين وخاصة فى الاسكندرية الى العمل ، وكان ضمن ذلك عديد من البيانات التى اصدرتها جبهة مدرسى التعليم الحر بالاسكندرية والتى كانت تنشر فى الصحف بصفة شبة مستمرة ثم ذلك البيان الذى نشر عن وكيل اتحاد منطقة ميت غمر والذى اعلن فيه باسم الاتحاد القرارات التالية : -

- ١- استنكار موقف نظار القاهرة ازاء قضيتهم .
- ٢- تأييد الجبهة العامة فى جميع ما تتخذه من قرارات .
- ٣- التمسك بالاعتصام التام حتى تجاب مطالبهم العادلة .
- ٤- الاحتجاج الصارخ على تهديدات الوزارة .
- ٥- انتداب وفد يمثل اتحاد منطقة ميت غمر وزفتى وشواحيها للسفر الى القاهرة (٣) .

(١) صوت الامة ١٢/٢٢/١٩٤٧ ص ٢ .

(٢) صوت الامة ١٢/٢٢/١٩٤٧ ص ٢ .

(٣) صوت الامة ١٢/٢٢/١٩٤٧ .

- ٦- شكر الصحافة الحرة وخاصة صوت الامة والكتلة لموقفها النبيل من قضيتنا .
- واذا كنت قد اطلت في الحديث عن حركة اضراب واعتصام رجال التعليم الحر فذلك لانهم كما سبق ان قلت كانوا اكثر فئات المدرسين وقوعا تحت مطرقة الظلم المزبوج من اصحاب المدارس ووزارة المعارف ، ولكنهم لم يكونوا وحدهم الذين تحركوا للحصول على حقوقهم ، ولكن كان هناك ايضا مدرسو التعليم الصناعى ورجال دار العلوم بوزارة المعارف العمومية الذين اذاعوا بانهم قد قرروا الاضراب العام ودعوا لعقد جمعية عمومية لتنفيذ الاضراب واخيرا كان ذلك المؤتمر العام الذى عقده رجال التعليم على اساس توحيد الكلمة والمساواة بين مختلف طوائفهم واتخذوا القرارات التالية (١) :-
- ١- تطبيق كادر رجال القضاء على رجال التعليم .
- ٢- ترقية كل من قضى ٤ سنوات الى الخامسة ومن قضى ٨ سنوات الى الرابعة ومن قضى ١٢ سنة الى الثالثة بحيث يوضع كل موظف فى الدرجة التى يستحقها غير مقيد بالدرجة التى يشغلها .
- ٣- المساواة بين وزارة المعارف ووزارات الحكومة المختلفة فى نسبة التنسيق .
- ٤- ان تكون الترقية حتى الثالثة بالاقدمية المطلقة دون قيد او شرط .
- ٥- الدرجات الثانية والاولى ومدير عام يرقى اليها من يشغل وظيفتها بصرف النظر عن درجته الحالية .
- ٦- تثبيت الموظفين الذين لم يشبوا مع حساب مدة التعليم الحر .
- ٧- صرف بدل تفرغ للمهنة للمدرسين وبدل تفتيش للمفتشين وبدل تمثيل لنظار المدارس ووكلائها .
- ٨- ركوب المدرسين بالدرجة الاولى .
- ٩- تعليم ابناء المعلمين مجانا فى جميع مراحل التعليم .
- ١٠- تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بتسوية حالة خريجي الفنون الجميلة قبل عام ١٩٢٧ .

(١) كتلة ١/٢٢/٩٤٨ ص ٢ .

- ١١- لايعين المدرس فى درجة اقل من السادسة مادام يحمل مؤهلا متوسطا .
- ١٢- ضرورة نظر مشروع نقابة المعلمين فى النورة البرلمانية الحالية .
- ١٣- انعقاد المؤتمر فى السادسة من مساء ٩٤٨/٢/٢٩ للنظر فيما تم وتآلفت لجنة تمثل خريجي جميع المعاهد المختلفة للإشراف على تنفيذ هذه القرارات ورفعها لوزير المعارف ورئيس الحكومة .

وهكذا تطورت حركة المدرسين الى حركة عامة تشمل كل فئاتهم وتطورت مطالبهم المحدودة الى مطالب ذات اثر كبير على مستقبل حياتهم ماديا وادبيا وكانت ممارستهم للكفاح وحصولهم على كثير من الحقوق نتيجة هذا الكفاح وتكتلهم خلف قيادتهم العامة والاجماع الذى نفذ به الاضراب والاعتصام ووجدتهم الصلبة التى فشلت كل محاولات تفتيتها ، ومناصرة الطلبة والرأى العام لهم ، وكان كل ذلك هو السلاح التى حقق لهم ما تحقق من مطالب والغى كل قرارات الفصل والتشريد والعقوبات التى اتخذتها الوزارة بحق بعضهم .

ودخل رجال الازهر الى حلبة الصراع ، فقد امتنع مدرسو المعاهد الدينية عن تصحيح اوراق امتحانات النور الاول فى شهر يونيه ١٩٤٧ حينما علموا ان الاهواء تلعب دورها فى توزيع درجات التنسيق ومطالبوا بتسوية حالتهم بحالة زملائهم الذين كانوا فى التعليم الحر ونقلوا الى التعليم الاميرى ووضعوا على الدرجة الخامسة .

وفى يناير ١٩٤٨ قرر مدرسو المعاهد الازهرية الامتناع عن العمل وملازمة معاهدهم الى ان تجاب مطالبهم فتعطلت الدراسة فى معاهد القاهرة والاسكندرية وشبين الكوم والزقازيق ودمياط وقنا وطنطا ، واصدرت ادارة الازهر قرار بتعطيل الدراسة ، ثم اصدر علماء معهد الزقازيق بيانا حددوا فيه مطالبهم وهى :-

- ١- سرعة البت فى تحقيق المساواه بين مدرسى الازهر ومدرسى وزارة المعارف فى التنسيق .
- ٢- تطبيق كادر رجال القضاء على مدرسى الازهر والمعاهد الدينية اذ لا معنى للفرقة بين خريجي المعهد الواحد .

٣- حسابان مدة التخصص بانواعه فى اقدمية الدرجة اسوة بما هو متبع فى الجامعة المصرية وقد وقع على هذا البيان ٤٥ من علماء معهد الزقازيق كما تضامن مدرسو معهد الاسكندرية

ومعهد دمياط مع باقى مدرسى المعاهد الدينية (١) .

وعلى اثر اتساع الحركة استدعى وكيل الازهر مندوبين عن جميع المعاهد الدينية للتفاهم معهم فى قضيتهم ، وفى نفس الوقت تقدمت رابطة موظفى الحكومة الازهرين من حملة ثانويه الازهر بطلب مساواتهم بحملة المعلمين الثانوية فى الكادر والعلوات وقرروا رفع دعوى امام مجلس الدولة (٢) .

وفى يوم ٢٥/١/٩٤٨ نشر بيان فى الصحف صادر من شيخ الازهر بدعوة مدرسى الازهر الى العوده لاعمالهم ، وقد جاء فى البيان انه سوف يبذل جهده لتحقيق مطالبهم وامانيهم ثم قال : « اما من تحدثه نفسه بالخروج على النظام او اثاره الشغب والفوضى فى دور العلم بعد هذا النصيح فلن تأخذنى فيه شفقة او رحمة ، وليعلم جميع القائمين بالعمل فى الازهر وكلياته ومعاودة انهم مسئولون عن تنفيذ القوانين واللوائح واسأل الله جلّت قدرته ان يوفقنا جميعا لما فيه رفعة الاسلام والمسلمين وتحقيق الخير للازهر وللأزهريين فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم فاروق الاول ايده الله ورعاه واعز به الدين » .

ولم تكن اضرابات المدرسين معزولة عن اضرابات الطلبة الذين كانت اضراباتهم مرتبطة بمطالب الخريجين وخاصة فى المدارس الفنية ، وقد ابنت بالتفصيل فى غير هذا المكان كيف تضامن طلبة المدارس الصناعية مع خريجيهها ، واخيف هنا فقط إشارة الى بعض التحركات ، فقد امتنع طلبة المعلمين الاولى وطلبة الزراعة بالمنصورة وطلبة دار العلوم واعتصموا بمدارسهم وطلبة الزراعة المتوسطة بالمنيا وقد اضرىوا عن الطعام وطلبات المعهد العالى للفنون اللاتى تقرر حرمان ٢١٨ منهن من الدراسة وطلبات التمريض بالقصر العينى وطلبة الزراعة بمشتهر وطلبات الفنون بالفيوم وطلبة التجارة بالمنصورة (٣) ، وكان اقوى تلك التحركات عقد مؤتمر عام لطلبة المدارس الصناعية فى القطر كله وقد عقد المؤتمر بمدينة طنطا وبقرار فيه رفع المطالب للجهات المختصة التى تتخلص فى تغيير اسم المدارس الى ثانوية صناعية وفتح البنك الصناعى وفتح

(١) صوت الامة ١٨/١/٩٤٨ ص ٥ .

(٢) صوت الامة ١٩/١/٩٤٨ ص ٥ .

(٣) صوت الامة ٢٤ الى ٢٧/١٢/٤٧ ص ٢ .

المعهد العالى للهندسة امام الخريجين بنون قيد او شرط وفتح الدراسات التكميلية الليلية واستنكار الاتجاه الى رفع نسبة النجاح الى ٧٠٪ من مجموع الدرجات والغاء للسنة التمرينية وضم الخريجين الى نقابة المهن الهندسية ومنحهم لقب مساعد مهندس وتخيرها من المطالب (١) .

واما مدارس التجارة فقد تقدم مندوبو طلبتها بمطالب لتتخلص فى زيادة مدة الدراسة التكميلية الى ٢ سنوات يمنح بعدها الخريج البكالوريوس وتعين خريجي التجارة بالدرجة السابعة وان يكون للخريجين الحق فى الالتحاق بكلية التجارة والمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية (٢) .

ويلاحظ هنا ان فئات الطلبة السابق ذكرها كلها من مدارس منتهية الدراسة وتنتهى بدبلومات يخرج حاملوها الى الحياة العملية مباشرة ، ولم يكن بينهم وبين ان يصبحوا خريجين الاقليل من المشهور ، لهذا كانت مطالبهم مطالب خريجين فى عمومها ، ونظرا لاتساع حركة اضطرابات الطلبة وانتقال عدواها عن طريق نشر الصحف وخاصة المعارضة لمطالب الخريجين وتحركاتهم وتحركات الطلبة للتضامن بشكل ازعج الحكومة الامر الذى دعا النائب العام الى اصدار لفت نظر للصحف فى بيان جاء فيه (٣) .

« يعيد النائب العام ما سبق ان نهى الية حضرات رؤساء تحرير الصحف والمجلات من ان القانون يعاقب على نشر مايعتبر تعريضا او تشجيعا لطلبة المدارس والكليات ومختلف معاهد التعليم على القيام بمظاهرات او الامتناع عن تلقى الدروس الى غير ذلك مما ينهى عنه القانون ، وذلك ازاء ما لوحظ من ان بعض الصحف قد تعرضت لمثل هذا النشر الممنوع ، واستتر بعضها وراء عبارات مختلفة وهو فى ذلك يلفت النظر الى ان النياية العامة لاتستطيع الاغفاء عن اخذ من يخالفون القانون باحكامه » .

لقد كانت اضطرابات المدرسين من معالم الكفاح الاقتصادى لفئة واسعة من المواطنين فى سبيل تحسين اوضاعهم . وفى رأى انها كانت انعاسا لتحركات الطبقة العاملة المصرية واضراباتا واعتماداتها ، وقد يجد القارئ فيها والباحث بعض الدروس .

(١) صوت الامة ١٨/١/١٤٨ ص ٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الكتلة ٩٤٨/٢/٢ .

اضراب المهندسين

فى اواخر ديسمبر من عام ١٩٤٧ تازم الموقف بين المهندسين والحكومة بسبب تسويقها فى اجابة مطالبهم ، ويقتصد بالمهندسين هنا اولئك الذين يعملون فى وزارت الحكومة ومصالح وهيئات حكومية والذين كان الجزء الاكبر منهم يعمل فى وزارتي الري والاشغال العمومية ، ولم يشترك المهندسون العاملون فى شركات ومؤسسات القطا الخاص فى اضراب و المهندسين ، ان كانت المطالب التى تقدم بها المهندسون قد اشتملت على بند خاص بالعلاقة بين اعضاء نقابة المهندسين والشركات والمقاولين وهو مطلب تقابى فى الاساس واهم بنود المطالب^(١) ١- اعتماد وتطبيق كادر المهندسين المقدم من النقابة والذى يسوى بينهم وبين رجال القضاء والنيابة فى الحال والمستقبل .

٢- التصريح لاعضاء النقابة الموظفين بالحكومة بالاشتغال فى الاعمال الحرة فى وقت فراغهم واعطاء بدل تفرغ لمن لا تسمح طبيعة عمله بذلك .

٣- تعميم بدل الانتقال الثابت بدون قيد ولا شرط لجميع اعضاء النقابة فى سائر المصالح الحكومية مع صرف بدل سفر ومنح اجر اضافى لمن يشتغلون اكثر من ساعات العمل المقررة .

٤- تنظيم العلاقة بين اعضاء النقابة والشركات والمقاولين واصدار عقد العمل المشترك .

وكان المدرسون قد عقدوا اجتماعا لجمعيةهم العمومية يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٤٧ وقرروا فيه متضامنين ان يقوموا بالاضراب عن العمل مع تقديم استقالات جماعية ، وحضر هذا الاجتماع نحو الف ومائتى مهندس من جميع شعب الهندسة ، كما قرروا ارسال خطاب الى وزير الاشغال بانهم قرروا التخلي عن عملهم ابتداء من اول يناير ١٩٤٨ اذا لم تجب مطالبهم ، فاذا مضى اسبوع من التاريخ المذكور ولم تجب المطالب فانهم يرجون اعتبار خطابهم بمثابة استقالة منهم جميعا من العمل فى الحكومة .

وفى اول يناير ١٩٤٨ نفذ قرار اضراب المهندسين فى جميع انحاء البلاد ، وفى نفس اليوم نشر بيان من مهندسى الري جاء فيه^(٢) انهم لم يعودوا يقبلون مساومة او تسويقا فى اجابة

(١) صوت الامة ٩٤٨/١/٤ ص ٥ .

(٢) الكتلة من ٩٤٧/١٢/٢٧ الى ٩٤٧/١/٥ .

مطالبهم ، اما تلك الاشاعات الهدامة التى اعتاد ان يديرها الازناب لتحطيم وحدة المهندسين فلن ترد الا الى صدور اصحابها مصحوبة باحتقار وازدراء جميع المهندسين ، واما اولئك الافراد القلائل الذين اخنوا على عاتقهم مهمة تحطيم الاضراب نظير اجر شخصى يقبضونه من علاوات وترقيات فلن يمكنهم تحقيق مآربهم .

وعقد مهندسو الرى اجتماعا يوم اول يناير ١٩٤٨ وقررا فيه تصميمهم على الاستمرار فى الامتناع عن العمل مع عدم ذهابهم الى مكاتبهم ، وانه لا يوجد الاسبيل واحد لعودتهم الى العمل وهو اقرار مطالبهم اولا على الا يكون قرار العودة الا باجماع عام من مهندسى الرى تدعو اليه لجنة المندوبين بعد اقرار مطالبهم ، كما قرروا عقد اجتماع فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٨ يناير ١٩٤٨ بنقابة المهن الهندسية بالقاهرة يحضره جميع مهندسى الرى ، وبعد ذلك ذهب وفد من المهندسين الى وزارة الاشغال حيث سلموا المسؤولين استقالاتهم الاجماعية ، ورفض الوفد مقابلة الوزير قائلين انهم لم يأتون للتفاوض ولكن لتبليغ القرارات التى اتخذها مهندسو الرى فى اجتماعهم (١) .

وعقد بعد ذلك اجتماع يوم ٤ يناير بنقابة المهندسين شهده حوالى ٣٠٠ مهندس من مختلف الجهات والاقاليم كما حضرة بعض كبار موظفى ومفتشى الرى ومفتشى العموم بالوجة البحرى وبحر يوسف ومفتش عام ضبط النيل ومفتش مشروعات مصر الوسطى ومفتش رى النيل بالقناطر وغيرهم من مفتشى الاقاليم وحضر هذا الاجتماع ايضا نحو ٢٠٠ من طلبة كلية الهندسة المضربين عن الدراسة تضامنا مع المهندسين ، وقد قوبل الطلبة عند دخولهم قاعة الاجتماع بتصفيق متواصل (٢) ، ولقد كان هذا الاجتماع وما تم فيه تعبيراً حقيقياً عن فكر المهندسين ، وكانت وقائعه دليلاً على ماينور فى اوساط واذهان المهندسين :

- فقد حمل المهندسون فى الاجتماع حملة شعواء على اولئك الافراد الخونة الذين يحاولون الدس والتفرقة بين صفوف المهندسين لقاء اجر بغيض استثنائى يفدق عليهم دون زملائهم المتضامنين ، وهتف المجتمعون بسقوط الخونة والمرتشين .

(١) صوت الامة ١/٢/١٩٤٨ ص ٥ .

(٢) صوت الامة ١/٥/١٩٤٨ ص ١ .

- اعرب المهندسون عن شكرهم للصحف والصحفيين الذين ازروا قضيتهم ووقفوا بجانبهم
- قدم فى الاجتماع اقتراح بتأجيل الاضراب مادامت الحكومة قد بدأت تسلم بمطالب المهندسين
ولكن هذا الاقتراح هوجم بشدة ثم رفض وتقرر استمرار الاضراب
- القى عبد العظيم ابو العطا كلمة فى الاجتماع قال فيها (١) :

« ان الفشل الذى لاقته الحكومة فى قضيتنا الوطنية استمر اثره الى قضية المهندسين ،
ولكن المهندسين لن يعالجوا قضيتهم بالاسلوب الفاشل الذى عالت به الحكومة قضية الوطن وهو
المفاوضات والمساومات ، بل سيعالجونها بالعمل الحاسم الذى لا بد ان يؤدى فى النهاية الى تحقيق
المطالب ، وكما ان اجتماع الشعب واتحاده هو الوسيلة الوحيدة لاستخلاص حقوقنا من ايدي
الانجليز فكذا مطالبنا العادلة لن تتحقق ما لم يستمر اتحادنا ونضالنا فى سبيلها .
- قال مندوب الطلبة فى الكلمة التى القاها فى الاجتماع . »

« ان زملائنا يشربون بسبب عجزهم عن سداد المصروفات الباهظة المفروضة علينا . فهل
يرضىكم هذا ؟ .. ان قضيتكم تهمنا كما تهمكم تماما لاننا بعد شهرين سنشارككم السراء
والضراء ، وكما نعمل فى الدراسة على اعداد انفسنا كمهندسين يجب ان نشارككم الكفاح فى
سبيل اعداد حياة تليق بالمهندسين » وهكذا ادخل الطلبة مطلبهم العاجل قبل التخرج مع مطالبهم
الاجلة بعد التخرج .

- حاول كبار الموظفين تهدئة الموقف وتأجيل الاضراب ، فقام صفار المهندسين بحملة شديدة
عليهم واتهموهم انهم طالما اهتموا بمطالب المهندسين . وفى هذا الصدد قال المهندس شبعوت
: « بكل وضوح يوجد بيننا معسكران ، معسكر يدعو الى انتهاء الاضراب ، ومعسكر يدعو الى
استمراره اما من يدعو الى انتهائه فهم كبار المهندسين الشبعانيين الذين يسهل عليهم بل هم على
استعداد لطاعة الحكومة ، اما الباقون وهم الاغلبية العظمى من المهندسين فهم صفار المهندسين
الذين يقع عليهم العبء وكل العناء وكل الشقاء وكل التعب ، وهم من يعملون ولا يجازون واما اولئك
فهم الذين لا يعملون وينالون كل شئ ، فلا تندهشوا اذا طلبوا منكم العودة الى العمل ، ولا
تندهشوا اذا ما تنكروا لمطالبكم ولا تندهشوا اذا ما قام منهم مفتش رى الجيزة داعيا لتحطيم

(١) المرجع السابق .

حركتنا خارجا على اجماعنا نظير ثمن كلكم تعرفونه (١) .

- وقف مدير مكتب الوزير ليؤكد انه يعرف من البيانات والمعلومات ما يجعله يؤكد للمهندسين تأكيذا قاطعا بان مطالبهم ستتحقق خلال بضعة ايام ، وتقدم باقتراح نوقش مناقشة طويلة وبعدها اتخذ القرار التالي (٢) :

« قررت الجمعية العمومية لمهندسى الرى التى عقدت اليوم بدار جمعية المهندسين الملكية تأجيل قرار الاستقالة والتخلى عن العمل الى يوم ١٥ يناير ١٩٤٨ نزولا منهم على طلب مبعالى وزير الاشغال العمومية ، وبعد اطلاعهم على التصريحات التى اولى بها دولة رئيس الوزراء وتفويض مجلس الوزراء لمعالجة لحل قضيتهم بما يحقق مطالبهم على ان تتعقد الجمعية العمومية فى الساعة الحادية عشرة من صباح الجمعة الموافق ١٦ يناير للنظر فيما وصل اليه تحقيق المطالب وتقرير الخطوات التالية فى ضوء ما يتم ، وعلى ان تكون لجنة المندوبين على اتصال دائم برجال الوزارة للاطلاع على نتيجة الخطوات ولاخطار زملائهم اولا باول » .

- على اثر انقضاء الاجتماع اجتمعت لجنة المندوبين للمهندسين من جميع المصالح والجهات والاقاليم وانتخبت من بينها لجنة مصغرة تكون حلقة الاتصال بينهم وبين الوزارة فى متابعة مطالبهم ، كما زودتهم بالمطالب التى يجب ان يتمسكوا بها واعضاء هذه اللجنة المصغرة هم المهندسون : محمد مراد - محمد رياض - نجيب فهمى سعيد - نادر سنبل - على الزينى .
- وكما هى العادة ، بادرت الحكومة منذ بداية حركة المهندسين باتهامهم بالشيوعية ، وبهذه المناسبة فقد نشرت الصحف المصرية عن حملة الشيوعية وفضيحة البوليس السياسى المصرى مشيرة الى ما نشرته جريدة الديلى ويركر الانجليزية من ان الحكومة المصرية قد عقدت العزم على القيام بحملة جديدة ضد الشيوعية واجتمع سليم زكى حكمدار العاصمة وبعد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية لوضع خطط هذه الحملة ، وبعد ذلك نشرت الصحف المصرية ايضا نبأ القبض على عشرة يروجون للشيوعية (٣) ، وهو ما يؤكد صدق تنبؤ الجريدة الانجليزية ويؤكد ايضا التجاء الحكومة لوضع كل من يناضل يشرف سياسيا او اقتصاديا

(١) صوت الامة ١/٥/١٩٤٨ ص ١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) صوت الامة ٣٠/١١/١٩٤٧ ص ٣ .

تحت مقرعة الاتهام بالشوعية .

وإذا كان مهندسو الرى هم الذين تولوا قيادة حركة الكفاح من اجل مطالب المهندسين ، الا انهم فى حقيقة الامر كانوا يعبرون عن الراى العام للمهندسين فى جمع القطاعات ، ولم يقتصر تأييد الحركة على طلبة كلية الهندسة فقط ، وانما تعداه ليشمل تأييدا عمليا من مختلف شعب المهندسين فى وزارات الحكومة ومصالحها سواء بالبرقيات او بالرسائل التى ارسلت الى المسئولين والصحف ومنها :

* المهندسون والمهندسون تحت التمرين والمهندسون المساعدون من مختلف الشعب بجميع مصالح الحكومة اعضاء نقابة المهن الهندسية المجتمعون فى طنطا يعلنون ان مطالب زملائهم مهندسى الرى هى نفس مطالبهم ويرجون تحقيقها كاملة للجميع دون اى تفرقة وفى اقرب فرصة ، ويؤكدون ان مطالب جميع المهندسين وحدة لا تقبل التجزئة ، وسيضطر المهندسون بكافة طوائفهم الى الامتناع عن العمل اذا املت الحكومة مطالبهم ^(١) .

* تضامن مهندسو مصلحة المبانى مع زملائهم مهندسى الرى وقدموا للمسئولين مطالبهم التى لا تخرج فى جوهرها عما سبق ذكره ، وقرروا عقد جمعية عمومية غير عادية خلال شهر مارس القادم للنظر فيما يتم تنفيذه من تلك المطالب .

* قابل وفد من مهندسى مصلحة الطرق والكبارى ومهندسى السكك الحديدية والموانى والمنائر وزير المواصلات يوم ٤ يناير وايدوا زملائهم مهندسى الرى مع طلب مساواتهم بهم لاسيما وانهم ابناء مدرسة واحدة .

* قدم مهندسوا مصلحة المبانى ومصلحة التنظيم ومصلحة المجارى والميكانيكا والكهرباء الى وزير الاشغال مذكرة بمطالبهم التى تتفق مع ما سبق ذكره مع اضافة عدم التفرقة بين مهنسى الرى وباقى المهندسين فى توزيع الدرجات ثم قدموا لوكيل الوزارة استقاله جماعية من مهندسى مصلحة المبانى ابتداء من يوم ١٠ يناير اذا لم تجب مطالبهم

* رفع المهندسون خريجو الفنون والصناعات والفنون التطبيقية بمصلحة الطرق والكبارى مذكره

(١) صوت الامة ١/٢/١٤٨ ص ٥ .

الى وزير المواصلات يشكون فيها من الغبن الواقع عليهم وقد حددوا ثعانية مطالب وامهلوا الحكومة اسبوعا لاجابتها والا امتنع طلبة تلك المدارس عن الدراسة وامتنع الخريجون عن العمل .

* تضامن مهندسو بلدية الثغر - الاسكندرية - مع زملائهم مهندسى الري والمصالح الهندسية وقرروا الاجتماع يوم ١٧ يناير لاتخاذ القرارات المناسبة فى ضوء مايسجد .

* تقدم مهندسو الجيش المصرى بمذكرة تحتوى مطلبين خاصين بهم وهما : -

١- تعديل اقدمية جميع الضباط المهندسين وتطبيق المبدأ الاساسى وهو مساواتهم بزملائهم خريجي الكلية الحربية الحاصلين معهم على البكالوريا فى عام واحد مع استبعاد سنوات الرسوب .

٢- تثبيت العلو الفنى للمهندسين مع مساواتهم ببذل التفيتش الذى يستولى عليه زملائهم المهندسون بالمصالح الحكومية الاخرى (١) .

* توج ذلك التأييد باجتماع مجلس نقابة المهن الهندسية يوم ١٩٤٨/١/٨ والذى حدد الخطوات العملية التى ستتخذها النقابة لتحقيق المطالب التى اقترتها الجمعية العمومية يوم ١٩٤٧/١٢/٢٦ ، وقرر المجلس عقد جلسة استثنائية يوم ١٤ يناير للاطلاع على نتيجة عمل اللجنة التى شكلها لمقابلة وزير الاشغال ورئيس الوزراء ادراسة لموقف فى ضوء ما يتم .

* امتنع مهندسو وموظفو المساحة عن العمل فى كثير من بلاد القطر فتعطلت مصالح الجمهور وضع الاهالى بالشكوى ، وقد بدأ الاضراب الذى شمل نحو ١٢٠٠ مهندس وموظف يوم ٧ فبراير ١٩٤٨ .

* قدم المهندسون المعماريون بمصلحة المبانى الاميرية من حملة قسم العمارة بمدرسة الفنون الجميلة العليا استقالاتهم من عملهم بوزارة الاشغال وارسلوا للصحف بانهم سبق ان تقدموا بشكاوى عدة من اجل مطالبهم اينتهم فيها المصلحة واحتجت من نالهم قابة المهندسين (٢) .

كان من الطبيعى ان يستعد المهندسون لما بعد انقضاء المهلة التى منحوها للحكومة كما

(١) صوت الامة ١٠/١/٤٨ ص ٥ .

(٢) صوت الامة ٢٥/١/٤٨ ص ٢ .

سبق بيانه ، ولهذا اذاعت لجنة المنويين فى يوم ١٢/١/٩٤٨ دعوة لاجتماع المهندسين جميعهم صباح الجمعة ١٦ يناير ، واجتماع مهندسى الرى قبلها فى مساء الخميس ١٥ منه بجمعية المهندسين الملكية للنظر فيما وصلت اليه مطالبهم ، ونرجو اللجنة من جميع مهندسى الرى عدم التخلف على ان يجتمع مندوبوا نقاتيش الرى فى الساعة الرابعة من بعد ظهر الخميس .

وفى يوم ١٥/١/٩٤٨ عقد اجتماع حضره ما يزيد على ٣٠٠ من مهندسى الرى الموجودين بالقاهرة مع من قدموا من الاقاليم وعرض فى الاجتماع ما اتخذته وزارة الاشغال من خطوات فى سبيل تحقيق مطالبهم ، وقد ثار المهندسون واعترضوا على ما قدمته وزارة الاشغال باعتباره حلا اعرج وهم لا يقبلون انصاف الحلول .. ولتوضيح ذلك :

طلب المهندسون	ترقية	٨١	الى الدرجة	الخامسة	فاقرت الحكومة	ترقية	١٠ فقط
طلب المهندسون	ترقية	١٥٣	الى الدرجة	الرابعة	فاقرت الحكومة	ترقية	٦٩ فقط
طلب المهندسون	ترقية	١٣٥	الى الدرجة	الثالثة	فاقرت الحكومة	ترقية	٥٠ فقط
طلب المهندسون	ترقية	٥٦	الى الدرجة	الثانية	فاقرت الحكومة	ترقية	٢٤ فقط

واعلن مهندسو الرى انه خير لهم ان يحرموا جميعا من الدرجات على ان تعبت هذه الدرجات القليلة بوجدتهم وتضامنهم وصمموا على اصدار القرارات التالية (١) :

١- ان الحل الذى وصلت اليه الادارة لا يرفع الغبن الجاثم على مندوبى مهندسى الرى بالدرجات الرابعة والخامسة والسادسة وهم مصممون على مطالبهم السابق تقديمها لوزارة الاشغال .

٢- لكى لا يبدو مهندسو الرى فى مظهر المتعنت فقد قرروا امهال الحكومة لغاية ٦ فبراير ١٩٤٨ وهو التاريخ الذى تقرر لعقد الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية لاعادة النظر فى اقرار مطالبهم العادلة .

٣- يعلن مهندسو الرى تضامنهم مع باقى اعضاء النقابة فى المطالب العامة وفى تنفيذ القرارات التى يتخذونها بالاشتراك معهم فى اجتماع باكر .

(١) صوت الامة ١٦/١/٩٤٨ ص ٥ .

وقد حاول بعض كبار الموظفين جمع توقيعات ممن وعدوا بالدرجات لشكر الوزير فلم يفلحوا الا فى جمع عشر توقيعات فقط .

وفى يوم ١٦ يناير عقد الاجتماع بدار نقابة المهن الهندسية وحضره اكثر من الف من مهندسى جميع المصالح والفروع الهندسية فى جميع انحاء القطر ، وفى بداية الاجتماع وقف المهندس محمد صقر عضو مجلس النواب وعضو النقابة وقال ان رئيس الوزراء قد صرح له بان يعلن على المهندسين الاتى (١) :-

- ١- عدم ممانعته فى انشاء درجات لاعضاء النقابة الذين يعملون باليومية .
 - ٢- عدم ممانعته فى انصاف من اغفلهم التنسيق من خريجي الفنون والصناعات .
 - ٣- عدم ممانعته فى تطبيق ما عمل للمهندسى الرى على زملائهم فى المصالح الاخرى .
 - ٤- عدم ممانعته فى صرف بدل التفتيش فى جميع المصالح بالشروط المقررة سواء من حيث مرور الموظف عددا من الايام فى كل شهر او العمل ساعات اضافية .
 - ٥- اما بخصوص اول مربوط الدرجة وباقى القواعد الخاصة بالتحلل من الكادر العام فقد صرح بولته بانه لا يمكن ان يقطع فيها برأى قبل ان تدرس دراسة كافية وتخصى تكاليفها .
- وقد اعلن المتكلمون فى الاجتماع عن استيائهم من موقف الحكومة ، واعلن المهندس شعوتى باسم مهندسى الرى تضامنهم مع باقى اعضاء النقابة فهم جميعا يعلمون ان المطالب لايدفعها الى التحقيق عدالتها او تقامتها ، ولكن تحققها فقط قوة المطالبين بها واتحادهم ولن يكون مهندسو الرى عنصرا منشقا فى النقابة كما حاول ان يظهره بعض المفرضين .
- وقد ظهرت فى الاجتماع وحدة المهندسين بغض النظر عن مؤهلاتهم وهى النعمة التى استغلها المفرضون لاثارة الخصومة بين المهندسين .

وقد لخص المهندس فائق سمعان احساس المهندسين فى كلمات عندما فقال فى الاجتماع :
لماذا يكون كبش الغداء يوما لتفادى تضخم الميزانية هو مطالب صغار الموظفين ؟
ولماذا لا تضاعف الحكومة الضرائب على الثروات الكبيرة والتى يسخر المهندسون وسائر

الموظفين لخدمة اصحابها وخدمة ممتلكاتهم وشركاتهم ؟ (١) .

ورغم استمرار الاجتماع فى الحماس العاصف الذى بدأ به ، الا ان ما اعلنه عضو مجلس النواب على لسان وزير الوزراء وهو فى حقيقته اجابة للغالبية العظمى من مطالب صغار المهندسين ، بجوار ان مهندسى الرى قد حصلوا على حقوق اصبحت المساواة معهم فيها مطلباً اساسياً لباقي المهندسين ، اقول رغم استمرار حماس الكلمات الا ان ما اقر رئيس الوزراء من حقوق المهندسين قد فعل فعله فى تهيب الحماس فى داخلية كل مهندس شعر بانه قد اخذ شيئاً ولهذا راينا الاجتماع ينتهى بنتيجة لا تتفق مع الجو العام الذى سادة اذ انه انتهى باتخاذ القرارات التالية : -

- ١- تأييد قرار مجلس النقابة بعقد جمعية عمومية غير عادية للنقابة فى يوم ٦ فبراير ١٩٤٨ .
- ٢- تكليف مجلس النقابة باجراءات لجان الاقاليم والمصالح واتمامها قبل يوم ٢٦ يناير حسب نص اللائحة الداخلية .
- ٣- يستنكر المجتمعون المحاولات المبذولة للتفرقة بين فئات المهندسين الثلاثة ويطلبون من معالى وزير الاشغال العامة سرعة اعتماد قرارات النقابة المرفوعة اليه والخاصة بقيد المهندسين والتي وافق عليها المجلس الاعلى للنقابة بعد تصديق مجلس الشعب ، ويؤكدون ايضا تمسكهم بان تكون معاملة اعضاء النقابة بفئاتهم الثلاثة معاملة متساوية .
- ٤- مطالبة وزير المعارف ووزارة رئيس الحكومة سرعة البت فى مذكرة اعضاء النقابة خريجي الفنون والصناعات بخصوص الدرجة التى يعينوا بها .
- ٥- الامتناع عن العمل ابتداء من يوم ٧ فبراير ١٩٤٨ مالم تجب هذه القرارات والمطالب السابق اصدارها من الجمعية العمومية للنقابة يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٤٧ واجتماع يوم ٥ يناير ١٩٤٨ .
- ٦- لا تكون العودة للعمل الا بقرار تصدره الجمعية العمومية فى اجتماع غير عادى .
- ٧- ابلاغ هذه القرارات لمجالس النقابة وتكليفها بالعمل على تنفيذها قبل يوم ٦ فبراير ١٩٤٨ (٢) .

(١) المرجع السابق .

(٢) صوت الامة ١٧/١/١٩٤٨ ص ٥ .

وعندما عقد اجتماع الجمعية العمومية للمهندسين يوم ٨ فبراير ١٩٤٨ وحضره حوالى ١٥٠٠ مهندس ، تركز الجهد الأكبر فى الاجتماع على الانتخابات لمنصب النقيب الذى فاز به عثمان محرم باشا بأغلبية ٩٢٢ وكان فوزه يعتبر نصرا كبيرا لحزب الوفد ، مقابل ٤٢٤ صوتا حصل عليه منافسه حسن سعيد ، واكتفى المجتمعون فيما يتعلق بالمطالب بإصدار قرار باعطاء الحكومة مهلة الى ١٥ مارس لتحقيق المطالب والا قام المهندسون بالامتناع عن العمل (١) .

وحدث ما يعتبر خطوة للوراء بالنسبة لحركة المهندسين فيما قبل الجمعية العمومية ، إذ ان النقيب بعد انتخابه قد طلب من الشعبة الميكانيكية للمهندسين لتأجيل تنفيذ قراراتها التى سبق ان اتخذتها بالامتناع عن العمل وتقديم استقالات اعضائها الجماعية الى ان يعرض الامر كله على الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية فى شهر مارس المقبل (٢) وتأييد طلب النقيب هذا ببيان صدر من النقابة جاء به انه قد عرض على الجمعية العمومية للمهندسين يوم ٧ فبراير القرارات التى أصدرتها الجمعية العمومية للشعبة الميكانيكية بتاريخ ٥ الهادى فتقرر تأجيل تنفيذ القرارات حتى تعرض مرة ثانية فى اجتماع مارس القادم ولذلك قرر مجلس النقابة بالاجماع ان يرجو اعضاء الشعبة الميكانيكية ان يؤجلوا تنفيذ قراراتهم حتى تعرض على الجمعية العمومية المقرر عقدها فى مارس المقبل (٣) .

وبالإضافة الى مايفى من عوامل التهديد من جانب كبار المهندسين وبعض اعضاء مجلس النقابة ، فان الحكومة من جانبها قد اتخذت خطوات ايجابية لاجابة بعض المطالب ، فوافق مجلس الوزراء فى يوم ١٨/١/١٩٤٨ على الاعتماد المخصص لتحصين حال المهندسين وأنشاء ٣٠٠ درجة جديدة لهم وقرر مجلس الاوقاف الاعلى منح ٤٠ درجة سليسة لفرجى الفنون والصناعات لتكملة التنسيق ، ونشر تقرير لجنة شئون الاوقاف والمساهمة الدينية الذى اقرب بان يطبق على الاقسام الهندسية ما طبق على الزراعيين مما يحقق على الوجه الاكمل مطالب هذه الفئة . وقد ادى ذلك كله الى هبوط الحركة الكفاحية عمليا ، وانتقل مركز الثقل فيه الى الاقاليم .

(١) كتلة ٩٤٨/٢/٧ ص ٢ .

(٢) صوت الامة ٧ فبراير ١٩٤٨ .

(٣) صوت الامة ١٦/٢/١٩٤٨ .

حيث اجتمع فى ٢١ مارس ١٩٤٨ نحو اعضاء نقابة المهن الهندسية بالاسكندرية فى هيئة مؤتمر وقرروا تمسكهم بقرار الجمعية العمومية الصادرة فى ١٢/٢٦/١٩٤٧ كما ابدوا اسفهم لعدم اجابة الحكومة لمطالبهم العادلة وعلنوا انهم يرجون الاضطراب الحكومة الى اتخاذ التدابير الايجابية التى تكفل تحقيق مطالبهم .

وعلى هذه الصورة انتهت حركة المهندسين ، ومهما قيل فانه مما لا شك ان المهندسين قد حصلوا بها على كثير من الحقوق التى كانوا يطالبون بها .

اضراب المرضى

ابريل ١٩٤٨

كان ممرضو المستشفيات فى مصر قد تجمعوا ودرسوا حالتهم . ورأوا انه لابد لهم من شكل تنظيمى يقود كفاحهم ويعمل على تحقيق مطالبهم . ولما كان قانون الاعتراف بالنقابات لا يسمح لهم بالتنظيم تحت اسم نقابة فقد شكلوا رابطة لهم . وقامت قيادة الرابطة بتحديد مطالبهم والتقدم بها الى المسؤولين فى وزارة الصحة . وفى نفس الوقت تقدموا الى وزارة الشئون الاجتماعية طالبين تسجيل الرابطة وفقا للقانون . ولكن وزارة الصحة اخذت تسوف فى تحقيق المطالب بل واتصل المسؤولون بها بوزارة الشئون الاجتماعية لعدم تسجيل رابطة المرضى فاعتصموا داخل مستشفى قصر العينى . وقد استطاع المسؤولون اقناعهم بفك الاعتصام تحت وعد بالنظر فى مطالبهم . ولكن شيئا من الوعد لم يتحقق . فلا الرابطة سجلت ولا المطالب اجيب مما دفع المرضى الى ان تتخلوا موقفا حاسما ازاء معاملة السلطات .

وفى يوم ١٩٤٨/٤/٦ بدأ الممرضون اضرابهم من بعد ظهر ذلك اليوم واعتصموا داخل مستشفى قصر العينى ، ومنعوا دخول اى شخص الى المستشفى فيما عدا مندوبى متعهد توريد الاغذية للمرضى . وفى نفس الوقت عينوا منهم فرقة للعناية بالمرضى كما منعوا الاطباء النواب والامتياز من الخروج من المستشفى لكى يشرفوا على علاج المرضى ، ووقف فريق من المعتصمين على سطوح المستشفى وبدأوا يذيعون من مكبرات صوت خاصة تعليمات لزملائهم (١) ونداءات الى الطلبة والجمهور لمساعدتهم وخاصة طلبة كلية الطب الذين كانوا يعطفون عليهم وقدم بعضهم خدمات كثيرة للمعتصمين وعندما ذهب وزير الصحة ومعه بعض كبار موظفى الوزارة للتفاهم مع المعتصمين منعوهم من دخول المستشفى فاستخدم الوزير ومرافقوه من وكلاء الوزارة غيرهم مكبرات الصوت التى نصحوهم عن طريقها بالعودة الى اعمالهم واعين اياهم بان تكون مطالبهم تحت البحث والتحقيق ولكن المضربين اصرروا على الاستمرار فى اعتصامهم حتى تجاب مطالبهم ، فطلب الوزير ان يختاروا خمسة منهم للتفاهم معه فرفضوا معبرين عن خشيتهم من ان يقبض

(١) صوت الامة ٩٤٧/٤/٩ ص ٥ .

على هؤلاء الخمسة ^(١) ثم قاموا بإغلاق ابواب المستشفى وكهريوها ووضعوا عليها حراسا منهم
واصر المرضى على ان يكون المتفاهم معهم مثنويا ملكيا او رئيس الوزراء لبثه شكواهم
وليطمننوا الى انه سيحقق مطالبهم بعد ان يشسوا من الوعود التى لا تحقق ، فعاد وزير الصحة
ومن معه واتصل برئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى ^(٢) .
وكان المرضى قد اعلنوا مطالبهم من قبل ثم عادوا وكهروها عن طريق مكبرات الصوت
وهى تتلخص فى الاتى ^(٣) :-

- ١- تسجيل الرابطة الممثلة لمرضى وممرضات المستشفيات .
- ٢- تعيين ممرضين وممرضات لسد الفراغ الناتج عن تحديد ساعات العمل بشعائى ساعات بدلا
من ١٤ ساعة يوميا بزيادة العدد حتى ينفذ تحديد الساعات .
- ٣- تشكيل لجنة التحكيم للبحث والفصل فى النزاع بين المرضى ورؤسائهم وعلى ان يكون من
بين اعضاء اللجنة ممثلين للرابطة .
- ٤- اعادة من فصلوا فى الاضراب الاول .
- ٥- وضع فئة المرضى فى الكادر الفنى المتوسط وتطبيقه باثر رجعى من عام ١٩٤٤ على جميع
الفئات المتصلة بالمهنة .
- ٦- فى حالة التفاهم على المطالب لا توقع عقوبات على احد من المرضى قبل عرضها على لجنة
التحكيم .

قضى المرضى ليلة الاربعاء معتصمين بالمستشفى وكان عددهم نحو ١٥٠٠ ممرض
وممرضة ومنذ بدء الاعتصام قامت قوات البوليس بمحاصره المستشفى من جميع نواحيها وكانت
القوات تحت قيادة البكباشى مراد عبد الحى مفتش البوليس وعدد من الضباط وقد حاولت قوات
البوليس اقتحام المستشفى من اية جهة ففشلت نتيجة تعاون المرضى واستعدادهم عند جميع
المنافذ بالطوب وخراطيم المياه ^(٤) .

استتجد البوليس بالجيش لفض الاعتصام فجاءت قوات كبيرة منه شاهرة سلاحها وموجهة

(١) المصرى ٩٤٨/٤/٨ .

(٢) صوت الامة ١٩٤٨/٤/٩ .

(٣) المصرى ٩٤٨/٤/٨ وصوت الامة ٩٤٨/٤/٩ ص ٥ .

(٤) صوت الامة ٩٤٨/٤/٩ .

فوهات مدافعها الى اعلا مبنى المستشفى . وما ان شاهد المرضى هذه القوات حتى زاد حماسهم واعلنوا في الميكروفون انهم ارواح وسيقاتلون القوة بالقوة وطلبوا عدم اراقة الدماء لان المرضى في امان خدمتهم قائمة الى غير ذلك من عبارات التوضيح لموقفهم . ولكن حكمدار العاصمة سليم زكى وياور نيس الوزاء محمد حياتى طلبا من القوة ان تعمل فبدا اطلاق الرصاص فى الهواء وجاوب المعتصمون بالحجارة وخراطيم المياه كما استخدمت السيارات المصفحة فى اقتحام الابواب واقتلوا المعتصمين بالقنابل المسيلة للدموع . وقد ظلت المعركة مدة واشترك فريق من كلية الطب فى منع العدوان عن المرضى بلا جدوى (١) .

وقد احضرت قوات اخرى من الجيش والبوليس وضيقوا الخناق ، وتمكنوا فى النهاية من اقتحام المستشفى وسيطرت القوات على الحالة فى الساعة الثانية بعد الظهر وقبضت على عدد من المرضى والمرضات وامتنعت القوات فى استخدام القوة وكانوا كلما قبضوا على فريق منهم انهاروا عليهم بالعصى ضربا وتهشيفا حتى ان طبّاخ منزل النواب ويدعى ميخائيل هرب الى سطح المنزل فطارده الجنود والقوا به فى فناء المستشفى اصابه بكسر . ولما نهرهم الدكتور اسماعيل طه السباعى الطبيب النائب حاولوا الاعتداء عليه ، وظل رجال البوليس يبحثون عن المرضى الذين اختبأ بعضهم على اسره المرضى الخالية ابو فى المزان القمامة حتى اخرجوهم وساقوهم نساء ورجالا الى اقسام البوليس . وقد قفز بعض المرضى الى داخل مبنى كلية الطب واحتبوا بطاقتها الذين كانوا يساعدونهم ، وعندما طاربتهم القوات احتج طلبة الكلية بل واحتجوا على اقتحام الجيش والبوليس للمستشفى نفسه باعتباره جزءا من الحرم الجامعى (٢) .

وقد اسفرت المعركة عن القبض على جميع من وجئوا فى داخل المستشفى من المرضى ونوزيعهم على اقسام البوليس فاودع فى سجن قسم هابدين ٢٥ وفى قسم مصر القديمة ٤٤ وفى قسم السيدة زينب ١٨٦ بالاضافة الى ١٥٠ مصابا . اما عدد المقبوض عليهم من المرضات فكان ١٨٦ ممرضة .

وقد اذيع انه قتل اثناء المعركة ممرض واحد وتولى من المصابين ستة فضلا عن انه عثر

(١) المرجع السابق .

(٢) المصرى ٩٤٨/٤/٨ وصوت الامة ٩٤٨/٤/٩ .

على جثث ثلاثة فى النيل يلبس اصحابها ملابس التمريض .

وعند تحقيق النيابة مع المقبوض عليهم ، اكتشف المحققون ان زعماء الحركة قد هربوا وعند تفتيش بيوتهم لم يوجدوا بها فطوربوا حتى قبض عليهم ، وقد قرر المعتصمون اثناء التحقيق انهم قد اضرَبوا احتجاجا على ما يقاسونه ولعدم اجابة الحكومة لمطالبهم العادلة . كما استدعت النيابة مصطفى اغا المحامى ومستشار النقابة للتحقيق معه فى الاضراب وعندما توجه لحضور التحقيق مع المعتصمين قبض عليه وعومل كمتهم .

وبعد انتهاء الليلة الاولى للمقبوض عليهم فى سجون الاقسام نقلوا الى ثكنات بلوكات النظام وعددهم ٦٢٩ ممرضا وممرضة كما تقرر تفتيش ٢٦٠ منزلا وهنا لابد من الاشارة الى ان ثكنات بلوكات النظام هى مقر الجنود المخصصين لمكافحة كل التحركات الشعبية من مظاهرات واعتصامات واضرابات وغيرها وكان افراد هذه القوات يختارون من الاميين قوى البنية والذين تثبت الاختيارات التى تجرى عليهم سرعة تنفيذهم للوامر دون اى تفكير مع الاستعداد لاستخدام القسوة وكل ذلك يؤكد ما قاله لى محمد عبد الغنى رئيس رابطة المرضى والذى يعتبر زعيما لحركتهم وكان المتهم الاول فى القضية بان ما تعرض له هو وزملاؤه من تعذيب وقسوة فى ثكنات بلوكات النظام اقسى من ان يتصور وقوعه من بشر لهم احساس انسانى .

وبعد انتهاء التحقيق اصدرت النيابة قرار الاتهام التالى : -

قرار الاتهام فى قضية المرضى

تتهم النيابة العمومية المتهمين بانهم فى يومى ٧ و٦ ابريل بدائرة قسم السيدة زينب عدا الاخير منهم اشتركوا فى تجمهر مؤلف من خمسة اشخاص فأكثروا من شأنه ان يجعل السلم العام فى خطر وامرهم رجال البوليس بالتفرق والانصراف فرفضوا وكان الغرض منه التأثير على السلطات فى اعمالها وحرمان الغير من حرية العمل وذلك باستعمالهم القوة والتهديد بان احتشدوا وهم مئات فى مبنى مستشفى قصر العينى المجاور للطريق العام هاتفين هتافات تحدد الغرض من احتشادهم ومهددين بالاعتداء على كل من يقترب من المستشفى سواء من الاطباء او

من رجال القوة وكان ذلك كله بقصد تعطيل العمل بالمستشفى وإكراه الحكومة على اتخاذ قرار يدخل في دائرة اختصاصها .

وقد ارتكبوا الجرائم الاتى بيانها وهم يعلمون الغرض من هذا التجمع .

١- بصفتهم أكثر من ثلاثة من المستخدمين العموميين امتنعوا عمدا عن تأدية واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك ومبتغين تحقيق غرض مشترك وذلك باعتبارهم من المعرضين قد اعتصموا بمستشفى قصر العيني وأغلقوا أبوابها وتوقفوا عن العمل حالة كون بعضهم يحمل الات من شأنها أحداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة وكان من شأن ذلك ان جعل حياة الناس وامنهم وصحتهم في خطر وعرقل سير العمل داخل بانتظامه مما ادى الى الاضرار بمصلحة ذات منفعة عامة هي مستشفى قصر العيني وفزاد الاول التابعين لوزارة الصحة العمومية . كما اعتدوا على حق موظفي ومستخدمي هذا المستشفى في العمل باستعمال القوة والعنف والارهاب.

٢- خربوا عمدا وبقصد الاساءة بعضا من مهنى ونوالذ وابواب مستشفى قصر العيني والان وقد ترتب على هذا الفعل ضرر مالى قيمته الاف من الجنيهاات وعطلوا اعمال المستشفى وهو يقوم بتحقيق منفعة عامة وجعلوا حياة الناس وصحتهم وامنهم في خطر .

٣- اقتلعوا عمدا بعض الاشجار المفروشة في حديقة المستشفى .

٤- احرقوا عمدا بعضاً من ملفات وسجلات واوراق المستشفى المشار اليه وذلك بان اشعلوا النار فيه .

٥- قاموا بالقوة والعنف واعتدوا على رجال البوابيس اثناء تأدية وظيفتهم وهي المحافظة على الامن والنظام فاحدثوا بكل من الصاغ محمد حياىى افندى والجاويش يوسف جاد والعسكرى سيد محجوب وغيرهم من العساكر الواردة اسمائهم بالكشوف المرفقة بملف الدعوى والاصابات الموصوفة في التقارير الطبية بمحاضر التحقيق .

٦- سبوا علنا موظفاً عاماً هو حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء بسبب اداء وظيفته بان هتفوا بسقوطه فى مذبح اعنوه لذلك وكانوا يريدون هذا الهتاف بصفة مستمرة .

والمتهم الاخير الاستاذ مصطفى اغا الحامى :

اولا : اشترك بطريق التهريض مع باقى المتهمين فى جريمة امتناعهم عن تأدية واجبات وظيفتهم وهى الجريمة المشار اليها فى رقم ١- وذلك بان قصد الى مستشفى قصر العينى واجتمع بهؤلاء المتهمين وخطب فيهم حاثا اياهم على جمع كتلهم ونصح لهم بالاتحاد والتضامن قائلًا لهم :

ان مطالبهم ان تجاب الا اذا امتنعوا عن عملهم وصمدوا فى سبيل تحقيق غرضهم وقد تمت الجريمة فعلا بناء على هذا التهريض .

ثانيا : كان من المدبرين والداعين لهذا التجمهر السابق ذكره واشترك فى الجرائم السابق ذكرها واشترك فى الجرائم المشار اليها فى الفقرات ١-٢-٣-٤-٥ اذ وقعت هذه الجرائم نتيجة لهذا التدبير الذى وقع منه .

وقد قيدت النيابة الحادثة جنحة بالمواد ٢١١ فقرة اولى وثانية و٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والمواد ١٢٤ فقره اولى وثانية وثالثة ورابعة . و١٢٤ فقرة اولى ب. ج و ١٣٦ و ١٧١ و ١٨٥ و ٢٦١ فقرة اولى وثانية وثالثة و ٣٦ فقرة ثالثة من قانون العقوبات .

وبناء على قرار الاتهام السابق ، قدمت النيابة ٤٦٤ مرضيا وممرضة الى محكمة الجنج المستعجلة لمحاكمتهم بمقتضى ذلك القرار ، وكانت النيابة قد اعلنت ان التحقق سرى ورفضت حضور المحامين . وفى اثناء المحاكمة كانت هيئة الدفاع تتكون من اكثر من اربعين محاميا كانت الغالبية العظمى منهم متطوعين ، وكان المسؤولون قد قدروا جملة التلغيات بنحو خمسة الاف جنية معظمها ابواب وشبابيك وبعض المفروشات التى احترقت .

وقد قضت الحكومة على حركة المرضين بسرعة وبقسوة شديدة حتى تروهب الفئات الاخرى لكى لا تفكر فى التحرك الإيجابى ، خاصة وان حركة المرضين كانت قريبة زمنيا من حركة رجال البوليس والاراة واخرابهم واعتصامهم الذى تحدثت عنه فى غير هذا المكان ، وفى رأى ان المرضين هم من فئات العمال وان كانوا عمال حكومة ولهذا كان استعالهم لسلح الاضراب

والاعتصام يعتبر من حيث المبدأ حقا طبيعيا .

نشر نص قرار الاتهام فى جريدة صوت الامة الصادر يوم الاحد ١٨ ابريل ١٩٤٨ من ٥،٣ وتحدد لنظر القضية جلسة ١٩ ابريل فى جلسة خاصة وانتدب لها الاستاذ محمد شبل مرعى القاضى لنظرها .

وكانت قمة المناسبة فى ١٩٤٨/٥/٢٤ حيث صدر الحكم القضائى فى قضية المرضين حضوريا بالنسبة لجميع المتهمين ماعدا محمد عبد الغنى و ابراهيم حامد رشاد وعبد العظيم سالم لغيابهم بالآتى : -

اولا : حبس محمد عبد الغنى و ابراهيم حامد رشاد وعبد العظيم سالم ومحمد امام بييرس وسليم محمود ومحمد السعدنى ستة اشهر مع الشكر وكفالة عشرين جنيتها للغائبين وشملت الحكم بالنفاذ بالنسبة للحاضرين .

ثانيا : حبس ٣٠٠ (ثلاثمائة) شخص ستة شهور مع الشغل والنفاذ .

ثالثا : حبس الاستاذ مصطفى اغا المحامى وعائشة محمد دياب ستة شهور وامرت بايقاف التنفيذ .

رابعا : قضيت لمحكمة ببراءة باقى المتهمين وعددهم ١٥٦ شخصا مما اسند اليهم .

وبذلك تكون جملة ما قنوموا للمحاكمة ٤٦٤ ممرضا وممرضة .

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا الحكم قد صدر بعد عشرة ايام من اعلان الاحكام العرفية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ والتي فتحت فيها المعتقلات لكل الوطنيين والديمقراطيين فى مصر من عمال وطلبة ومتقنين وغيرهم . وكان محمد عبد الغنى رئيس رابطة المرضين ضمن من التقيت بهم فى معتقلات هاكستب والطور .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الحكومة اضطرت بعد ان هدأت عواقب الاضراب والاعتصام الى اجابة كثير من مطالب المرضين ، كما اعادت بعض من سبق اتخاذ قرارات بفصلهم الى

الخدمة بعد أن ساءت حالة التمريض في جميع المستشفيات كما عينت عددا ممن ليست لديهم أى
خبرة بالتمريض لسد الفراغ الناتج عن نقص من قتلوا وأصيبوا ومن حكم عليهم ومن فصلوا (١) .

(١) صوت الأمة ١٢/٤/٩٤٨ ص ٢

اضراب رجال البوليس والاداره ١٩٤٨

المقدمات :

كان رجال البوليس من ضباط وجنود كبيرى الاتصاق والمعيشه بفئات الطبقة العامله المصريه بمختلف مهنتها فى اثناء كفاحها من اجل المحافظه على ما حصلت عليه من حقوق والحصول على حقوق جديده وكان العمال قد استخدموا بدرجات متفاوتة من النجاح اهم اسلحة الطبقة العامله وهو الاضراب بكافه انواعه من اضراب عن العمل الى الاعتصام واحتلال المصانع الى الاضراب البطيء وانقاص الانتاج الى الاضراب عن الطعام ... الخ .. وقد تأثر رجال البوليس كما تأثرت فئات وافراد طبقات الشعب المصرى الاخرى باسلوب الطبقة العامله واستخدمها لسلاح الاضراب . ولعل رجال البوليس كانوا اكثر الفئات تأثرا باعتبارهم كانوا معاشين للاحداث باعتبارهم جهاز القهر فى سلطة الدولة ، فهم الذين يقفون فى وجه العمال ويقاومونهم ويفضون مظاهراتهم واعتصاماتهم وهم الذين يخسرون بالعصى ويطلقون النار على العمال وهم الذين يقبضون على العمال ويحرسونهم فى سجونهم ، وكان من الطبيعى أن يسمع رجال البوليس من العمال الكثير من مطالبهم ومعاركهم فى سبيل الحصول عليها .

لا بد هنا قبل الحديث عن وقائع اضراب رجال البوليس الذى حدث فى شهر ابريل ١٩٤٨ ، ولابد من كلمة عن الوضع الطبقي والاجتماعى لضباط البوليس فى تلك الفترة . فقد كانوا فى غالبيتهم ينتمون الى الطبقة فوق المتوسطة وحتى العدد القليل من ابناء الطبقة المتوسطة الذين كانوا يتمكنون من دخول مدرسة البوليس ، كانت تجرى عليهم كثير من الاختبارات وتجمع عنهم الكثير من التحريات قبل موافقه على دخولهم المدرسة اما بالنسبة للطبقات الشعبيه وغالبية الطبقة المتوسطة فقد كانت نفقات الدراسة فى مدرسة البوليس فوق طاقتهم ، ولهذا لم تكن قسوة هؤلاء الضباط فى معاملة الطبقات الشعبيه الا تعبيراً عن واقع الارض التى نبتوا منها والبيئة التى تربوا فيها ، وحتى اولئك الذين اشتركوا فى الحركة الوطنية وهم فى مرحلة الدراسة الثانوية وحتى لو استمر شعورهم الوطنى الذى جعل بعضهم يقدم خدمات كبيرة للحركة الوطنية ، الا انهم فى مواجهة الفئات الشعبيه وخاصة العمال والفلاحين وفى المعارك التى تحمل المضمون الاجتماعى

والطبقى لم تكن لهم غير مواقف القسوة الا نادرا والتأخر لاحكم له .

اما بالنسبة لجنود البوليس فقد كانوا يلتحقون بالعمل في وزارة الداخلية بعد اداء الخدمة العسكرية في الجيش وبعد ان تجرى على كل واحد منهم تحريات عن أسرته وكانت الامية متفشية بينهم بشكل كبير كما تجرى على كل منهم تجارب لضمان تنفيذ لوامر رؤسائه دون تفكير . ولهذا كانوا هم منفذى قسوة ويطش الدولة بافراد وجماعات طبقتهم والذين قد يكونون من اقرب الناس اليهم .

ونتيجة لكل الظروف كان يعيشها رجال البوليس والاداره ، بدأ التفكير في وسط مجموعة صغيرة منهم حول المطالب التي يجب ان يتقدموا بها للمسئولين وتكونت هيئته اسمها " اللجنة العليا لاتحاد رجال البوليس والاداره " (١)

وقد اصدرت تلك الهيئة عدة نشرات لخصت فيها مطالبهم في الاتي :-

(مساواتهم بضباط الجيش وافساح مجال الترقى امامهم بجعل وظائف حكمدارى المديرية ومفتشى النظام برتبة امير الاى ووظيفة الحكمدار وحكمدارى المناطق بالمحافظات والمديرية برتبة قائمقام وجعل وظائف مأمورى الاقسام والمراكز متساوية برتبة البكباشى وتعميم وظائف وكلاء مأمورى الاقسام والمراكز برتبة صاغ وتحديد المدة التي يقضيها الضابط في الرتب الكبيرة بنوع خاص وقصر وظائف وزارة الداخلية منها على ضباط البوليس ومعاونى الادارة بما فيها الديوان العام وتعميم بلوكات النظام في المديرية وتوسيعها وجعل قومندانها ضابط عظيم وجعل رئيس قلم الضبط الضابط عظيم وانشاء الاربع مديريات الموضحة بالتقسيم الادارى ثم منع الارهاق الواقع على ضباط البوليس بتحديد ساعات العمل وحرف مكافئات عما يزيد اسوة بالموظفين ، وتنظيم الاجازات والراحات ليتمتع بها كافة رجال الادارة)

وقد استجاب لهذا الاتجاه شبه اجماع من ضباط البوليس ورجال الاداره في جميع مناطق القطر واخذت ترد الي المسئولين والصحف التلغرافات والرسائل التي يتضمن مرسلوها في التمسك بالمطالب ، وخاصة بعد ان نشر البيان التالى (٢) الذى جاء به :

تقدمنا بمطالبنا في هواده ولين وبسطنا حججنا في لغة عفة واسان مبين وسلطنا بذلك

(٢) صوت الامه ١٠ / ٤ / ١٩٤٧

(١) صوت الامه ١٠ / ٦ / ١٩٤٧

سبيل العقلاء القادرين فأحيل امرنا الى لجنة سلكت في عملها سبيل الابطاء والتسويق فلم تتجز
للكن شيئا ولم تقرر شيئا ، فعلنا ذلك بينما هدد المهندسون بالاضراب فاجيبت مطالبهم ، واضرب
المدرسون وهم علي مناخذ التصحيح فلبى نداؤهم وامتنع موظفو التليفون والتغراف عن العمل
فسعى وزيرهم اليهم وامضى لهم صكا بقبول المأمول ايها المستأون ... اجيبوا هذه المطالب
العادلة)

وقد حدد الضباط يوم ١٥ / ١٠ / ١٩٤٧ كآخر موعد لاجابة مطالبهم . وفي نفس الوقت
اتسعت الحركة اكثر فأكثر وبدأ رجال البوليس والاداره في كل موقع يتقدمون لرقسائهم بمذكرات
تتضمن مطالبهم وتحديد يوم ١٥ / ١٠ / ١٩٤٧ كآخر موعد لاجابه تلك المطالب وضمن الجهات
التي نشرت رسائلها او تلفرافاتها في الصحف :

المحلة الكبرى - كفر الزيات - بندر طنطا - نقطة بسيون - البدارى - حرس الجمارك (١)

بنها من مختلف الرتب - ابوتيج - صدفا شبرا خيت - كفر صقر مديرية الشرقية (٢)

مذكره لمعاونى الاداره الجامعين في كتيب توضح ١٢ مطلباً - سمهود - جرجا (٣)

وواضح ان صف الضباط ومساكر البوليس كانت لهم حركة معاصرة لحركة الضباط ولكن
الصحف لم تنشر اليها مما جعل العلم بها في حدود اماكن التحرك فقط والدليل على ذلك هو
رسالتهم التي ارسلوها الى جريدة صوت الامة والتي نشرتها في عددها الصادر في ٦ / ١٠ /
١٩٤٧ ص ٢ ويعتبون فيها علي الجريدة قصر نشرها على الضباط فقط ثم هناك دليل آخر حاسم
وهو اشتراك المساكر وضباط الصف في حركة الاضراب كما سيأتى ذلك فيما بعد .

ولقد كانت اول وواضح رسالة تلئيد لرجال البوليس والاداره من خارج صفوفهم تلك التي
ارسلتها اللجنة العامة لمنوبى عمال شركة مصر للفضل والنسيج بالمحلة الكبرى (٤) والتي تؤيد
فيها مطالب البوليس العادلة وتطالب الحكومة بسرعة تحقيقها وتعتبر قضية ضباط البوليس قضية

(١) صوت الامة ٤ / ١٠ / ١٩٤٧ ص ٢

(٢) صوت الامة ٨ / ١٠ / ١٩٤٧ ص ٢

(٣) صوت الامة ٤ / ١٠ / ٤٧

(٤) صوت الامة ٦ / ٤ / ١٩٤٧ ص ٢

طائفة مقبولة من أبناء الوطن يتحتم انصافها ، ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه اللجنة العامة تمثل عمال المحلة الكبرى الذين تعرضوا للقتل والاصابة والسجن في اضرابهم الذي بدأ في ٢ سبتمبر ١٩٤٧ واستمر نحو شهر اشترك فيه رجال البوليس مع رجال الجيش في تنفيذ اوامر الاستبداد والبطش بالعمال واكن الذي لا شك فيه ان رجال البوليس كانوا اقل قسوة واخف وطأة بل ان بعضهم قد وقف بجانب العمال بقوله ماراه بصدق اثناء الحوادث دون تفتيق ، ولهذا ولان العمال يحسون بان من واجبه تاييد كل مظلوم من فئات الشعب ، وقبل ان يمر اكثر من شهر على هزتهم الى افعالهم ، كانوا هم اول من ارسل يزيد رجال البوليس والاداره في اليوم الثالث من اعلانهم عن مطالبهم .

وهناك تلييد لا يمكن انكاره لوتفاؤل اثره الكبير وهو تأييد الصحافة الوفدية التي كان لها فضل كبير في نشر كل اخبار الحركة وتطوراتها مما جعل الرأي العام والضباط انفسهم يتابعون الاحداث اولاً بأول .

وقد نشرت جريدة صوت الامة عدة مقالات لضباط بوليس سابقين وقد شرحوا فيها باسهاب حال ضباط البوليس والادارة ومطالبهم . وقد قال احدهم وهو ضابط عظيم (١) :-
(ان رجال الاداره مظلومون ، ظالمون لانفسهم لان مهمتهم المحافظة على حقوق الناس وهم مع ذلك لا يستطيعون الحصول على حقوقهم وظالمون لان غيرهم يستخدمنهم مطية لتنفيذ اغراض غير مشروعة وما تحسب ان النظام والطاعة يستوجبان ان يزور رجال البوليس والاداره ويرتكبوا ما يخالف القانون) ثم استكمل حديثه بعد ذلك محذرا من قبول تحويل مشكلة رجال البوليس والادارة الى لجنة قائلاً ان اللجان تدفن المشروعات واخشى ان تلجأ الحكومة لذلك .

وقد لجأت الحكومة الى مختلف وسائل الترغيب والترهيب لافشال الحركة ، واستخدمت كبار رجال وزارة الداخلية من مديري ومحاكمين وغيرهم للضغط على الضباط العاملين تحت رئاستهم من اجل الحصول على تعلمات منهم تقاضى ماسبق ان تقدموا به من مطالب . وعلى سبيل المثال فقد ابرق معاونوا الاداره وضباط البوليس بمديرية البحيرة بان ضباط البوليس قد ارغموا على التوقيع على طلبات تعارض طلباتهم واكنهم رغم ذلك يتمسكون بمطالبهم وبما تعبر

(١) صوت الامة ٨ / ١٠ / ١٩٤٧ ص ٢

من قبل من تحديد يوم ١٥ أكتوبر كآخر مهلة لاجابه المطالب (١) .

وفى مساء يوم ٨/ ١٠/ ١٩٤٧ عقد اجتماع حضره نحو ٢٠٠ ضابط بوليس من مختلف الرتب وبحضور اللواء سليم زكى الذى اقترح تأليف لجنة للاتصال بولاة الامور فالتفت لجنة من ٢٦ ضابطا برئاسة وحدد المجتمعون ١٥ الجارى موعدا للفراغ من مطالبهم وقد اقسام الضباط على المصحف ان يمتنعوا عن العمل ان لم تجب مطالبهم .

بعد ذلك خفتت الحركة حتى ثلاثت الى ان تشير في الصحف الى عدول رجال البوليس والاداره عن الاضراب وتشكيل لجنة من كبار الضباط وموظفى وزاره الداخليه لبحث المطالب . ولكن ذلك لم يكن يعنى موت القضية او تخلى رجال البوليس والاداره عن مطالبهم . ولكن الضباط كانوا يحاولون الامداد لحركة اقوى تستطيع ان تصمد فى وجه مقاومات الحكومه وفي الجهة المقابله قامت الحكومه بعملية ارهاب عنيفه نقلت فيها بعض الضباط من القاهره الى الاقاليم وكان نصيب بعضهم قناوسنا كما احوالت عددا من الضباط الى الاستبداد وقد شملت حركة النقل ٣٥ ضابطا من مختلف الرتب وكان من بينهم ١٦ من اساتذة كلية البوليس مما اشعل جنوره المقاومه والحماس في نفوس الضباط (٢) .

واعلن الضباط انهم سوف يجتمعون فى ناديتهم بحديقة الازيكيه بالقاهره فى مساء يوم ١٨ مارس ١٩٤٨ وكان الاجتماع ظاهره الذهاب الى السراى الملكيه بمناسبة عيد الدستور فى ١٥ مارس وحقيقته تدارس ماتم بشأن مطالبهم ، ورغم انه لم يسمح للضباط باجازات فى ذلك اليوم فانهم قد قرروا ان تتم الاجتماعات فى نفس الموعد فى المحافظات والمديريات (٣) . مع ارسال ممثلين لحضور اجتماع النادى بالقاهره .

كانت حكمداريه بوليس القاهره قد استعدت للأمر واتخذت الاحتياطات لمنع عقد الاجتماع . فحاصرت النادى بقوة من ٣٠٠ جندي مسلحين بالعصى والخوذات وقد أثر الضباط فى البدايه عدم الاصطدام وتوجهوا الى المقاهى الغربيه من مقر النادى وعندما اكتمل عددهم بعد وصول

(١) صوت الامه ١٠/ ١٠/ ١٩٤٧ ص ٢

(٢) المصرى ٢٧/ ٢/ ٤٨ ص ٥

(٣) المصرى ١٦/ ٢/ ١٩٤٨

ضباط الاقاليم والضباط الذين كانوا بالخدمة توجهوا جميعا الى ناديهم واخترقوا الحصار واصيب القائمقام حسين شفيق اثناء اختراق الحصار . وكانت وزارة الداخلية قد ارسلت بعض كبار الضباط الى النادي لمعرفة اسماء المشرفين علي الاجتماع وقد سارع هؤلاء بمغادره النادي بمجرد اختراق الحصار (١).

وقد بدأ الاجتماع بالتزيد بحصار النادي ومنعهم من الاجتماع ثم اتخذوا عدة قرارات منها الولاء للملك وتحديد يوم ١٥ ابريل لنهاية انتظار تحقيق مطالبهم التي جسدوا تحديدها في الآتي (٢) :-

- ١- تنفيذ المطالب الخاصه بالكادر كامله .
 - ٢ - اعاده الضباط الذين احيلوا الى الاستبداد او نقلوا من القاهره
 - ٣- رفع الجزادات التي وقعت علي الضباط بسبب تلك المطالب
 - ٤- قصر وظائف المديرين والمحافظين ووكلائهم علي رجال البوليس
 - ٥- تعيين وكيل لوزارة الداخليه من سلك البوليس
- ورغم ان حكامدار بوليس القاهره وكبار الضباط فيها لم يشاركوا في الاجتماع الا ان ضباط الاسكندرية قد اجتمعوا في ناديهم وقرروا تلييد قرارات اخوانهم في القاهره وكذلك فعل الضباط ورجال الاداره في المناطق الاخرى .
- وبالاضافه الى ذلك فقد اتخذت عدة خطوات للاحتجاج على موقف الحكومة من رجال البوليس والاداره منه المواقف القرميه كما في استقاله الملازم ثانى محمد رشا علي من بوليس القليوبية ومنها الجماعى كالاستقالة التي تقدم بها الضباط المنقولون ردا على تبليغهم باوامر النقل ولم يسافروا الي الجهات المنقولين اليها ولم يتسلموا اعمالهم بها (٣)
- ورغم كل المحاولات التي قامت بها الحكومة للضغط علي الضباط وخاصة قادة حركتهم واستغلال العائلات في الضغط على ابنائها ورغم عنف الاجراءات التي كانت قد اتخذتها الحكومة بالنقل والاحاله الى الاستبداد ضد بعض الضباط ورغم الاجتماعات العديدة التي عقدت بين معلى الضباط من جهة وكبار رجال وزارة الداخلية ثم رئيس الوزارة وهو وزير الداخلية في نفس

(١) المصري ٢٨ ، ٢٩ / ٣ / ١٤٨

(٢) صوت الامة ٥ ابريل ٤٨ (٣) المصري ٢٨ ، ٢٩ / ٣ / ٤٨

الوقت من جهة اخرى ، ورغم كل ذلك فقد نفذ ضباط البوليس ورجال الاداره اضرابهم واعتصامهم فى ناديبهم فى الموعد الذي سبق ان حددوه وقد اشترك فيه ضباط من مختلف اقاليم مصر رغم محاولات المديرين والمحافظين لمنع حضور ضباط الاقاليم الى القاهرة .

ففى مساء يوم ١٩٤٨/٤/٤ عقد الاجتماع الذى كان بداية الاضراب والاعتصام الشامل رغم ان بعض الضباط كانوا قد اعتصموا منذ الظهر كما قام طلبه كليه البوليس بمظاهرة توجهت الى نادى ضباط البوليس حيث حدثت صدامات ادت الى ان تصدر النيابة العامة قرارا بخطر النشر عن تلك الحوادث . وقامت الكلية بجمع السلاح ووضعها فى المخازن

وفى سبيل عدم الصدام ايضا تجمع ضباط الوجه البحرى عند حضورهم الى القاهرة تحت كوبرى نفق شبرا ولما وصل منهم ٥٠ من الغربية و٣٠ من المنوفيه و٧٠ من الشرقية و ٤٥ من القليوبية و٣٧ من البحيرة وكذلك ٩٠ من الجيزة وقد توجهوا فى موكب الى حديقة النادى بسياراتهم فاستقبلهم الضباط الذين كانوا قد سبقوهم بعاصقة من التصفيق الحاد والهتاف للملك كما استقبلهم الضباط الذين كانوا قد سبقوا واعتصموا بالنادى بالقبلات والهتاف للاتحاد ، كما وصل الى النادى جميع الضباط الذين سبق تشتيتهم اثناء تجمعهم .

لم يشترك ضباط فرقة "ب" بالقاهرة مع زملائهم فى الاضراب والاعتصام فقام نحو مائة ضابط من الاقاليم باخراجهم من اقسام البوليس بالقوة واخذوهم تحت حراسة من زملائهم الى النادى ، وقد تجمع الناس حول ضباط الاقاليم وهم يسحبون زملائهم الى النادى وهتف الاهالى بسقوط الظلم (١)

ولقد ترتب على قيام رجال البوليس والاداره بالاضراب حدوث حالة من الفوضى فى كل المرافق المتصلة بعملهم خاصة بعد ان قام ضباط الاقاليم الذين لم يتمكنوا من الحضور الى القاهرة بالاضراب والاعتصام فى نواديهم فى الاقاليم ، ومن الاثار التى كانت واضحة ارتباك حركة المرور وتعطل المحاكم لعدم احضار المتهمين من السجون بل ان ضباط البوليس قد استولوا على بعض السيارات المحملة بالجنود والمسجونين مما ادى الى اتساع حركة فرار المسجونين ، ومما زاد فى خطورة الحالة قيام مظاهرات عديدة من الاهالى والعمال والطلبة تأييد لرجال

(١) المصرى ٥ / ٤ / ١٩٤٨

البوليس كما كان اشتراك جنود البوليس فى الاضراب وعلان الضباط ان مطالبهم ومطالب الجنود وحدة واحدة اثره فى ازعاج السلطات الحاكمة التى سمحت للضباط فى البداية بعقد الاجتماع بعد قطع حرارة التليفون (١) وكان المضربون قد استعدوا لمواجهة كل الاحتمالات فارسلوا فريقا منهم لشراء الطعام وكذا كلويات للانارة فى حالة قطع الكهرباء عن النادى .

امام خطورة الموقف اجتمع مجلس الوزراء كما عقدت عدة اجتماعات اخرى اشترك فيها كبار ضباط وزارة الداخلية ورئيس القلم السياسى ومدير القسم المخصوص وكان رئيس الوزراء ووزير الداخلية هو القاسم المشترك فى كل الاجتماعات التى تقرر فيها تدعيم نزول قوات الجيش للقيام بمهمتين الاولى هى الاحلال محل ضباط وجنود البوليس فى الاقسام وفى المرور وفى الحراسات وغيرها ، والمهمة الثانية هى مقاومة تحركات الضباط لافشال الاضراب ومقاومة اى تحرك من الجماهير الشعبية لتأييد الحركة . وقرر مجلس الوزراء تفويض محمود فهمى النقراشى فى اتخاذ مايراه لمواجهة الحالة وقمع اى تحرك ترى الحكومة قمعه بالعنف ومما تجدر الاشارة اليه ان رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذ كان محمود فهمى النقراشى وهو نفسه صاحب مذبة كوبرى عباس الشهيرة فى عام ١٩٤٦ والتى سقطت وزارته على اثرها . وقد كان النقراشى عند حسن ظن الجهات الرجعية به فاتخذ عدة خطوات وقرارات كانت من اقصى مامر بمصر بعد مذبة كوبرى عباس واهم ما اتخذ فى هذا الصدد

- ١- اطلاق يد المحافظين والمديرين فى توقيع الجزاء على كل من يتغيب عن العمل
- ٢- صدور بيان من وزير الداخلية يحذر الضباط الذين تركوا الخدمة من التعادى فى مسلكتهم والعودة الى اعمالهم
- ٣- اصدر مجلس الوزراء قرارا بفصل الضباط والجنود الذين لايعودون الى عملهم صباح ٥ / ٤ / ١٩٤٨ وقد اذيع ذلك من محطة الاذاعة وتكرر الى ساعة متأخرة من الليل .
- ٤- قامت قوات الجيش بمحاصره نادى ضباط البوليس وهو مقر الاعتصام كما قاموا بالعمل فى اقسام البوليس (٢)
- ٥ - اصدر مجلس الوزراء قرارا ثانيا بفصل كل ضابط او جندي لايعود الى عمله وخاصة فى القاهرة والاسكندرية .

(١) صوت الامه ٩٤٨/٤/٥

(٢) صوت الامه ٥ ابريل ٩٤٨

٦- أصدر النقراشى بيانا ثانيا يدعوا رجال البوليس الى العودة الى اعمالهم وينبههم الى
دواعى الوطنية ومقتضيات الكرامة واحترام النفس ويعرب عن شديد امله فى ان يسود الحكمة
تصرفاتهم وان يتركوا المشاقبين من بينهم يحملون اوزارهم عن اعمالهم الخارجة على القانون
والضارة بمصالح الوطن . واعلن ان رجال الادارة الذين يقومون بمهام وظائفهم سيظلون موضع
عنايته يعمل على انصافهم وتوفير الطمأنينة لهم على مستقبلهم وسيكون المستجيبون لندائه محل
تقديره (١)

٧- اذاعت وزاره الداخليه تحذيرا لكافه الصحف والمجلات من نشر اى انباء عن حركة
الضباط فى اى بقعه من بقاع الملكة المصرية لما ينطوى عليه مثل هذا النشر من جريمة خطيرة
واخلال بالنظام الاجتماعى يعرض امن البلاد لاشد الاخطار وقد حدث بعد ذلك ان قامت الحكومة
بمصادرة عدة صحف .

٨ - بدأت قوات الجيش فى مطاردته الاهالى الذين كانوا يظهرن تأييدهم لحركة الضباط
مما دفع الاخيرين الى ان يذيعوا لضباط الجيش يطلبون منهم عديم الاعتداء (٢) على الاهلين وانهم
سيضطرون للدفاع عن انفسهم اذا اعتدى عليهم .

تأييدات لحركة ضباط البوليس ورجال الادارة :

كان نادى ضباط البوليس الذى تم فيه الاعتصام على بعد خطوات من مكتب الاعمال النقابية
ولهذا شاهدت بنفسى الاحداث من بدايتها الى ان وضع رجال الجيش كرتونا حول منطقة حديقة
الازبكية وميدان الملكة فريدة وماجاورها فتعذر علينا الوصول الى المكتب بل ان المحلات التجارية
والورش الصناعية فى هذه المنطقة قد اغلقت ابوابها .

ورغم ان دوريات الجيش لم تنقطع عن المرور فى كل اجزاء المدينة الا ان مظاهرات شعبية
قامت فى انحاء متعددة كانت تهتف بهتافات عدائيه للحكومة وتأييدا لرجال البوليس فى مطالبهم ،
فقد احتشد فى ميدان المحطة بالعاصمة جماهير كبيره فاصطدم بها رجال الجيش واطلقوا
عليها النار (٣)

وخرج عدد كبير من طلبة جامعة القاهرة فى مظاهره طافت شوارع المدينة تأييدا لضباط
البوليس وبعضهم توجه الى ميدان الساعة بالجيزة وركبوا السيارات وعربات الترام الى شارع

(١) المصرى ١٤٨/٤/٦

(٢) المصرى ١٤٨/٤/٦

(٣) صوت الامه ١٩٤٨/٤/٥

القصر العيني حتى وصلوا امام باب كلية الطب فاصطدم بهم رجال الجيش وقلبوا بعض عربات الترام وعطلوا المرور

وفي شبرا الخيمة اضرب العمال عن العمل وساروا في مظاهرة اتجهت الي القاهرة وقد انذر الجيش المتظاهرين عند مستشفى الانكستوما بالتفرق (حدائق شبرا عند سينما التحرير الآن) ولكن عندما وصل سليم زكى على راس قوة كبيرة من رجال البوليس الذين كانوا قد فضوا الاضراب ولم يكن العمال يعلمون بذلك ، هجم رجال البوليس علي العمال الذين كانوا يهتفون بتأييد مطالبهم^(١) واستعمل بعضهم القسوة والوحشية في مطاردة العمال الي الطرق الجانبية ، ولقد حضر بعد ذلك عدد من جنود البوليس الي شبرا الخيمة وقابلونا على قهوة عوف واعتذروا باسم الغالبية من زملائهم الذين كانوا في القوة التي هاجمت العمال وقد نتج عن الصدام تكسير بعض زجاج المحلات التجارية

وقد ارسل اتحاد رجال البوليس الفرنسي وهو جزء من اتحاد العمل العام الفرنسي برقية الي نقابات مصر عمال يؤيد فيها رجال البوليس المصري في مطالبهم ونصها : " اتحاد رجال البوليس للاتحاد العام للعمل الفرنسي يرجوكم ان تبلغوا رجال بوليس مصر المطالبين بتحسين احوال المعيشية تحياتنا الاخويه وتأييد رجال بوليس فرنسا " (٢)

ومما تجدر الاشاره اليه ان عدد المعتصمين بالقاهرة كانوا نحو ١٢٠٠ ضابط بينهم ضباط عظام برتبة بكباشى واميرالاي واما ضباط البوليس السياسى فقد طردوا من النادى .

وفي اليوم التالى وقفت قوات الجيش في اقسام بوليس القاهرة وفي الميادين وامام دور الحكومة للمحافظة على الامن والنظام كما طافت سيارات الجيش والبوليس المحملة بالجنود بعض الاحياء لنفس الغرض وهى تحمل اسلحتها وخاصة بعد ان علمت السلطات ان هناك بعض التحركات للقيام بمظاهرات تأييد لضباط البوليس ، وعززت قوات الجيش البوليس في المناطق المؤدية الي حديقة الازيكية وتعطل سير بعض عربات الترام في ميدان العتبة الخضراء ولكن كل هذه الاحتياطات لم تمنع من قيام المظاهرات التي اتجهت الي مقر نادى الضباط فاصطدمت بها قوات الجيش وطارتها وكانت الهتافات المختلفة للمتظاهرين واصوات المطارده قد وصلت الي

(١) صوت الامه ١٩٤٨/٤/٧

(٢) صوت الامه ١٩٤٨ / ٤ / ٧

اسماع الضباط المعتمدين فردوا علي المتظاهرين بهتافات مختلفة ثم اخذوا في خلع السور الحديدي لحديقة الازليكية والقائه في الشارع عندما سمعوا طلقات النار التي اطلقتها قوات الجيش في الهواد لارهاب المتظاهرين وتفريقهم (١)

الحالة في الاسكندرية :

بينما كانت الاحوال تسير في القاهرة علي النحو الذي سبق بيانه بايجاره كان ضباط البوليس في الاسكندرية قد لجأوا الى ناديهم ومنعوا دخول غير زملائهم ثم انضم اليهم زملائهم ضباط بوليس البحيره فقامت قوات الجيش بمحاصرة النادي وكان عساكر البوليس قد قرروا الاضراب منذ الساعة الحادية عشر مساء ولكن الضباط اقنعوهم بالانتظار حتي الصباح وقد ظلت غالبيتهم في الشوارع واشتركوا في المظاهرات .

ولقد باتت المدينة على وجل مما يسفر عنه الليل من توقع اضراب ضباط بوليس وما ان اشرقت الشمس حتى علم الاهالي ان الاضراب قد نفذ وان حركته لم تقتصر على الضباط بل تضامن معهم رجال البوليس من جميع الرتب واصبحت المدينة بلا رابط ولاهام واصبحت المصالح بل والاشخاص والاموال نهبة للناهين دون رادع . ومنذ الصباح الباكر احتلت قوات الجيش جميع اقسام البوليس واتخذ ضباط الجيش اماكنهم فيها وزود كل قسم باحتياطى كبير من جنود الجيش المسلحين بالبنادق والدافع السريعة الطلقات ومدافع برن واستولى الجيش علي عدد كبير من سيارات النقل واللوريات لاستخدامها في تنقلات الجنود واتخذت قياده متعلقه الجيش الشماليه لها مقرا في دار محافظة الاسكندرية وكان قائدها يمر على جميع الاقسام ونقط الحراسة . ومع كل ذلك فقد الامن توازنه (٢) .

ورغم ان قوات الجيش كانت قد عزلت احياء المدينة بعضها عن بعض بكرنونات من الجنود المسلحين ، الا ان الحالة قد تطورت الى العنف المتصاعد بشكل سريع .

فقبل الساعة التاسعة صباحا تزلت مظاهرة من نحو ٢٠٠ من جنود البوليس المسلحين بالبنادق ونحو ثلاثه الاف من الاهالي في حي الجمرك واتجهت الى شارع البحرية قرب باب الجمرك رقم ٤ وهى منطقة كان قد احتلها الجيش منذ الصباح وتعرضت قوات الجيش

(١) المصرى ٧ / ٤ / ٩٤٨

(٢) المصرى ٧ / ٤ / ٩٤٨

للمتظاهرين تحاول تفريقهم فنشبت معركة بين الطرفين ودفع المتظاهرون باب الجمرک ودخلوا الى منطقة الميناء فتبادل الجيش والبوليس اطلاق النار بشكل شديد حتى تحولت المنطقة الى ميدان معركة سالت فيها الدماء وتحطمت أبواب قسم ميناء الاسكندرية ونوافذه . واشتعلت النار في مبنى قسم الجمرک ومبنى الجوازات وقسم الميناء نفسه . ثم وصلت قوات اضافيه من الجيش فتراجع المتظاهرون^(١)

وقد اسفرت المعركة عن قتل اثنين من جنود البوليس بالرصاص واصيب اثنان من ضباط الجيش باصابات بسيطة وخطفت طبنجة ضابط بعد الاعتداء عليه بالضرب كما اصيب بعض جنود الجيش اصابات خفيفة واصيب بعض الاهالى فنقل ثمانية منهم الى المستشفى . كما اشعل المتظاهرون النار في ٥ عربات ترام بشارع البحرية ولم تحدث حوادث خطيرة فى داخل المنطقة الجمركية وقد هاجم الاهالى مخازن الدخان ومخزن البضائع المهلثة خارج الجمرک وبدأوا فى نهبه فمنعهم خفر السواحل من الاستمرار فى النهب وبعد ذلك عزلت منطقة الميناء عزلا تاما .

وعمت المظاهرات جميع شوارع المدينة وتآلفت غالبيتها من عساكر البوليس والعمال وطلبة المدارس هاتفين بهتافات مختلفة وحاملين بعض اللوحات التى كتبت عليها عبارات المطالبة بتحسين الحالة العامة ورفع الظلم ، كما ان بعض رجال البوليس الذين اشتركوا فى المظاهرات قد رفعوا عصيا بعد ان علقوا فى طرفيها رغيف خبز^(٢) فما اعطى المظاهرات مضمونا اجتماعيا وشعبيا واقتصاديا زاد من سرعة اشتراك فئات واسعة من الشعب فيها .

وفي الساعة العاشرة صباحاً أطلقت قوات الجيش الرصاص على جمهور كبير من الاهالى تجمعوا في مظاهرة كانت متجهه الى نادى الضباط فسقط سبعة من القتلى وخمسة من الجرحى وضابط من بوليس الارياف اصيب اثناء دخوله النادى

وقد فرض خطر التجول ولكنه نفذ فى داخل المدينة من الساعة السابعة مساءً حتى الصباح . اما فى الضواحي فلم ينفذ لعدم وجود القوات الكافية لفرضه ولكن طلقات الرصاص ظلت تسمع طول الليل لان قوات الجيش كانت تطلق النار عند اى حركة . وقد استؤنفت عملية اطلاق الرصاص عند شروق شمس اليوم التالى بكثرة وشدة غير عادية وكثفت دوريات الجيش

(١) المرجع السابق

(٢) المصرى ٧ / ٤ / ١٩٤٨

التي اشتركت فيها السيارات المصفحة من حاملات مدافع برن وسيارات اخرى تحمل مدافع سريعة ومجموعات من الجنود يحملون البنادق التي كانوا يطلقونها دفعة واحدة ثم تتكرر بين الحين والحين ، ومرت في شوارع المدينة كوكبات من فصيلة الفرسان بالجيش وهم يحملون البنادق والمزاريق ، ورغم كل هذه الاحتياطات فلم تتوقف المظاهرات وتجمعات الاهالى في الشوارع واعتدى المتظاهرون على بعض المحلات ونهبت محتوياتها واشعلت النار في البعض الآخر فزاد عدد الاخطارات التي تلقتها فرقة المطافى عن وجود حرائق على ١١٠ اخطارا وحطمت ابواب كثير من المحلات ودمرو السينما خاصة في شوارع وسط المدينة ، فزاد الأول وشريف وسعد زغلول وتوفيق والقائد جوهر والعطارين وثوبار وفرنسا والنبي دانيال والمستشفى اليوناني وعبد المنعم وفي ميدان محمد علي وميدان سعد زغلول (١) .

ورغم تعطيل الدراسة في جامعة الاسكندرية الى اجل غير مسمى وتعطيل الدراسة في جميع مدارس البنين والبنات الى يوم السبت ١٠ ابريل فان المظاهرات قد قامت من طلبه مدارس الفاروقيه والعباسيه ورأس التين الثانوية وانضم اليها بعض العمال والاهالى واخذت تطوف بشوارع المدينة غير ان قوات الجيش تمكنت من تفريقهم . كما قامت مظاهرة اخري في شارع الخديوى اسماعيل وثالثه في شارع ابي قير ورابعه في شارع شريف وقام الجيش بالمظاهرات بالعنف واطلق النار على المتظاهرين فسقط بعض القتلى الذين كان بعضهم من الاجانب الذين انوا يطلون من شرفات المنازل (٢) .

وقد قامت بعض المظاهرات بقلب عربات الترام وحرقتها وحطموا مصابيح الغاز العامه . ومع اطلاق الجيش للنار على المتظاهرين كانت المظاهرات تشتد فزادت عمليات التخريب وتكسير المحلات وخاصة التي كانت مملوكة لاجانب ، فانزل الجيش الدبابات الى شوارع المدينة واقفلت ابواب الجمازك وبورصة ميناء البصل وابتعدت السفن الراسيه في الميناء عن الشاطئ ، واغلقت جميع المتاجر والمحال العامه فيما عدا بعض المخازن التي ظلت تعمل لسد حاجة الاهالى واصيبت الحركة في المدينة بالشلل التام ولم تر الاسكندرية في تاريخها الحديث فوضى بلغت من الاتساع

(١) المصري ١٩٤٨/٤/٧

(٢) صوت الامه ١٩٤٨/٤/٧

والعنف وشاهدته في فترة اضطراب رجال البوليس .

وقد سافر النقرشى رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالطائرة الى الاسكندرية ليشرف على الحالة بنفسه ، وقد صرح لكبار البوليس الذين اجتمع بهم بان الاحتلال الانجليزى لمصر قد بدأ على اثر الاضطرابات التى وقعت في الاسكندرية وانه لن يسمح بان تعود الفوضى فتودى الى مثل هذه الحالة مرة اخرى (١) ونوه بالمسلك الذى يراه خاطئاً لزملائهم المعتنقين من العمل والذي تسبب فى وقوع الحوادث المؤله في المدينة وقال انه اذا لم يعد الضباط المعتنقون عن العمل خلال يومين فان اصدر امره باتخاذ اجراءات مشددة خاصة بهم وانه قد ابلغ تلك الاجراءات الي المحافظ والحكماء . وفي نفس الوقت اذاعت وزارة الداخلية ان عشرين كونستبل في الاسكندرية وستة صولات بوليس لم يشتركوا مع المضربين فصدرت اوامر بتوقيفهم الي ملاحظ بوليس " ملازم ثان " تحت الاختبار (٢) ، وبذلك بدأت الحكومة فى استخدام سلاح الترغيب بجوار سلاح التهريب والتهديدات العديدة التى سبق ان اعلنتها لافشال حركة رجال البوليس والاداره فى عمومها وفي الاسكندرية بوجه خاص .

وقد استخدمت الحكومة كل وسائل الضغط على ضباط البوليس ورجال الاداره لانهاء الاضراب والاعتصام ومنها استخدام عائلات الضباط في الضغط علي اولادهم وكلهم كما سبق ان قلت ليسوا من ابناء العائلات الفقيرة من الشعب ، واذاعت الصحف (٣) ان رجال البوليس المعتصمين بناديبهم بالاسكندرية قد طموا بما حدث فى المدينة رغم قطع الاتصال التليفوني عن النادى فاصدروا القرار التالى : -

" اجتمع ضباط البوليس بالاكندرية والبحيره فى ناديبهم . وبعد ان استعرضوا الحوادث المؤله التى وقعت فى المدينة ، وبعد ان ثبت لنبيهم ان زمام الموقف قد اقلت من يد المسئولين رأوا ان دواعى الوطنية تهيب بهم ان يعولوا جميعا وفورا الي اعمالهم وتادية واجيبهم كاملا فى سبيل اعاده الحالة الطبيعية الى المدينة وحققنا لبناء ابناء الوطن من ان تراق بدون مبرر وحفظا للاموال والاملاك وحتى لاتستغل هذه الحوادث ضد الوطن مع اصرارهم التام على وجوب تحقيق جميع

(١) المصرى ١٩٤٨/٤/٦

(٢) المرجع السابق

(٣) المصرى ١٩٤٨/٤/٧

مطالبهم " .

وعلى اثر اتخاذ هذا القرار قام مندوب منهم بإبلاغه للمحافظة فورا ورفع الحصار الذي ضربه الجيش حول نادى الضباط ثم بدأوا في الانصراف من النادى كل الى القسم الذي يعمل فيه وركب ضباط البحيرة السيارات الى مراكزهم . واستقبل المحافظة عبد الخالق حسونه باشا مندوبى الصحف وتحدث اليهم عن التطورات الاخيره وقال ان حظر التجول سيستمر الليله وستسحب قوات الجيش من المينة تدريجيا لتحل محلها قوات البوليس .

وفى نفس الوقت اعلن ضباط البوليس في القاهرة انهم قد لبوا داعى الوطن وقرروا ان يعودوا الى استئناف اعمالهم فصدرت الاوامر الى قوات الجيش بفك الحصار عن النادى وترك الضباط يخرجون بحريتهم فخرجوا جميعا وعاد ضباط القاهرة الى اعمالهم كما سافر ضباط الاقاليم الى مقار اعمالهم .

حصيلة حوادث الاسكندرية :

- اذاعت وزاره الداخليه بيانا جاء فيه ان عدد القتلى يوم ١٥ ابريل وصباح اليوم التالى ٢٥ شخصا منهم جندي من رجال الجيش وثلاثة عساكر بوليس من المضربين و٢١ من الاهالى . وكان بين القتلى خمسة قتلوا خطأ بسبب رصاصات طائشه كما بلغ عدد الجرحى ١٣٨ منهم اربعة من ضباط الجيش وستة من جنود الجيش وعشرة من البوليس والباقيون من الاهالى ^(١) . وقرر وزير الداخليه صرف الف جنيه لورثه جندي الجيش محمد على خميس الذى هشمت راسه بالهراوات واصيب بالرصاص وسلم اذن الصرف فورا لقائد المنطقة الشماليه .

- بلغ عدد البلاغات التى قدمت الى اقسام البوليس ١٤٠ بلاغا من اصحاب محال اتلفت او احرقت او نهبت ومن بينها بعض المصانع التى قدرت فيها الخسائر بعشرات الالوف من الجنيهات ^(٢) وقد صرح وزير العدل بان الحكومة ستدفع تعويضات عن حوادث الاسكندرية التى وقعت يومى ٥ و ٦ ابريل ودل تحقيق النيابة علي ان الحكومة قد استردت ما قيمته لاتجاوز عشرة الاف جنيه مع ان ماسرق تقدر قيمته بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات وبلغ عدد المقبوض عليهم نحو ٥٠٠ شخص .

- اطلقت النار على المتظاهرون من بعض المنازل ومنها مساكن الارمن بشارع ابي الدرداء فهاجم المتظاهرين المنازل ونهبوها وحطموا ما فيها كما هاجم المتظاهرون منزل عبد الحميد سباهى فى بولكلى وهو احد اصحاب مصانع النسيج فاطلق عليهم النار وقتل شخصا يدعى خليل عبد الحميد فارقت المتظاهرون .

- كانت خسارة ادارة النقل المشترك بالاسكندرية كبيرة ، فبحوار توقف حركة سير الترام والاتوبيس ، قام المتظاهرون باحراق ٢٥ عربة ترام لم يبق منها الا العجلات .

- بعد مهاجمة الاهالى لمحطة السكة الحديد قامت بعض القطارات قبل موعدها كما اختلت مواعيد قيام وحصول القطارات (١) .

وقد اعلنت وزارة الداخلية بعد فك الاعتصام ان الحالة فى جميع انحاء البلاد قد عادت الى حالتها الطبيعية .

وهكذا انتهت اضراب واعتصام رجال البوليس والاداره فجأة وعلى غير ماكان يتوقع اكثر المؤيدين واكثر المعارضين له . وقد سرت وقتئذ اقاويل كثيرة حول الاسباب التى ادت الى تلك النهاية .

- ومن تلك الاقاويل ما تردد من ان النقراشى قد اخبر الضباط عن طريق عملائه بينهم وعن طريق عائلاتهم ايضا بان الانجليز قد هددوا بالتدخل وتكرار ما حدث فى عام ١٨٨٢ بسبب حوادث الماطلين المشهورة التى ادت الى ضرب الاسكندرية ثم احتلال مصر كلها . خاصة ، ان بعض القتلى كانوا من الاجانب ومنهم سيدتان واستاذ بكلية طب الاسكندرية تشيكي الجنسية وقد قتلوا وهم يطلون من الشرفات ، كما كانت الغالبية العظمى ان لم يكن كل المحلات التجارية والعامه وبور السينما التى اعتدى عليها مملوكة للاجانب . وكانت اشارته النقراشى الى ذلك فى تصريحه السابق الاشارة اليه تأييدا لهذا القول ، كما ايده قرارات الضباط بالعودة والتي استندت الى الاستجابة لداعى الوطن .

- وقيل ان الحكومة قد ابلغت الضباط المعتصمين بان الجماهير الشعبية " الرعام " من عمال

وطلبه وصناع وصغار تجار وموظفين قد سيطروا على الشارع وخاصه فى مدينتى القاهره والاسكندريه ، وان الامر اصبح يهدد النظام كله بالزوال خاصه بعد ان وضع المتظاهرون المطالب الوطنيه والاقتصاديه والاجتماعيه لتلك الفئات بجوار مطالب رجال البوليس وقد تضمنت هتافات المتظاهرين المطالبه بالخبز وسقوط الملكيه والاقطاع وحياة مصر الجمهوريه الحرة ، وبعد ان رفع المتظاهرون ارغفة الخبز فوق عصيهم وهاجموا مساكن الرأسماليين ورفعوا لافتات كان منها " القيادة العماليه " . وقد نشرت الصحف صور تلك المظاهرات ومما يؤيد تلك الاقوال ماورد فى قرار ضباط الاسكندرية بالعودة الى اعمالهم من ان الزمام قد اقلت من يد المسئولين . الامر الذى اخاف الضباط من القضاء على النظام الذى ينتمون اليه لايحكم وظائفهم ولكن بحكم انتمائهم الاسرى والطبقي .

- وقيل ان الحكومة قد قررت اقتحام قوات الجيش لنادى ضباط البوليس بالدبابات واستخدام المدافع الثقيله فى تدمير النادى على من فيه اذا رفضوا الاذعان ورفض الاعتصام . وقد ابلغ ائذار بذلك الى ضباط البوليس المعتصمين ، ومما ايد ذلك ما رأيت فى نفسى من مدافع محمله على عربات ومن دبابات تحيط بحديقة الازيكية وكلها موجهة فوهات المدافع الى نادى الضباط . وبعد ان فض الاعتصام والسماح بالمرور حول حديقة الازيكية كانت الدبابات والمدافع مازالت فى اماكنها .

وقيل ان الحكومة قد وعدت باجابه جميع المطالب ولكن بعد فك الاعتصام والعودة للعمل بشرط عدم الاعلان عن ذلك حتى لا تظهر الحكومة بمظهر الضعف امام الراى العام وخاصه بعد فشلها فى السيطرة على الموقف رغم استخدام قوات الجيش ورغم كل ما استخدمته ضد المظاهرات . وكذلك وعد الحكومة بالأضرار اى ضابط بوليس اورجل ادارة بسبب الاضرار والاعتصام .

لقد انتهت الحركة دون تحقيق اى مطلب لرجال البوليس والاداره بل ان الحكومة قد سنتت بعض الضباط الذين كان لهم دور قيادى . اما جنود البوليس الذين كان لهم دور فى الاحداث فقد عاملتهم الحكومة بمنتهى القسوة وقدمت عددا منهم امام مجالس عسكريه لمحاكمتهم وكمثال فقط ذلك الحكم الذى صدر على جندى البوليس محمد ابراهيم سيد احمد من قوة بوليس مصر الجديدة ، ويقضى بحبسه سنتين مع الشغل وجلده خمسين جلده بتهمة انضمامه الى الضباط المضربين واحضاره طعاما لبعضهم فى نادى الضباط وخفف الحكم الى الحبس سنه والغاء الجلد (١) . كما حكم على ١٢ جنديا بالحبس لتضامنهم فى اضراب الضباط (٢) .

مشكلة عمال سباهى بالاسكندرية ١٩٥٠

لم يكن اضراب واعتصام عمال مصنع سباهى بمنطقة الرمل بالاسكندرية الا استمرارا لنضال عمال النسيج فى القطر المصرى بشكل عام واستمرارا ايضا لنضال عمال مصانع سباهى فى الاسكندرية والقاهرة بشكل خاص ضد الاعتداءات المتكررة من اصحاب تلك المصانع على حقوق عمالهم . لان عمال مصانع سباهى قد خاضوا معارك عديدة من اجل تكوين نقابة تمثلهم من اجل الحصول على اجور وساعات عمل تقترب من ساعات عمل واجور مثلهم من عمال المصانع والشركات الاخرى . بل استطيع ان اقول ان عمال مصانع سباهى كانوا من اكثر عمال مصر عامة وعمال النسيج خاصة وعلى نطاق القطر المصرى كله للمظالم .

وانا لا اقول ذلك من واقع ماسمعتة فقط ، ولكن من واقع تجربتى الشخصية مع اصحاب و مد يرى هذه المصانع حيث كنت رئيسا لنقابة عمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها وفى نفس الوقت رئيسا لقسم نسيج الحرير بمصنع سباهى رقم ١ بشبرا الخيمة التابع لشركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات . وقد اقنعتنى تجربتى بانهم بالاضافة الى استنادهم الى عدد من كبار موظفى الحكومة وخاصة حامد العبد من وقت ان كان وكيلاً لمصلحة العمل وبعد ان اصبح مديراً لها فانهم وكذلك لشعور افراد اسرة سباهى بانهم من طينه غير التى خلق منها العمال وانهم هم الذين يهبون عمالهم الحياه بما يدفعون لهم من اجور تمنع عنهم الموت جوعاً ، وفوق كل ذلك احساسهم بانهم يستطيعون ان يشتروا اى مسئول فى الدولة باموالهم وبالتالى يستطيعون ان يرفضوا الباطل على انه حق وان يزيلوا الحق باعتباره باطلاً . ولعل ابلغ دليل على ذلك ما قاله عبد الحميد سباهى امام جميع عمال مصنع ٢ بشبرا الخيمة فى اول يوم يستلم المصنع بعد شرائه وبعد ان اسماز مستغنيا من جرأة العمال فى مناقشته بل والحديث معه وبعد ان هدده العمال برفع شكاياتهم الى المسئولين اذ قال :

" لو نزل الله من السماء بريشه " .

لقد وجدت ان هذه المقدمه ضروريه حتى يعرف القارىء ما اريد ان اقله بل اننى ارجو ان يستنبط من الحدث وقائعه وتطوره اكثر مما صرحت به .

ولقد بدأت المعركة التى نتحدث عنها هنا بعد صدور الامر العسكرى بزيادة اعانة غلاء المعيشة لجميع مستخدمى وعمال المحلات التجارية والصناعية . فقد طالبت نقابة عمال مصنع سبهاى بالاسكندريية اداره الشركه بصرف الزيادة فرفضت ، فاشتكى العمال الى كل الجهات المسئولة فلم يجنوا الا التسويق حيناً والصدا حيناً .

وفى نفس الوقت كانت الشركة قد استوردت بعض الماكينات الجديدة الحديثة من الخارج وشاع فى احد مصانع الشركة الواقع فى منطقة الرمل بان الشركة سوف تفصل عدداً من عمالها نوى الاجور العالية لاستبدالهم بعمال جدد باجور اقل كما حدث فى شركة مصر للفلز والنسيج بالمحلة الكبرى . ولهذا اضرب العمال من العمل يوم ٦ يونيه ١٩٥٠ (١) واعتصموا فى المصنع . وبعد ان تدخل مكتب العمل ووعدهم قبلوا نصحه وعادوا للعمل فوراً صباح يوم ٧ يونيه ١٩٥٠ .

وفى يوم ١٠ يونيه وبعد ان وجد العمال ان وعد مكتب العمل لهم لم يتحقق ، قرروا الاضراب عن العمل . فعملاً اعتصمت الورديه التى يبدأ عملها من الساعة الثالثة بعد الظهر وظلوا حتى جاءت وريده الحادية عشرة مساءً فانضم عمالها الى زملائهم المعتصمين .

تطور الاحداث :

حضر حسن المغربى وكيل النيابة الى المصنع للتحقيق وعرض العمال عليه مطالبهم التى قاموا بالاضراب والاعتصام مطالبين بتحقيقها ، ردت ادارة المصنع بان مائه وخمسين فقط من عمالها هم الذين عينوا قبل شهر يونيه ١٩٤١ وهم وحدهم الذين يستحقون زيادة اعانة غلاء المعيشة واما الباقون فلا يستحقون تطبيق الاوامر العسكرية بزيادة الاعانة عليهم . وبعد مداوالت بين وزارتى التجارة والصناعة والشئون الاجتماعية وامام تعنت اصحاب واداره المصنع تقرر احالة الموضوع الى لجنة التوفيق ، وبعد تدخل مكتب العمل انصرف العمال فى منتصف الساعة الحادية عشرة مساءً (٢) .

وقد قام وكيل شئون العمال فى المصنع بابلاغ قسم بوليس المنتزه قرب منتصف الليل بان

(١) الامرام ١٩٥٠/٦/٨ ص ٩

(٢) الامرام ١٩٥٠/٦/١٢ ص ٥

العمال المعتصمين وكانوا يبلغون نحو ثلاثة الاف عامل قد قاموا بعمليات اتلاف وتخريب ونهب وسرق اثناء اعتصامهم ورغم ان قوات كبيره من البوليس كانت قد استدعيت الى المصنع منذ بدء الاعتصام الا ان معاینات البوليس قد ذكرت بان العمال قد فتحوا خزانه حديديه باداة من الحديد واخذوا منها حوالى الفى جنيه كانت معدة لصرف اجور عمال النسيج واطفوا بالنار وبالايدى مجموعة من نوسيهات خدمة العمال ووجدت بعض الاوراق مبعثرة فى المكان ، ودخلوا العيادة واطفوا مايبها من ادوات واجهزه ونهبوا ما استطاعوا نهبه وفتح بعضهم الكانتين ونهبوا ماكان فيه من مواد غذائية واطفوا كثيرا من متحوياته وكان مما اخذ منه حوالى الفى زجاجة مياه غازيه وادعت الشركة ان الذى ساعد العمال على ذلك ان مكاتب الشركة كانت مغلقة بسبب عطلة الاحد . وبعد ان تولى المعربى وكيل النيابة التحقيق اعلن ان اصحاب المصنع سيضطرون الى وقف العمل فيه حتى ينتهى الموظفون المختصون من اعداد انون صرف اجور العمال لا ن الانون التى كانت معدة قبل ذلك شملت حركة الاتلاف والتخريب (١) . وقد وجد بعد ذلك ان الاتلاف قد شمل ستين مكتبا وكسرت المكاتب والمقاعد واطلفت الاوراق وطلعت ابواب خزانات المحفوظات وهى ١٢ خزانه وامتد التخريب الى المطعم ونهب ماكان فيه من مواد التموين واطلفت المقاعد وغيرها وبعثرت الصناديق والصفائح (٢) .

وبعد ان استمر غلق المصانع باهرا من اصحابه اثنى عشر يوما ، اجتمع العمال فى دار نقابتهم بجهة غبريال برمل الاسكندرية وقرروا التوجه لعرض حالتهم على الحكومة فى يولكى حيث كان مقر الوزارة فى فصل الصيف وخرجوا فى مظاهرة ضمت نحو ثمانية الاف وخمسمائه عامل ، وعند مرورهم امام مخفر الرمل تقدم البوليس لتفريقهم فعارضوه ورمي بعضهم الشرطة بالحجارة فاطلق البوليس النار لارهابهم واعتقل افرادا منهم .

ورغم ذلك سارت المظاهرات حتى بلغت مقر الوزارة وهم يطالبون بالعودة الى العمل وصرف متأخر اجورهم واجابه ماسبق لهم تقديمه من مطالب اخرى .

وبعد تدخل حكامدار بوليس الاسكندرية الذى استدعى بعض رؤساء العمال وسمع

(١) المرجع السابق ١٢ / ٦

(٢) الامرام ١٥ / ٦ / ١٥٠ ص٩

شكواهم بأن ادارة المصنع تحول دون عودتهم للعمل وهم ارباب عائلات وبعد عرض الأمر على وزارة الشئون الاجتماعية في القاهرة ، فقد اجتمع ضم مدير مكتب العمل ومستشار مصنع سبامى ووكيل القم المخصوص في المحافظة والاساتذة حسن سرور ونظمى بطرس واحمد قاسم على ومندوبان من العمال . وقد وافق مستشار المصنع على عودة العمال افواجا ومدهم نحو ثلاثة الاف ابتداء من مساء نفس يوم الاجتماع وعاد على اثر ذلك منهم ٦٠٠ عامل واعيد بعيد الظهر ٣٠٠ وعلى ودية المساء ٢٠٠ وعلى ان يعود الباقون تدريجيا ، اما الاجور المتأخرة فقد تقرر صرفها خلال اسبوع نظرا للقد مستندات الصرف (١) .

وكان احد موظفى مكتب العمل بالاسكندرية قد وقف عدة مواقف تتسم بالعدل من مطالبهم مما دفع العمال الى الثقة به ولهذا كانوا يكتفون بوعوده لكن يعيدوا الى العمل وساعد ذلك على حل كثير من المواقف الصعبة بين العمال والشركة . ولكن الشركة طلبت نقل هذا الموظف بدعوى انه يعمل مستشارا للعمال فنقل فلا تم جاء خلفه ليعلن بأن العمال ليست لهم مطالب محددة وان الخلاف على اعائه الغلاء الجديدة قد احيل الى لجنة التوفيق ، ووضع ان الشركة قد بدأت في خلق ظروف جديدة أكثر ملاءمة لها لتنفيذ اهدافها الاساسية في التخلص من عدد كبير من العمال وعلى نفس الوقت بدأ العمال في الاستعداد للظروف الجديدة .

فبعد ان كان عدد من العمال قد انتظم في العمل وبدأ نوع من الاستقرار يخيم على المصنع بعد تدخل موظف مكتب العمل الذي نقل والذي اقنع العمال بأن جميع زملائهم سوف يعودون الى العمل وفقا لما تم الاتفاق عليه وعلى نفس الوقت سعى ملتش مكتب العمل الى اصحاب المصنع لاتمام عودة اكبر عدد ممكن من العمال . بدأ مكتب العمل يأخذ موقفا واضحا العداء للعمال (٢) . وعلى نفس الوقت كان البوليس قد قبض على ١٩ عاملا من المتظاهرين اثناء توجيههم الى الوزارة لعرض مطالبهم وكان قد اصيب ثمانية رجال من البوليس اصابات مختلفة كما اصيب مأمور قسم الرمل في رجله من رمى حجرا .

وقد حدث عند صرف العمال لاجورهم وكان عدد كبير من قوات البوليس قد استدمي

(١) الاهرام - الثلاثاء ٢٠ / ٦ / ١٩٥٠ ص ٩

(٢) الاهرام - ٢١ / ٦ / ١٩٥٠ ص ٩

باسم المحافظة على الامن ، حدث احتكاك بين موظفى الشركة والبوليس من جانب ، وبين العمال من الجانب الآخر وقام رجال البوليس بالاعتداء على العمال فدافع العمال عن انفسهم فأصيب بعض رجال البوليس ، وبعد ان تم صرف اجور الغالبية العظمى من العمال حتى مساء الخميس ٢٢ / ٦ / ١٥٠٠ (٣) . اعلنت الشركة انها سوف تفتح ابوابها ولا مانع لادائها من عودة العمال ماعدا المشاغبين الذين قررت الشركة فصلهم وقدمت كشوفات باسمائهم لمكتب العمل . وزيادة فى تصعيد المعركة مع العمال قبض البوليس على ٢٢ عاملا واحالهم للنيابة للتحقيق معهم ، كما اعلنت الشركة انها قد قررت صرف تصاريح وبطاقات دخول يخلها العمال المرضى عنهم والمصرح لهم بالدخول واستئناف العمل .

وقد وجد العمال ان الشركة قد صرفت عددا قليلا لعدد قليل من العمال مما كان يعنى بقاء الغالبية خارج المصنع فمنعواهم من الدخول للمصنع . وكان هذا التصرف من الشركة متعمداً وواضح سوء القصد مما دفع بدوى خليفة وكيل وزارة الداخلية الى ان يأمر بالتحقيق فى اسباب ابطاء ادارة الشركة فى توزيع البطاقات على جميع العمال (١) . ولكن ذلك لم يحدث الا بعد ان وقعت المذبحة التى سوف اتحدث عنها فيما بعد .

المذبحة :

ورغم ان كل الاجهزة الحكومية والشركة ومعلميها قد حاولوا ان يصوروا الامر على ان بدايه المذبحة كانت صداما بين فريقين من العمال فريق عاد الى العمل وفريق لم يعد واراد ان يمنع الفريق الاول من الدخول الى المصانع ، الا ان ما اكده لى بعض الزملاء من عمال النسيج الذين حضروا الواقعة قد اكثروا لى بان البوليس هو الذى بدأ المعركة وكان قد أعد لها من قبل فى حين أخذ العمال على غرة حيث بدأ الضرب بشكل لم يكن احد من العمال يتوقعه . بل وأكد لى اكثر من واحد بان بعض العمال قد قتل برصاص مسدس عبد الحميد سبامى نفسه وان بعض جثث العمال قد اختفت . وبالإضافة الى ذلك فان التدقيق فى قراءة مانشر عن الحادث وهو قليل نسبيا تتضح منه الحقائق جلية . خاصة وان مصدر المعلومات المفرضة وهو الشركة كان واضحاً معلناً احيانا ومستترا احيانا .

ففى الوقت الذى كانت فيه مشكلة عمال سبامى مع اصحاب ومديرى الشركة كانت شبه

(١) الامرام ٢٥ / ٦ / ١٥٠٠ ص ٩

دائمة ومستمرة وكان اعتصام العمال الاخير حلقه من سلسلتها ، فاننا نجد جريدة المصرى تنشر اعلانا لشركة سباهى تدعى فيه بأن الاعتصام لا يستند الى اى اساس جدى اذ لا يوجد للعمال اى مطلب مارغم ان اداره الشركة ساهرة على القيام بجميع واجباتها نحوعمالها خير قيام وان العمال قد قاموا وقت الاعتصام بعمليات سرقة ونهب وتخريب .

وهذه الجريدة - المصرى - هى نفسها التى نشرت عن مشاكل نفس الشركة مع عمالها (١) على (اثر المصادمات التى وقعت امس بين عمال مصنع سباهى بالاسكندرية ورجال البوليس التى كانت نتيجتها وفاة احد العمال وذلك بسبب فصل ادارة المصنع لبعض العمال على اثر تكوين نقابه لهم ، سافر الى الاسكندرية صباح اليوم صلاح مرتجى وكيل الامن العام راغب بطرس مدير مصلحة العمل وتوجها الى دار المحافظة حيث عقد اجتماع شهده البكباشى زهران رشدى مفتش القسم السياسى وحضره عن ادارة الشركة اثنان من اصحابها ومختار عبد العليم المحامى نيابة عن العمال ، وقد اتفق فى هذا الاجتماع على ماياتى : -

١ - ان يترك البت فى تسجيل نقابة لعمال سباهى الى مصلحة العمل وكل من له اعتراض على تكوين النقابة يتقدم لمصلحة العمل .

٢ - تشكيل لجنة من محمد حنفى مدير مكتب عمل الاسكندرية ومدير المصنع واثنين من العمال للتحقيق فى الامور المنسوبة الى احد عشر عاملا فصلتهم الشركة . لمعرفة ما اذا كان فصلهم فى محله ام انهم ابرياء يستحقون عقوبة اخف من الفصل على ان تبلغ النتيجة لمصلحة العمل خلال سبعة ايام.

٣ - تتعهد الشركة بان تدفع لورثة محمد الدريزنى قيمه المكافأة المستحقة على اساس المقرر بقانون اصابات العمل .

وستستمر العمل معطلا بالمصنع الى ان تنتهى السبعة ايام المقررة واكتفى بما ذكرت من نص مانشرته جريدة المصرى فى عام ١٩٤٨ فى الوقت الذى كانت فيه كراسى الوزارة بعييده عن مقاعد الوفديين لكى يقارن القارئ الذى اترك له تقدير موقف الصحف الوفدية من العمال فى الفترات التى يكون فيها الوفد خارج الحكم حيث التأييد الكبير لكل حركات العمال الكفاحية والحرص على نشر تفاصيلها وتفاصيل التأييدات الشعبية لها وبين موقف تلك الصحف والوفد فى الحكم حيث الصهينة والتخلي الكامل عن التأييد بل والوقوف

موقف العداء واحيانا قلب وتغيير الحقائق لظهار ان العمال مخطئون بل مجرمون ثم تبرير كل اعتداء على العمال بكل اساليب الباطل .

وقد ارسل مكتب صوت الامة فى الاسكندرية يوم ٢٣ يونيه اى اليوم التالى للحادث - الى الجريدة فى القاهرة ونشرته يوم ٢٤ / ٦ / ١٩٥٠ ما اعتبره يصل الى حد خيانه الامانه الصحفية واكتفى بنقل نص مانشر فيما يلى : -

(يقوم الاستاذ صلاح الشمسى من وكلاء النيابة بالتحقيق فى بلاغ تقدم به احد الاهالى بوجود جثة غريق على شاطئ المصمودية . وقد تبين انها للمدعو محمد ابراهيم من عمال سباهى . كما عثر على جثة عبد السميع عبد الرزاق شاهين من العمال ايضا وقد وجد منتفخ الوجه والدم ينزف من انفه . كما ابلغ احد الجنود بوجود جثة اتضح انها للمدعو عبد المنعم احمد عبد الجواد وعثر ايضا على جثة رابعة فانتشلها العمال ولا تزال النيابة تواصل التحقيق لتحديد المسئولية فى هذه الحوادث المتشابهة)

ولقد اتخذت صحف الوفد هذا الاسلوب الغير امين والغير وطنى تنفيذا لسياسة وزارة الوفد الحاكمة وحتى لا يحصل عمال سباهى فى محنتهم على ذلك التأييد الواسع من فئات الشعب المختلفة عمالا وغير عمال كالذى حصل عليه عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى عندما تبنت الصحف الوفدية قضيتهم فى سبتمبر ١٩٤٧ ووقت ان كان الوفد خارج الحكم حتى لقد صودرت بعض الصحف وحوكم رؤساء تحريرها بسبب مانشروه عن حوادث عمال المحلة الكبرى .

اما جريدة الاهرام وهى الجريدة المعروفة طوال حياتها بمواقفها المتحفظة لدرجه اننى لا اذكر اننى قد سمعت او قرأت انها قد صودرت لها اعداد او اغلقت ولو لمرة واحدة . هذه الجريدة هى التى كانت تنشر عن المشكلة وان كان نشرها كله فى حدود ما يشبه البيانات الرسمية وتصريحات او اعلانات الشركة واخبار عن الحوادث وتطورها . وفى حدود البلاغات التى تقدم بها اصحاب الشركة ومديروها ورجال البوليس الى النيابة اصدرت هذه الاخيرة بلاغا عن الحادث جاء فيه (١) .

(حدث يوم وقوع الحادث انه عند خروج العمال من المصنع كان عدد كبير منهم لم يعودوا الى العمل وارادوا الاستباك بزملائهم الذين هادوا . وتقدم البوليس لمنع المشاجرة فاعتدى بعضهم

عليه وعلى بعض العمال واصيب مأمور قسم المنتزه وبعض الشرطة مما القى عليهم من حجارة فاضطر البوليس لتفريقهم بالقوة . ويظن ان بعضهم سقطوا في التربة اما عند هروبهم من البوليس واما اثناء تشاجرهم وقد وجد ان الفرقى خمسة واحد منهم مصاب بجرح في رأسه اما الاربعة الاخرون فلم تكن بهم اصابات)

ورغم كل الانفلاق الصحفي على اخبار الحادث الا ان الاخبار كانت قاسية وخاصة تلك التى كان ينقلها الهاربون من الاسكندرية ووفدوا الى القاهرة حيث كان بعضهم يعمل بها قبل سفره للعمل بمصانع سبامى بالاسكندرية والذين اكثروا ان المعركة كانت عنيفة جدا بين العمال كلهم من جانب والبوليس من الجانب الآخر وان الكثيرين من العمال قد اصابوا برصاص رجال البوليس ومن طلقات مسدس عبد الحميد سبامى نفسه وان بعض العمال قد قتلوا بالرصاص والقيت جثثهم بعد ذلك فى تربة الحمودية وان البيانات الرسمية عن خرق جميع القتلى غير صحيح . ولقد صدق المواطنون هذا الكلام وازدادوا يقينا بصحته عندما صرح بدوى خلفيه وكيل وزاره الداخليه بان القتلى قد ماتوا باسنكسيا الفرق وايضا (١) . عندما صرح عبد الفتاح حسن الوكيل البرلمانى لوزاره الداخليه بانه لم يحدث قط ان رجال البوليس اطلقوا النار اثناء قيامهم بفض المعركة .

ان هناك ما يشبه العقيدة بين ابناء الشعب المصرى نتيجة لتعاملهم الطويل مع سلطات القهر بان ماتفيه الحكومة هو عين الصدق وقد اخذوا محاولات المسئولين الدفاع عن الحكومة واجهزة قمعها بانها من باب " يكاد المرعب يقول خنونى " .

وقد كان مانشر يصفه رسميه او شبه رسميه بان عدد رجال البوليس الذين اصابوا بحجارة العمال قد بلغ ٢٨ شخصا وان الذين قتلوا وعرفت هوياتهم واعلنت اسماؤهم كانوا خمسة وهم :

٢- عبد المنعم احمد عبد الجواد

٤- عبد السميع عبد الرازق شاهين

١- موسى عبد الله الشرقاوى

٣- محمد محمد ابراهيم

٥- محمد عوض مفتاح

واما الذين قبض عليهم فكانوا ٢٢ عاجلا ورغم انه لم ينشر اى شيء عن اصابات العمال

(١) الاهرام ٢٥ / ٦ / ١٩٥٠ ص ٩

رغم تأكيد العمال بانها كانت كبيرة جداً لوقوع العمال فى كمين شبه كماشه اعده لهم البوليس خارج المصنع الا انه قد نشر مايفيد بان التحقيق قد اظهر ان هناك بعض العمال لم يعودوا الى اهلهم وينتظر ان يكونوا قد غرقوا وتظهر جثثهم قريباً . كما قبل بان عدد الغرقى الذين انتشلت جثثهم كانوا تسعة

النهاية :

فى يوم ٢٧ / ٦ / ١٩٥٠ نشرت الاهرام اعلانات فى صور بيان من مصانع سباهى تكرر فيه ادعائاتها السابقة من ان المصانع مفتوحة للعمال ولم تقفل يوماً من الايام ^(١) . وانها من جهتها قامت بتنفيذ اتفاق يوم ١٧ / ٦ / ١٩٥٠ والذى اتفق فيه على استئناف العمل تدريجياً ابتداءً من يوم الاثنين ١٩ / ٦ على ان يقوم المصنع بدفع الاجور التى تأخرت بسبب اعتصام العمال وبعد فصل العمال الذين تسببوا فى الاعتصام والاضراب واعمال السلب والنهب والتخريب التى حدثت يومى ٩ و ١٠ يونيه . وقد قدمت الشركة لمكتب العمل كشفاً بينت فيه اسماء العمال الذين قررت الاسفناء عنهم اما لاتهامهم فى الحوادث اولتيقنها من اشتراكهم فى اعمال الشغب . ثم قالت الشركة انها تمسكت بوجهة نظرها لاتعتنا او جريا وراء شهوة الانتقام . وانما لتيقنها ان ذلك حفاظاً على حالة الامن والاستقرار داخل المصنع . وقال مندوبو الشركة بان هذا الفصل يخوله القانون وهو طلب عادل تؤيده السوابق التى اتبعتها الشركات الاخرى فى مثل هذه الحالات ووافقتها الجهات المختصة .

لقد كان عدد الضحايا من العمال كبيراً ما بين قتيل ومصاب ومعتقل ومفصول ولم تكن البيانات الرسمية تمثل الاجزاء فقط من الحقيقة . ولهذا عندما عقد فؤاد سراج الدين اجتماعاً فى مكتبة ودعا اليه طاهر وعبد الحميد سباهى من اصحاب المصنع ومدير الشركة ومستشارها والنائب حسن سرور واربعة من العمال باعترابهم يمثلون النقابة . وقد كان كلام سراج الدين قصيراً وحاداً والتهديد فقط اذ قال انه لا يستطيع ان يبقى بضع مئات من رجال الشرطة كل يوم

(١) الاهرام ٢٨ / ٦ / ١٩٥٠ ص ٩

لمراقبة المصنع وعماله . طبيعى ان هذا التهديد كان موجها لمثلئى العمال وخدمهم ثم اعلن سراج الدين انه قد استقر الرأى على ان يستأنف العمل قنبرجيا فى المصنع ابتداء من غد .

وقد وضع مكتب العمل شروط الاتفاق الذى اعلنه سراج الدين وان تصرف الشركة لعمالها اجور خمسة ايام بمناسبة شهر رمضان .

وبدا العمال فى العودة الى العمل تحت اشراف البوليس ومنسوب دائم من مصلحة العمل حتى استقرت الحالة وبعد ان فصلت الشركة كل من كانت تريد التخلص منهم من العمال وان كانت قد ابدت استعدادها لمنح هؤلاء المفصولين التعويض القانونى عن فصلهم . كما استطاعت الحكومة والشركة فى نفس الوقت ان تشل فاعليه النقابة وان توقف نشاطها تماما بعد فصل جميع العمال القيادين فى النقابة من الشركة وابعاد الكثيرين منهم عن منطقة الاسكندرية كلها ولكن ذلك لم يكن الا حين حيث بدأت من جديد المعركة من اجل النقابة المستقلة عن نفوذ الشركة والنزلة وتحسين ظروف العمل .

اضراب عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات

كان عام ١٩٤٧ من أغزر الفترات في تاريخ نمو العمليات الكفاحية للطبقة العاملة المصرية في مختلف المناطق والتجمعات العمالية في شبرا الخيمة والقاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى وغيرها ، وكان لعمال شركة الملح والصودا المصرية بكفر الزيات نصيب وافر من تلك الكفاحات . كما كان لهم ايضا نصيب من محاولات الرأسمالية للاعتداء على حقوق العمال بعد الحرب العالمية الثانية ، في وقت كانت اسعار ضروريات المعيشة في ارتفاع مستمر وكان المزاج الصدامي للطبقة العاملة مع زيادة الوعي يدعو الى العمل على توسيع حقوق العمال والكفاح من اجل رفع مستوى المعيشة وظروف عمل افضل .

وكانت شركة الملح والصودا من الشركات التي تألفت في لندن ، كان اول مدير مصرى لها هو حسين (بك) فهمى فى ١٩٤٣ ، وكان كبار موظفيها من الاجانب وخاصة الانجليز يعاملون معاملته متميزه عن المصريين فى الاجور والمعاملات الأخرى وفى نفس الوقت كانت الشركة تعمل جاهده على تفريق صفوف المصريين العاملين فى الشركة ، وقد تقدمت الشركة ببلاغات وتقارير ضد نقابة عمال الشركة وقادتها بعد ان تقدموا لها بمطالبتهم العشرة وهى : - (الكتلة ٨ اكتوبر ١٩٤٧)

١- زيادة الاجور بنسبة ٥٠٪ لمن تقل يومياتهم عن عشرة قروش ، و ٣٠٪ لمن تزيد يومياتهم عن ذلك .

٢- تعديل فئات اجور عمال المعصره بحيث لا يقل التعديل عن اربعة قروش

٣- تحسين حال مستخدمى المياومه

٤- زيادة اجر العامل المريض الى شهرين باجر كامل فى السنة على ان تزداد الى ثلاثة

اشهر فى حالة اشتداد المرض .

٥ -زيادة الاجازة الاعتيادية من ١٢ الى ٢٠ يوما باجر كامل وبغلاء المعيشة .

٦ - ايجاد مساكن للعمال اسوه بالموظفين .

٧ - زيادة ننتحه الستويه من ١٥ يوما الى ثلاثة اشهر اسوه بالموظفين .

٩- تقرير راحة اسبوعين بأجر كامل

١٠- عدم الوفر مطلقا

وفي مواجهة تقديم النقابة لمطالب العمال ورغبة في تفريق صفوف العمال ، اصدرت الشركة قرارا بمنح عمال مصنع كفر الزيات علاوة مهاره ولكنها قصرتها على ٢٧ عاملا فقط، ولكن العمال لم يبلعوا طعم التفريق ، فاعترضت النقابة وطالبت بصرف العلاوة لجميع العمال بلا استثناء ، ثم قامت النقابة باعداد بيان وزعته على نطاق واسع في مدينة كفر الزيات لكي تضمن تأييد الاهالى للعمال ومطالبهم ، كما ارسلت النقابة ذلك البيان الى جميع المسئولين في الشركة وفي الحكومة والى الصحف ، وقد اخطرت الشركة مكتب العمل في ١٤ / ١٠ / ١٩٤٧ بوصول خطاب النقابة اليها ومعها البيان الذي حددت فيه مهلة لاجابة المطالب قدرها ثلاثة اسابيع بوقوف بعدها العمل بالطريقة التي يرونها ، وقد قام مدير الغربية بعد وصول بيان النقابة اليه بمطالب العمال ، قام بارسال خطاب الى الشركة في ١٦/١٠/١٩٤٧ مشتملا على طلبات العمال وطالبا تهدئة الحالة ، ولكن الشركة اعلنت انها لايمكنها اجابه المطالب فنيا واقتصاديا ، وبعضها يحتاج الى تعديل في قانون عقد العمل وهو اجراء لاتملكه الشركة ، وفي نفس الوقت ارسل مفتش مكتب العمل الى مدير الغربية عن زيارته لاطراف النزاع مبينا اصرار العمال على اجابه مطالبهم ، وان هناك ارتباكات قد اضعفت الانتاج بسبب عجز الرؤساء عن مباشرة اعمالهم .

وفي ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٧ ارسلت الشركة خطابين الى مكتب العمل ومدير الغربية ان هناك جوا من الارهاب والعنف يسود المصنع الذي استحال معه على الموظفين مباشرة اعمالهم ، وطلبت وضع حد لذلك حتى تتمكن الشركة من الوفاء باحتياجات الجمهور من انتاج الشركة .

وقد نشرت جريدة الكتلة في ١١/١٢/١٩٤٧ تحقيقا صحفيا قالت فيه الجريدة انها تقدم به قضية عمال شركة الملح والصدوا بكفر الزيات الى الراى العام ، ووضحت في التحقيق محاولات الشركة التمرش بالعمال ومنها نقل رئيس ورش النجارة الى مكان آخر واصدار تعليمات الى رئيس الجراج تسلسله سلطاته ، وعند ذلك احتج العمال وقرر الموظفون الاستقالة وتضامن مدير المصنع معهم فأمرتهم الشركة بالانتقال الى الاسكندرية واططرت مأمور المركز بذلك .

وفي صباح الثلاثاء ٢ ديسمبر ١٩٤٧ تلقى مأمور مركز كفر الزيات بلاغا من الشركة باصابه رئيس الورش باصابات خطيرة فقام باعتقال من حامت حولهم الشبهات وانهمت الشركة النقابة بالتمريض فقبض على رئيسها ووكيلها ثم افرجت النيابة بعد ذلك عن رئيس النقابة

بالضمان الشخصى وعن وكيل النقابة بكفالة عشرين جنيها واستمرار حبس الباقين ، وعند ذلك اعتصم العمال بالمصنع فحاضرت قوات البوليس المصنع واخرجت العمال منه ، واستكمالا لمسلسل تأييد الحكومة للشركة اصدرت وزارة الشئون الاجتماعية قرارا يحل نقابة عمال الشركة ، املا فى ان يؤدى ذلك الى انفراط عقد وحده وترباط العمال وفى ١١ / ١٢ / ١٩٤٧ نشرت الصحف بيانا للشركة جاء فيه :

« قررت الشركة منح العمال كلهم مرتب ٢٢ يوما فى العيدين الفطر والاضحى وهذا بخلاف اعتمادها الفين جنيه لصندوق ادخار للعمال يعينهم فى حياتهم بالاضافة الى ما يوزع من لحوم ومسلى وزيت وسكر وارز وضابون ودقيق ، والشركة تواصل بناء مساكن للعمال واعتمدت لذلك مائه الف جنيه لاقامه مؤسسات اجتماعية للعمال فى كفر الزيات وزودتها بطبايح وافران وناد ومكتبة وسينما ومسرح ومسجد بلغت تكاليف مقروشات ٩٠٠ جنيه وحمام سباحة وملاعب لكرة القدم وجمعية تعاونية يحصل منها العمال على حاجاتهم بالاثمان الرسمية المخفضة ، كما قامت الشركة بشراء مواد التموين ووزعتها على العمال بلا مقابل ، واقامت مستوصفا واستوردت اجهزة مستشفى كامل العده مجهز باحدث الآلات وغرفه عمليات واجزاخاته لصرف الدواء مجانا للعمال وعائلاتهم ، وقد استحضرت لاداره الات عزل الحرارة وتكييفها وتنقية الهواء داخل المصانع ، كما انشأت مدارس للتدريب المهنى بالاسكندرية لرفع مستوى العامل صناعيا ومهنيا وثقافيا .

ورغم اجابة الشركة لكثير من مطالب العمال ، الامر الذى انعكس على الجو العام فى المصنع وساده كثير من الهدوء والاستقرار وانتظم العمل ، الا ان الشركة لم تتقبل انتصار العمال ونجاح كفاحهم واضرابهم ، بل استمرت فى تدبير المؤامرات وتلفيق التهم للنقابة ولقيادات العمال خاصة بعد ان طلبت النقابة التدخل واستلام المصنع وادارته لانه لاينتج الاثلاث مقطوعيته من الزيت المخصص لتموين السكان ، وفى سبيل تحقيق اغراض الشركة اصدرت قرارا بتعيين الاميرالاي عبد السميع عجرمه (بك) محافظ الصحراء الشرقية سابقا مديرا لشئون العمال فى مصانع كفر الزيات ، ومع صدور قرار وزارة الشئون الاجتماعية بحل النقابة احوالت الامر للنياحة العامة للتحقيق فيما هو مسند الى النقابة من مخالفات .

وكانت اهم واخطر حلقات التلفيق ضد قيادات عمال شركة الملح والصدوا بكفر الزيات اتهم الشركة للعمال بالاعتداء على وكيل الشركة جرجس افندى مرقص (المصرى ١٧ / ٤ / ٩٤٨ ص ٣) وقد اشارت النياحة بحفظ التحقيق لعدم معرفة الجانى ، وعندئذ تقدم عبدالخالق خلق

وهو من عمال الشركة ببلاغ الى مركز البوليسي اعترف فيه بضرب جرجس افندي بتحريض من رئيس النقابة - محمد ابوشادى - ومحمود حسن سيد امين صندوق النقابة ومحمود حسن الشيمى احد اعضاء مجلس ادارة النقابة ، فقدمتهم النيابة لمحكمة الجنج التى قضت بعد نظر القضية وسماع الشهود بحبس المبلغ المعتبر بجرمته ثلاثة اشهر وتغريمه خمسة وعشرين جنيها تعويضا للمجنى عليه وبرائة باقى المتهمين ، وهكذا اثبت قضاء مصر العادل انحيازه للحق والعدل ودقته وكشفه للتلفيقات مهما كان احكام خطواتها بل واعطى درسا قاسيا لمن خان زملاءه ووضع نفسه مخلب قط تنفذ به الشركة واعداء العمال مؤمرات ضد اشرف القيادات المخلصة من ابناء الطبقة العاملة .

وبهذه المناسبة نقول ان نقابة عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات كانت من النقابات الرائدة المكافحة ، ليس النطاق المحلى وحده فى كفر الزيات وفى الشركة ، ولكنها اشتركت فى النشاط النقابى العام على نطاق القطر كله ، وكانت ضمن النقابات التى ساهمت فى ارتباط النقابات المصرية بالحركة النقابية العمالية عام ١٩٤٥ وكان رئيسا الزميل محمد ابوشادى عضوا فى اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر التى تكونت اثناء الاحتفال الجماهيرى العمالى الكبير الذى عقد بكازينو ليلاس بروض الفرج عند استقبال محمد يوسف المدرك عند عودته من مؤتمر النقابات العالمى بباريس عام ١٩٤٥ وقد انتخبت عندئذ الزميل محمد ابوشادى مسئولاً عن نقابات ققطاع وسط الدلتا ، واذا كانت هذه المحاولة لتكوين اتحاد عام لنقابات عمال مصر قد اجهضت بسبب عدة عوامل ليس هنا مجال الحديث عنها ، الا ان نقابة عمال الشركة الملح والصودا بكفر الزيات ظلت منارة للكفاح العمالى فى وسط الدلتا وظل الزميل محمد شادى رمزا للقائد الجماهيرى العمالى الشريف الصلب

طه سعد عثمان
شبرا الخيمة

الوثائق

نص التقرير الذى ارسله مكتب الأعمال النقابية المصرى

الى

الاتحاد العالمى للنقابات و مكتب العمل الدولى مايو ١٩٤٨

هجوم واسع على الحريات النقابية

تعيش النقابات المصرية في اللحظة الراهنة نظاما من القهر المنظم ، رتبه أصحاب الأعمال والحكومة الحاضرة التى تدافع عن مصالحهم بكل حزم ، فأبسط المبادئ الاولى للحرية النقابية التى تعترف بها الهيئات الرسمية الكبرى المعنية بالعمل على نطاق العالم ، بدوسها بالأتقدام كل يوم اصحاب العمل ومكتب العمل والبوليس فى مصر .

الاضطهاد البوليسى

ليس هناك نقابة مصرية واحدة إلا ويراقبها البوليس مراقبة عن كثب ، وضغطه محسوس فى كل جلستوكل اجتماع وكل فرع من فروع النشاط النقابى . فالبوليس يرسل عملاءه إلى كل جمعية عمومية تعقد وبالأمر يحصل البوليس من النقابات على قائمة بأعضاء مجالس إدارتها . وعلى عناوينهم الخاصة ، ويأخذ البوليس محاضر اجتماعات المجالس المذكورة ويطلع عليها . وفي بعض المدن (مثل الاسكندرية وبور سعيد) يشترك البوليس مباشرة فى مناقشاتها ويتدخل فى الانتخابات فارضا اختيار اشخاص يتمتعون بثقة ، ومانعا انتخاب النقابيين المخلصين الذين يسندهم العمال وكثيرا مايأمر البوليس بالقاء الاجتماعات والجلسات . بل وصل الأمر به أنه حال بين العمال ودخول مقار نقاباتهم فى إبريل ١٩٤٥ . ويتواطأ البوليس مع أصحاب الأعمال لعدم تشفيل العمال المعروفين بنشاطاتهم النقابية . ويجبر البوليس زعماء النقابات على التوقيع على تعهدات يقرون فيها على أنفسهم بعدم ممارسة بعض الأنشطة رغم أن القانون يبيحها (وكمثال

لذلك حرم على العمال دفع اشتراكاتهم لعضوية الاتحاد العالمى للنقابات .

مكتب العمل والنقابات

إن تدخل مكتب العمل فى شئون النقابات ملموس بصورة أشد من تدخل البوليس إذ أن هذا المكتب له حق مراقبة أنشطتها . فالعديد من مفتشى مكتب العمل يحضرون الجمعيات العمومية ويتدخلون جهارا فى أعمالها مخالفين بهذا القوانين السارية ومستخدمين سلطانهم للتأثير على قرارات الجمعيات . وهم يتدخلون أيضا فى الانتخابات واعداد المصاضر ومناقشة المقترحات والتقارير (مثال ذلك ماحدث بنقابة موزعى الصحف والمجلات)

وبهذا تتحول رقابة مكتب العمل الى سياسة استبعاد حقيقى للنقابات بغرض استخدامها ضد مصالح العمال الحقيقية . فلم تعد نقابة من النقابات بقادرة على تعديل لائحتهاون موافقة مندوبى المكتب وإن كانت جمعيته العمومية قد أقرت هذا التعديل . ويضغط المكتب على النقابات لكى تتبنى لوائح تحدد مالها من امكانيات كفاحية فى أضيق الحدود الممكنة . وكثيرا مايستعمل مكتب العمل سلاح التهديد بحل النقابة فقد اصدر المكتب انذاره بحل نقابة رؤساء ومساعدى المصانع لانها احتجت على ملاقاه عمال المحلة الكبرى من اسامات . وكان المبرر الذى قدمه مكتب العمل ان النقابة خرجت عن أهدافها بهذا الاحتجاج .

وقد ارسل المكتب الى جميع النقابات بالقطر المصرى خطابا جرم عليها سداد اشتراكاتها فى الاتحاد العالمى للنقابات ، أو أن تجمع أموالا تغطى مصاريف سفر مندوبيها .
ويصدر الى احدى النقابات أمر يمنعها من إقامة صندوق زماله لمصالح أعضائها ، إذ اعتبر المكتب أن صندوق ادخار أنسب لمصالح العمال .

وعند تعليق الأمر بارسال مندوبين لمؤتمر مكتب العمل الدولى الاخير ، استدعى مدير مكتب العمل بمصر رؤساء النقابات فى مقر ادارته (حيث يستطيع أن يجعلهم يشعرون بسلطاته على شكل أوضح) وذلك لكى يفرض عليهم تعيين « مندوبين » لايتق بهم النقابيون أى ثقة .
ويبذل مندوبو مكتب العمل قصارى جهودهم لإشاعة عدم الثقة بين العمال أزاء بعض المناضلين المخلصين لقضية الطبقة العاملة حتى يحل محلهم أشخاص معينون يخلصون للسلطات الرسمية .

وثمة أسلوب آخر يستعمله مكتب العمل ، ويضرب به عرض الحائط بأبسط المبادئ الأولية

للحرية النقابية وذلك بعدم الاعتراف بهذه النقابة أو تلك ، وأعمال مراسلاتها اهمالا تاما وكذلك سكاواها بل وحتى وجودها . فلا ينظر الى بعض التقارير التى ترسلها النقابة الى المكتب . ويلقى مندوبوها معاملة محطة لكرامتهم .. وعندما زار جون برايس مصر ، قام مكتب العمل بنفسه بتعيين الوفد الملّكف بمقابلته فى محاولة منه أن يخفى عن العالم الأوضاع الحقيقية للكادحين المصريين .. ويعجز التعبير أزاء موقف مكتب العمل فيما يتعلق بالإتحادات المهنية التى تجيز انشاؤها المادة ٢٦ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ وهذا نصها . « للنقابات المسجلة تسجيلا صحيحا أن تكون فيما بينها اتحادا يرمى مصالحها المشتركة . على أنه لايجوز أن تضم الاتحادات غير النقابات التى تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة واحدة أو صناعات تشترك فى انتاج نوع واحد من السلع .. ونص البند ٢٧ من نفس القانون بقول . يكون إنشاء الإتحادات وحلها طبقا للنصوص الواردة بهذا القانون فيما يتعلق بالنقابات وحلها ، ويكون لها مآل للنقابات من حقوق ومآل عليها من واجبات . »

إن المادتين المذكورتين أعلاه هما اللتان تنظمان انشاء الاتحادات . ومع ذلك فبسبب السياسة المعادية للعمال التى يتبعها مكتب العمل لم يقم اتحاد مهنى واحد فى مصر حتى ١٩٤٨ ويقدم مكتب العمل تبرير الموقفه حججا تكشف عن تحيز مديرى هذه المصلحة وسوء نيتهم . وتتضمن الحجة الاولى أن الامر الوزارى الخاص بهذا القانون لم ينشر رسميا . غير أن ذلك الأمر قد صدر فعلا فى الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٤٠ بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٤٤ والحجة الثانية التى يحتج بها مكتب العمل أن المذكره التفسيرية للقانون المذكور لم تعلن للكافة ، غير أن المعروف تماما أن أى قانون من القوانين لايعرض على البرلمان دون مذكرته التفسيرية التى تتخذ أساسا للمناقشة .

”روح وخل النقابة تنفكك”

وقد تبنى أصحاب الأعمال من جهتهم سياسة الاضطهاد المنظم أزاء العمال . فهم يعاملونهم أسوأ معامل ولايتربدون فى فصلهم لمجرد أنهم سجلوا أنفسهم فى النقابة . وهناك عمال عديدون وجنوا أنفسهم فجأة لايجدون قوت يومهم ، رغم أن القانون يحرم الفصل على هذا الأساس . وهناك أمثلة لاحصر لها ، ويكفى أن تذكر رئيس نقابة شركة فازيريفوى ، وسكرتير نقابة شركة النيل للملاحة ، ورئيس نقابة شركة اتوبيس القاهرة فقد فصلوا جميعا من أعمالهم

لأنهم دافعوا عن مصالح زملائهم العمال ، ولا تنسى شركة مياه القاهرة التى لم تتردد فى فصل جميع أعضاء مجلس إدارة نقابتها .

ويطول ذكر جميع الحوادث إذ أنه لا يمر يوم دون أن يدفع بعامل خارج مصنعه بسبب نشاطه النقابى ويقال له « روح خُل النقابة تنفك » لأنه أظهر روحا نقابية يجدها صاحب العمل غير مستساغة ، وكثيرا ما يغمر العامل بالسباب علاوة على فصله .

وفى كثير من الأحوال ، لا يعترف أصحاب الأعمال بالنقابات رغم أن عمالهم قد أسسوها طبقا للنظم القانونية . فيرفضون استقبال مندوبيهم ومناقشتهم خارقين القوانين الجارية .

ولولم يكن الكفاح اليومى الذى يشنه العمال المصريون دفاعا عن حقوقهم الشرعية ، لكانت الحركة النقابية المصرية . قد جرفت الجهد المشتركة ضدها والتى يبذلها أصحاب الأعمال والسلطات الرسمية .

مملكة أصحاب الأعمال

ماذا جرى بمصانع سيامى

تستخدم مصانع سيامى للغزل النسيج بالأسكندرية والقاهرة نحو ١٠.٠٠٠ عامل . وتلجا إدارة هذه المصانع الكبرى إلى وسائل استغلالية بالغة القسوة . فقد تفوقت فى فن إثارة الاشكالات الحقة . وفى أن تسحب بجميع الطرق المملكتن تصورها . المزايا التى حصل عليها العمال . ولذلك نرى كل يوم نزاعا يتفجر بخصوص الأجور وساعات العمل أو لوائحه . وأخر أزمة قامت ذهبت بحياة أحد العمال وتسببت فى إصابات عديدة . وهى تعود إلى محاولة إدارة مصنع الاسكندرية لتخفيض أجور العمال دون الاتفاق المسبق معهم على ذلك ، ورغم الغلاء المستمر فى أسعار الحاجيات الضرورية فقد الفت الإدارة العمل الإضافى وخفضت الأجور واتخذت إجراءات مختلفة أخرى ترتب عليها هبوط مايقبضه العمال يوميا إلى ربع ماكانوا يصرفونه من قبل . وعندما ثار العمال وأضرَبوا استدعى صاحب العمل البوليس فحاصرت قواته الكادحين معانق بسخطهم إلى الذروة لأن الإضراب كان سلميا ولم يعتدى العمال على الآلات أو المباني - وأثناء

الحالة المضطربة التي وقعت بعد ذلك ، أطلق صاحب المصنع عبد الحميد سبهاى النار من مسدسه الشخصى وقتل عمدا العامل محمود الدراجينى راضى ، كما أن رصاص البوليس جرح وأصاب عمالا آخرين بجراح ولم تسلم جثة الشهيد الى أهله الذين لا يزالون الى اليوم يجهلون مكان دفنه - إن هذه الأحداث والبؤس الشديد الناتج عن الأجور المنخفضة دفعت بالعمال الى زيادة توحيد صفوفهم ووضعوا شروطا لعودتهم الى العمل أهمها الاعتراف بالنقابة التى أسسوها أثناء الإضراب بهدف الدفاع عن أبسط حقوقهم الأولية ، تلك الحقوق التى طالما تجاهلتها المصانع منذ عشر سنين - وقف مكتب العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية والبوليس السياسى وجماعة الإخوان المسلمين الفاشية الى جانب صاحب المصنع ، ولكن هذا لم يؤد إلا الى زيادة تصميم العمال رغم الغاء ٤٢ من زملائهم فى غياب السجون .

ومازال العمال يطالبون حتى اليوم بمطالبهم . وهى عودة العمال الذين فصلوا بحجة انتمائهم الى النقابة والعودة الى الأجور التى كانت سارية قبل التخفيض الأخير . والغاء المحكمة الخاصة والسجن الخصوصى اللذين أنشأتها الإدارة داخل المصنع . وتحسين نظام العلاج الطبى وتنفيذ القوانين المتعلقة بحوادث العمل والأجازات المرضية رغم مايشوب هذه القوانين من نقص . وإيجاد سيارات خاصة لنقل العمال الى المصنع مما يوفر على العمال ٤ ساعات مواصلات يوميا لأن المصنع قائم على بعد ٤ كم من مساكنهم :

هذا مثال لما يلاقه عمال مصر فى ظل هذا الحكم الذى يعتبرونه عن حق حكم الاستعمار والشركات المساهمة

(الإضراب الكبير لعمال السكة الحديد بالسودان)

فى حوالى منتصف يوليو ١٩٤٧ ، اضطر عمال سكة حديد السودان التى تعتبر عظمه المركز الرئيس لها . اضطروا إلى الإضراب العام ، وقد ساندته إضراب تضامنى أعلنه جميع العمال السودانيين ، وكانت لعمال السكك الحديدية مطالب مشروعه هى الآتية : -

- أ - حرية تكوين نقاباتهم .
- ب - زيادة الأجور .
- ج - تحديد ساعات العمل .

والمعلوم أن السكك الحديدية السودانية مصلحة حكومية . وكان موقف الحكومة السودانية مخزياً آزاء تلك المطالب البسيطة ذلك لأنها استخدمت البوليس والجيش ضد العمال ، وكاد الوضع يتحول إلى مأساة لولا وساطة الأحزاب السياسية السودانية وعلى أثر هذا التدخل وعد السكرتير الإدارى للسودان (وهو بريطانى) أن يأخذ مطالب المضربين بعين الاعتبار ، فعاد العمال إلى أعمالهم منتظرين تحقيق وعده .

غير أن الحكومة أخذت فوراً فى تشتيت قادة عمال السكك الحديدية فى المناطق الجنوبية للبلاد مستخدمة وسائل التهديد والعنف . فلم يعد باقياً فى عطبرة اليوم غير واحد من هؤلاء القادة ، وهو الذى استطاع العمال أن يحولوا دون نفيه بفضل ما قاموا به من عمل جماعى فى هذا السبيل - وفى الأيام الأخيرة أعلن السكرتير الإدارى مشروعاً أطلق عليه اسم " مشروع ويلبى " على اسم كاتبه وهو مدير مصلحة السكك الحديدية السودانية . وقد تجاهل هذا المشروع أبسط الحقوق الديمقراطية . فتضمن تقسيم ورش السكك الحديدية إلى أقسام . على أن يمثل عمال كل قسم لجنة من خمسة أعضاء يتحتم أن يكون رئيسهم بريطانيا وسكرتيرهم معيناً من الإدارة مع انتخاب العمال للأعضاء الثلاثة الآخرين . وينص المشروع على تكوين لجنة مركزية من رؤساء جميع لجان الأقسام . والمفروض أن هذه اللجنة المركزية - المشكلة من بريطانيين دون غيرهم تتحدث باسم العمال السودانيين وتطالب بحقوقهم تماماً كأنها نقابة .

وينبغى التوضيح أن هؤلاء البريطانيين هم دائماً رؤساء الأقسام فى الورش . وإن مستواهم المعيشي يختلف تمام الاختلاف عن مستوى العمال السودانيين الذين يحصلون على أجر شهري يتراوح بين ٩٠ ، ٩٠٠ قرش فى حين أن أجور عمال السكك الحديدية بمصر تتراوح بين ٦٠٠ ، ٢٧٠٠ قرش (وتكاليف المعيشة تكاد تكون واحدة فى البلدين) والرواتب الشهرية لهؤلاء الموظفين الانجليز تتراوح ما بين ٤.٠٠٠ و ٦.٠٠٠ قرش إلى جانب المزايا التى يتمتعون بها فى بنود الاجازات والترقيات والتسهيلات فى العمل . ومن الواضح أنه يصعب عليهم الإدعاء بالتعبير عن شقاء العمال السودانيين .

ولم يكد مشروع ويلبى ينشر حتى أضرب عمال السكك الحديدية السودانية احتجاجاً يوم ٢٧ يناير ١٩٤٨ .. ثم مرت فترة طويلة جرت خلالها المفاوضات بين « اتحاد عمال سكك حديد السودان » الذى يمثل ٢٥.٠٠٠ عامل نظراً لعدم وجود نقابة ، وبين لجنة سميت « بالمستقلة »

وأقامتها الحكومة مشكلة أغليبتها من أصحاب أعمال .

وقد تمسك عمال السكك الحديدية بمطالبهم ، فقاموا بالإضراب العام فى نهاية الأمر يوم

١٦ مارس ١٩٤٨ ..

ولما كانوا واعين ما يترتب على حركتهم من مصاعب لاقتصاد البلاد وتموين مواطنيهم فلم يقرروا الإضراب إلا بعد أن ينسبوا من الوسائل الأخرى . وقد دام الإضراب ثلاثين يوما ، أثبت العمال فيها روحا فائقة من الانضباط والشعور بالمسئولية . إذ ابقوا على المواصلات الحيوية بالنسبة للسكان (١) محيطين بهذا الاستفزازات المستمرة من المصلحة والحكومة التى كانت تستهدف إثارة الرأي العام ضد المضربين . وعلى نقيض ذلك قامت حركة عظيمة بين الأهالى تأييدا لعمال السكك الحديدية ، فاضرب عمال المنشآت الأخرى يوما للتعبير عن تضامنهم ، وقامت مختلف فئات الناس بعديد من الحملات جمعت فيها التبرعات التأييدية ، كما تدخلت جميع الأحزاب السودانية لصالح العمال المضربين . .

ولكن الحكومة ظلت تتركب رأسها منكرا مطالب العامل البسيطة الاولى . فبعد ثلاثين يوما إضرابا يقرر العمال العودة إلى العمل حتى لايدفعوا بالأوضاع الاقتصادية للبلاد إلى وضع حرج ، وهم لم يحققوا مطالبهم بعد - غير أن أصرارهم وروحهم المحافظة على النظام ، والمساندة الإيجابية للنشطة التى تلقوها من جميع السكان - كانت أمور مطمئنة - وتسمح لهم بالنظر الى المستقبل فى ثقة .

تحرير ضباط البوليس

منذ مدة طويلة ، يسعى ضباط البوليس وموظفوه إلى تحقيق مطالبهم الاقتصادية . تلك المطالب التى ووعودها الحكومة مرارا بالاستجابة اليها دون أن تفى بوعودها أبدا ، وفى ١٥ يناير ١٩٤٨ الماضى هدد ضباط البوليس بالإضراب إذا لم تقرّر لهم الميزات المطلوبة ، غير أن تدخل الملك الذى وعدهم بدراسة أوضاعهم جعلهم يؤجلون قرارهم .

وفى ٥ ابريل كان السخط على سؤنية الحكومة قد زاد عن الحد ، فشنت جميع قوى البوليس فى القطر المصرى (جنودا وضباطا وموظفين) إضرابا عاما وذلك دون أن يكونوا قد قاموا قبل ذلك بالعملة اللازمة لإعداد الرأي العام الذى كان لايتق بالشكل عام فى جدية قرار رجال البوليس ، وعندما رأت الحكومة أن تقوى على جعل المضربين يتراجعون عن ذلك القرار ،

أمرت الجيش باحتلال جميع أقسام البوليس فى القاهرة والاسكندرية وكذلك النقاط الاستراتيجية . واستعمل الجيش القوة فى الاسكندرية ، الأمر الذى تسبب فى اضطرابات دامية قتل فيها عدد من رجال بوليس الحمارك - وفى القاهرة نظم الضباط مظاهرات كبرى ، لكنهم عندما رأوا أن جماهير شعبية ضخمة كانت تساندتهم وأن الجيش أخذ يطلق الرصاص على تجمعات الأهالى ، قرر الضباط العودة إلى ناديمهم معتصمين فيه حتى يحقنوا دماء المزيد من الشهداء ، فحاصروهم الجيش ٣٦ ساعة فى النادى ، وقطع عنهم المؤن والماء والكهرباء والاتصالات ، وجرت مظاهرات شعبية وفدية وعمالية يوميم كاملين تؤيد المضربين وتطالب بسقوط العهد ، وأضرب عمال مصانع النسيج بشبرا الخيمة تضامنا يوم ٦ ابريل . غير أن الحكومة حولت المدن الكبرى إلى معسكرات حصينة ، وكان الجيش بطق الرصاص باستمرار على المتظاهرين .

وأخيرا فى مساء يوم ٦ ابريل بدأ الجيش يطرد بالقوة الضباط المحاصرين فى ناديمهم ، وفى يوم ٧ منه كان أغلب الضباط قد عانوا إلى أعمالهم . وعدد كبير من الباقين فى السجون ، غير أن الحكومة لم تجرؤ حتى الآن على تقديمهم للمحاكمة ، خشية من آثار ذلك على الرأى العام ، ولذلك فقد اكتفت الحكومة حتى الآن بتشتيت الضباط الذين أضربوا فى المراكز البعيدة بالقرى ، منحت ترقية منضوحة للذين لم يتضامنوا مع الإضراب ، وكذلك لضباط الجيش الذين أظهروا كفاءة فى عمليات القمع .

إن القضية مازالت بعيدة عن الحل . ومازال رجال البوليس يطالبون بزيادة فى أجورهم ومرتباتهم .

ويجب الملاحظة أن رجال البوليس وموظفى هذه المصلحة ، ليس لهم الحق فى تشكيل نقابة تدافع عن مصالحهم الجماعية وذلك طبقا للقانون رقم ٨٥ الصادر فى ١٩٤٢ -

مرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦

بتعديل المواد ١٢٤ - ٢٧٤ - ٢٧٥ من قانون العقوبات فى شأن إضراب الموظفين

والمستخدمين العموميين وعمال المرافق العامة

مادة ١ : يستبدل بالمادة ١٢٤ من قانون العقوبات الاحكام الآتية :-

مادة ١٢٤ " اذا ترك ثلاثة عمال على الاقل من الموظفين او المستخدمين العموميين عملهم

ولو فى صورة استقالة او امتنعوا عمدا عن تادية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك او

صادر عن مكتب الأعمال النقابية - ١ شارع الباب الشرقى - القاهرة

مبتغين منه تحقيق فرض مشترك ، عوقب كل منهم بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة اشهر ولاتجاوز ستة أشهر وبغرامة لاتزيد عن خمسة جنيهاً ، ويضاعف الحد الاقصى لهذه العقوبة اذا كان ترك العمل او الامتناع من شأنه ان يجعل حياة الناس او صحتهم او أمنهم فى خطر او كان من شأنه ان يحدث اضطرابا او فتنه بين الناس او اذا اضر بمصلحة عامة ، وكل موظف او مستخدم عمومى ترك عمله او امتنع عن عمل من اعمال وظيفته بقصد عرقلة سير العمل او الاخلال بالنظام يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز ثلاثة اشهر او بغرامة لاتتجاوز عشرين جنيهاً ، ويضاعف الحد الاقصى لهذه العقوبة اذا كان ترك العمل او الامتناع من شأنه ان يجعل حياة الناس او صحتهم امنهم فى خطر او كان من شأنه ان يحدث اضطرابا او فتنة بين الناس او اضر بمصلحة عامة .

مادة ١٢٤ أ : يعاقب بضعف العقوبات المقررة فى المادة ١٢٤ كل من اشترك بطريق التمرىض فى ارتكاب جريمة من الجرائم المبينة بها ، ويعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة الاولى من المادة المذكورة كل من حرّض او شجع موظفا او مستخدما عموميا او موظفين او مستخدمين عموميين بايه طريقة كانت على ترك العمل او الامتناع عن تأدية واجب من واجبات الوظيفة اذا لم يترتب على تعريضه او تشجيعه ايه نتيجة ، فضلا عن العقوبات المنقمة ذكرها ، يحكم بالعزل اذا كان مرتكب الجريمة من الموظفين ، ويعاقب بنفس العقوبة كل من حبّذ جريمه من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ او فى الفقرتين السابقتين من المادة او اذاع عنها اخبارا غير صحيحة وذلك بايه طريقة من الطرق المنصوص عليها فى المادة ٣٧١

مادة ١٢٤ ب : يعاقب بالعقوبات المبينة فى الفقره الثانية من المادة ١٢٤ كل من يعتدى او يشزع فى الاعتداء على حق الموظفين او المستخدمين العموميين فى العمل باستعمال القوة او العنف او الارهاب او التهديد او التدابير غير المشروعة على الوجه المبين فى المادة ٣٧٥ من القانون . مادة ١٢٤ ج : فيما يتعلق بتطبيق المواد الثلاثة السابقة يعد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الاجراء الذين يشتغلون بايه صفه كانت فى خدمة الحكومة او خدمة سلطة من سلطات الاقاليم او السلطات البلدية او القروية او الاشخاص الذين ينشئون لتأدية عمل معين من اعمال الحكومة او السلطات المذكورة

مادة ٢ : يحظر على المستخدمين والاجراء الذين يقومون بخدمة عامة او بالخدمة فى المرافق العامة او يعمل بسد حاجة عامة ولولم يكن موضوعا لها نظام خاص ، ان يتركوا اعمالهم او يمتنعوا عنه همدا ، وتجربى فى شأن ذلك جميع الاحكام الجزائية بالمادة ١٢٤ و ١٢٤ أ وتطبيق

العقوبات المنصوص عليها فيما سبق على هؤلاء المستخدمين والاعوان وعلى المحرضين والمشجعين والمحبيين والمذيعين على حسب الاحوال .

مادة ٣٧٤ : يحظر على المتعهدين وعلى كل من يدير عملا او مرفقا من الاعمال العامة المشار اليها بالمادة السابقة ان يوقفوا العمل بكيفية تعطل معها اداء الخدمة العامة وانتظامها ، ويطبق عليهم وعلى المحرضين والمشجعين لهم والمحبيين والمذيعين العقوبات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ او ١٢٤ ا على حسب الاحوال .

مادة ٣ : يستبدل بالمادة ٣٧٥ من قانون العقوبات النص الاتي :

مادة ٣٧٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل القوة او العنف او الارهاب او التدبير او تدابير غير مشروعة في الاعتداء او الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الاتية : -

اولا - حق الغير في العمل

ثانيا - حق الغير في ان يستخدم او يمنع عن استخدام اى شخص

ثالثا - حق الغير في ان يشترك ولا يشترك في جمعية من الجمعيات ويطبق حكم هذه المادة ولو استعملت القوة او العنف او الارهاب او التدابير غير المشروعة مع زوج الشخص المقصود او مع اولاده ، وتعد من التدابير غير المشروعة الافعال الاتية على الاخص .

اولا - تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غوئه ورواحه

ثانيا - اخفاء ادواته او ملابسه او اشياء اخرى مما يستعمله في مزاوله عمله او متعه باية طريقة من استعمالها

ثالثا - الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله او بالقرب من اى مكان آخر يقطنه او يشتغل فيه ويعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يحرض الغير باية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة

مادة ٤ - على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في

وزير العدل

الجريدة الرسمية ١٤ اغسطس ١٩٤٦

فاروق

بامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء : اسماعيل صدقي

الى عمال مصر بمناسبة عرض القوانين الرجعية على البرلمان

صوت الامه ٤٨/٥/٥ من ٣

كان من نتيجة فشل الحكومة الحاضرة فى معالجة الاحوال السياسية والاقتصادية وضغط الغلاء المسعور على اغلبه ابناء الشعب ان هبت الجماعات والهيئات تطالب بتحسين احوالها وبتيسير معيشتها والسير فى طريق تحقيق العدالة الاجتماعية بما يكفل بنيان مجتمعنا المصرى على اساس سليم من رعاية الحقوق والواجبات . وبدلا من ان تساير الحكومة هذه الروح الطيبة وتحقق رغبات الشعب عمدت الى وضع هذه القوانين الرجعية الجائزة التى تحرم على الهيئات ابسط حقوقها من عرض شكواها ومايتعرضون له من عسف واضطهاد و تكاثر جميع القوى الاستعمارية والراسمالية ضدها حتى لم تبق هيئة واحدة فى مصر لم تجار بالشكوى وسق المصير .

ولكن الحكومة بدلا من دراسة الانواء الحقيقية التى تفشت اعراضها بين طبقات المجتمع وعلاجها على اساس علمى صحيح واحترام حق الحياة وحرية الفرد . عمدت الى استغلال كلمة الشيوعية فسنت القوانين لتحرم وتهدد كل من تحدثه نفسه بالمناداة بحق او الدعوة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين ابناء الشعب بالسجن والغرامة والتشريد .

وليس ادل على ذلك من ان مشروعي القانونين الفاشيين الظالمين المعروفين على البرلمان فى هذه الايام . والذان يحرمان على كل مواطن المطالبة بتحسين حاله وحال ابناء مهنته او يرفع صوته بنقد او تعليق او اشتراك او تشجيع لاي عمل مشروع او فكرة يستهجنها او يستحسنها ولاشك ان الهيئة العمالية التى اصدرت هذا البيان لعمال مصر وجميع الطوائف تشارك الحكومة شعورها ضد الحركات الهدامة والافكار الخطرة ولكنها تنبه الى انها يمثل هذه القوانين انما تزيد الدعايات الضارة قوة وانتشارا وتقضى على كل امل فى المطالبة بالطرق المشروعة التى وقفت القوانين الرجعية الجديدة تعترض سبيلها فى قوة وجهل ومنف - الهيئة تبين للعمال ان سريان هذه القوانين معناه استعباد العمال واذلالهم بحكم القانون لاصحاب الاعمال دون ان يكون لهم

حق الاعتراض او ابداء الرغبة فى اى تعديل لحالهم او تركهم العمل لاي سبب كان بل هى فى وضعها مخالفه للدستور والحريات التى كفلها لجميع المواطنين وإباح لهم حق الاضراب والامتناع عن العمل .

ان امه تعيش فى القرن العشرين لاتقبل باى حال من الاحوال ان يعيش ابناؤها فى جو من هذا الارهاب الفاشم لافرق بين شيخ ونائب وعامل وموظف ومستخدم واجير وحاكم ومحكوم ياعمال مصر ... ان القوانين المشار اليها بما فيها من الفاظ مطاطه وعبارات عائمة .. يبددان ماحصلتم عليه بجهدكم السنين الطوال وتضحيات زملائكم بالنفس والمال ويجعل منكم عبيدا مقيدين بالسلاسل والاغلال .

وستوالى الهيئة الاتصال بحضرات الشيوخ والنواب والجهات المختصة لمنع اصدار هذه القوانين التى تتعارض مع ابسط مبادئ الدستور الاساسيه

هيئة العمال المصريين

جريدة صوت الامة

١- /٥/ ١٩٩٤ ص ٣ بعنوان (عمال ٥٠ مصنعا من اضخم مصانع القاهرة والاسكندرية يستنكرون قانون مكافحة الاضراب والشيوعية ويؤيدون المعارضه الوطنيه)
- زار أمس مندبو ٤٩ مصنعا بالقاهرة وشبرا الخيمة وقدموا لها صورا من البرقيات التى بعثوا بها النواب حنفى الشريف وفكرى اباظه وعلى راتب وهم الذين عارضوا مشروعى قانونى الاضراب ومكافحة الشيوعه والى رئيس المعارضه بمجلس الشيوخ ونص البرقيه : " لما كانت كل مواقفكم السابقه معبره عن رغبات الشعب وضد كل اتجاه يراد به هضم حقوق الشعب والتنكيل به لجأنا اليكم الآن لنثقتنا فى ضمانتكم الحبه ان تقاوموا هذا القانون الجائر على حقوق طبقات الشعب عامه والعمال خاصة والذى لم نر له مثيلا فى الدول الاخرى والطبقة العامله من ورائكم تؤيدكم وتعضدكم .

ويعد ذلك امضاءات عمال المصانع الآتيه :

سباهى ١	سباهى ٢	سقال للنسيج	نيشان
لقاهرة	حمص ١	حمص ٢	أصوف

افريتو	النصر ١	النصر ٢	النصر ٣
الصوف مسطرد	داوود عدس	نومان	الجوت
النيل	كاسترو	الالياف	نقولا راغب

لطيف .

الشيلان	ميشيل الباسى	كاسم وقبانى	عوف
الزغل	سلامون	شوشه	بخورى
نونو بروخ الفرج	النسر	توفيق عدس	حمدى سليمان
السلوم	مانىكا	انطون شوشه	جورج اسود
انوار طويل	الديب	موريس عدس	المسله
المطرية	مارتن وقبانى	نصر تاجر حدائق شبرا	مصنع الجواهره

كما ابرقت لجنه عمال شركتنى الغزل الاهليه والمنسوجات بالاحتجاج على القوانين الرجعية التى تسنها الحكومة ويطالبون بانصاف الطوائف بدلا من كبتها ولجنه المصنع تطالب جميع الوطنيين والنقابات والعمال ان يعملوا على ايقاف هذه القوانين .

جميع المحتجين سواء فى القاهرة او شبرا الخيمة او الاسكندرية من عمال النسيج - ١/٥/٩٤٨ ص ٣ - (بلاغ الى النائب العام) من محمد محمد قراعه المحامى بصفته وكلا عن المقبوض عليهم . تعلمون سعادتكم ولاشك اننا طالما لجانا اليكم من الاجراءات التعسفيه التى تتخذ مع الوفديين من طلبه وشباب وعمال فى جميع المناسبات التى يخيل فيه البوليس السياسى ان امراً ماسيرتكب . ولان غدا اول مايو فقد سن البوليس السياسى حملة تصفيه وقام بالقبض على عدد كبير من طلبه الجامعة والازهر والمدارس الثانوية والعمال والى بهم فى سجون الاقسام دون ان توجه اليهم تهمة ما اللهم الا ان البوليس السياسى اراد ان يحبسهم حبسا وقائيا ومن الغريب ان تأمر النيابة بالقبض على اشخاص وتطلب حضورهم اليها فى نيابة الصحافة صباح الجمعة فيذهب هؤلاء الى النيابة فاذا بها عطلة رسمية . وبذلك يبيتون ليلة اخرى على ذمة التحقيق المزعم فى القسم ولما كان الامر قد تكرر مرارا وخاصة اليوم على صورة لم نعهدها من قبل . فقد رأينا ان نضع تحت نظرکم ما اتخذ من اجراءات تعسفية نكايه باغراء ينتمون الى هيئة معينة بالذات وفى جميع المناسبات . بناء على تعليمات القلم السياسى

ولما كانت النيابة هي المهيمته علي الحريات العامة وصيانة القانون من ان يكون اداة تشقى وانتقام من اشخاص لم يرتكبوا ولن يرتكبوا مايخل بالامن والنظام . فقد تقدمت بهذا البلاغ الى سعاتكم طالبا التحقيق مع رجال البوليس الذين طلبوا الي النيابة العمومية ان تأمر بهذا القبض التعسفى والحبس الذى لا مبرر له من القانون والمخالف للنصوص الصريحة الواردة فى قانون الجنايات والعقوبات والمناقض للحريات العامة المكفولة بالدستور وذلك صيانة لقدسيه الحرية الشخصية ومنعا من تكرار هذا العبث بها . على انه اذا رأت النيابة العمومية ان تحقق مع هؤلاء الافراد فلا بد من وجود تهمة معينة بالذات ومحدوده الوقائع لكى يتناولها التحقيق .

من اجل ذلك . فانى ارفع الى سيادتكم هذا البلاغ وابين به اسماء الاشخاص المقبوض عليهم في كل قسم من الاقسام المختلفة مع العلم بانهم جميعا قد قبض عليهم مساء يوم الخميس ٢٩ ابريل ١٩٤٨ ولم يحقق معهم الى الآن . مع مضى اكثر من ٢٤ ساعة علي القبض عليهم وايداعهم سجون الاقسام

قسم مصر الجديدة : الاستاذ مصطفى موسى - الشيخ محمد الحفناوى - الشيخ على صقر - انور مرزوق افندى

قسم السيدة زينب : امين بهنسى افندى - حسن عبد النبى - ابراهيم احمد مراد
قسم الوايلي : حسين الاسناوى افندى - حسين شريف - انوار لوقا - صلاح الدين محمود - احمد اسماعيل * - سيد امين * - انور يونس - ابراهيم على سلامة
قسم شبرا :

سعد مسيحه افندى - مصطفى محمد مصطفى * - سلام ابراهيم * - على محمد خليل
* محمد سيد احمد طاييل * - طه احمد محمد * عوض الباز .

* كل من عليه هذه العالمة من عمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها
- ١٤٨/٥/٢ من ٢ - اعلان حالة الطوارئ في الاسكندرية والقيص على كثيرين - حملة من ٢٥ من ضباط المباحث
والقلم السياسى طاعت الاجراء وقبضت على الكثيرين من المعروفين بميولهم الوطنية
- المرجع السابق - افرجت النيابة عن جميع المقبوض عليهم في القاهرة دون تحقيق مع اى منهم .

مكتب الأعمال النقابية

١- شارع الباب الشرقى - القاهرة

الحركة النقابية فى مصر

مايو ١٩٤٨

أين تقف الحركة النقابية ؟

بلغ عدد النقابات العمالية المصرية المسجلة رسميا لدى وزارة الشئون الاجتماعية طبقا للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢/٥٧٧ نقابة . ومن هذا العدد تم حل نحو ١٥٠ نقابة منها بقرار من وزارة الشئون الاجتماعية بمبررات مختلفة ، اكثرها هى : عجز النقابة عن الإبقاء على أكثر من ٥٠ عضوا يدفعون اشتراكاتهم بانتظام ، أو أن اجتماعات مجالس الإدارة أو الجمعيات العمومية لم تعقد فى الأجال المنصوص عليها من اللوائح . غير أن علينا ان نبحث عن الأسباب الحقيقية التى تدفع بالحكومة إلى حل هذه النقابة أو تلك فى الإضرابات الكثيرة التى تقع بصناعة معينة أو عن المسؤولية التى تحملها النقابة عن تنظيم هذه الإضرابات أو القيام بها ... وذلك لأن القانون يجبر النقابات على قصر نشاطاتها على الميادين الإجتماعية والاقتصادية ، غير أن هذا لا يحول دون أن تنكر وزارة الشئون الاجتماعية عليها مساعدة المتعطلين ، فى حين أن الوزارة تلزم النقابات بتنفيذ برنامج للخدمات الاجتماعية يخفف من الأعباء التى على أصحاب الأعمال ، مثل الإسعاف والعلاج فى احوال المرض الخ .

إن نشاط النقابات فى مصر كثيرا ما ينحصر فى الوساطة بين العمال وأصحاب الأعمال للمشاكل الفردية . وتكتفى نقابات عديده بان تحول إلى مكتب العمل - الذى يتبع وزارة الشئون الاجتماعية - شكاوى هذا العامل أو ذاك . وتحاول جاهدة أن تجد المكتب يوافق على الشكاوى . ورغم أن مكتب العمل موجود لكى يهتم بالمشاكل العمالية إلا - كما نزيها وجادا - غير أنه فى الحقيقة ، يقف دائما إلى جانب صاحب العمل . وهكذا تخضع نقابات عديده لقرارات مكتب العمل ، ولكن شمة حركة تبسو الآن بين النقابات للجوء إلى المحاكم . ورغم أن العمال يفضلون هذا الطريق لأنهم يثقون ثقة نسبية فى روح العدالة لدى القضاء ، ولأنهم يطالبون على العموم بتطبيق

القوانين التى لا يحترمها أصحاب الأعمال الإنادرا .

وأما المشاكل الجماعية التى تخص فئات عماليه فإن قسما من النقابات فقط هو الذى يهتم بها . وهى خاصة النقابات التى تجمع عمال منشآت واحده ، فى حين أن النقابات العامة التى تجمع العمال المشتغلين فى منشآت عديدة نادرا ما تهتم بالمشاكل العامة المتعلقة بعمال مهنة واحده ، نظرا لاختلاف ظروف المنشآت وقدراتها .

ورغم القمع المستمر الذى تلاقيه النقابات العامة من الحكومة فإنها تنتشر انتشارا سريعا فى مصر ويوجد منها نحو ٣٠٠ نقابة تجمع العمال من منشآت عديدة . وأغلب هذه النقابات فى الريف وعدد أعضائها محدود - ويجب الاعتراف بأن اقلية النقابات المصرية مازالت على العموم فى مرحلة المساعدة المتبادلة . ويكمن سبب ذلك فى النسبة الكبيرة من الأميين بين العمال . وفى الاضطهاد القاسى الذى يلاقيه القادة النقابيون الواعون ، وتحاول الحكومة دائما ان تشتتهم وأن تمنعهم عن العمل بجميع الوسائل . فالبوليس السياسى يطاردهم وأصحاب الأعمال يفصلونهم رغم أن المصنع معترفه بقدراتهم الفنية ثم يحاول البوليس إخراجهم من عضوية النقابة . ان نقاييينا . من امثال طه سعد ومحمود العسكرى ، مضطهدون بمثل هذه الوسائل .

ومن جهة أخرى تقف الحكومة فى وجه التركيز النقابى بجميع الوسائل . فهى تمنع تكوين الاتحادات المهنية والاتحادات العامة ، وتراقب عن كثب أى محاولة للتعاون النقابى وتحول دونه . فيتلقى البوليس ومكتب العمل وأصحاب الأعمال وتنظيم الإخوان المسلمين الفاشى على ابعاد العناصر الواعيه عن قيادة النقابات واستبدالهم بعمال مصر فى المنشآت القريبة من العمل والبوليس . ومثالا لذلك فقد اودع لبوليس فى السجن نحو اثنى مائة عامل من عمال مصانع شركة مصر للفضل والنسيج بالمحلة الكبرى استعدادا للانتخابات النقابية التى كانت ستجرى فيها . وتحولت المدينة إلى معسكر حربى طوال الأسبوع السابق للانتخابات وتمت الانتخابات للنقابة التى تجمع ٢٧٠٠٠ عضو تحت مراقبة مكتب العمل والبوليس وإدارة الشركة بحيث أصبح مجلس النقابة مكونا من موظفين خاضعين للشركة ولا يمثلون الجماهير العمالية بأية صورة من الصور .

وقد حاولت الحكومة القيام بنفس المناورة مع العمال السبعة آلاف بمصانع سبهاى للنسيج بالاسكندرية . ولما فشلت فى ذلك رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية الاعتراف بالنقابة التى انتخبها

العمال ، وطرد أعضاء المجلس النقابى من العمل والقى بهم فى السجون .
وفى الفترة الأخيرة اتخذ الهجوم الحكومى على النقابات صورة مشروع بقانون الإضراب .
وهو مشروع يستهدف عمليا أن تكون الطبقة العمالية مكتوفة الأيدى مستسلمة لطبقة أرباب
الأعمال . ويجيد القارئ نص هذا القانون بعد قليل . ومع ذلك فرغم الضغوط السياسيه
والاقتصادية الهائلة التى تخنق كادحيننا غير أن كفاح الطبقة العاملة المصرية يتسع إتساعا متزايدا
من أجل شروط معيشية أقرب الى الإنسانية .

ونرى الأدلة على ذلك فى النشاط المتزايد للنقابات والجمعامير العمالية فى أكثر الفروع
تركزا للصناعة مثل النسيج والنقل وصناعة السكر والبتروال الخ . وفى كثير من الأحوال يشهد
هذا النضال حمية حول المطالب الاقتصادية . الأمر الذى يختلف عن النشاط ذى طبيعة التعاون
المتبادل الذى نلقاه فى أغلب النقابات الصغيرة . وإن عمال مصانع الغزل والنسيج بشكل خاص
يخوضون إضرابا بعد إضراب سواء فى المحلة أو الاسكندرية أو شبرا الخيمة بوجه خاص .
وقدر عدد الإضرابات التى قامت فى هذه المنطقة وحدها ٥٥ إضرابا خلال شهر ابريل ١٩٤٥
مما دفع الحكومة إلى حل نقاباتهم .

لقد أثبت عمال شبرا الخيمة هؤلاء أنهم طليعة الطبقة العاملة حقا . ويرهنوا على وعى
سياسى فائق ..

ومن المظاهر الدالة على ذلك لجنة العمال للتحرير القومى التى أسسوها وحلتها الحكومة
فورا ، واشتراكهم النشط الفعال فى حركة إرسال مندوب مصرى إلى الاتحاد العالمى للنقابات .
وحملتهم من أجل ترشيح عامل فى الانتخابات البرلمانية السابقة . وإضراباتهم العديدة تضامنا مع
زملائهم بالمحلة الكبرى والاسكندرية .

وفى الأيام الأخيرة أضربوا أيضا فى يوم ٦ ابريل ١٩٤٨ تضامنا مع ضباط البوليس
الذين توقفوا عن العمل بسبب مطالب اقتصادية . وقد نظم العمال بعد الإضراب مظاهرة اتخذت
شعارا لها سقوط العهد العالى . ولم تتفرق إلا بواسطة وحدات الجيش .

وثمة قرينة أخرى على استيقاظ الجماهير ، وهى ان الشهور الأخيرة شهدت تحركا واسعا بين الفئات الكادحة غير العمالية مثل المهندسين والمدرسين والموظفين بل وضباط البوليس ، وذلك من أجل المطالب الإقتصادية ...
وتبينت تنظيماتهم (مثل النوادي والروابط) لأول مرة أساليب نضالية شبيهة بأساليب نقابات الطبقة العمالية . مثل الإضرابات والمظاهرات .. الخ .

حول مشكلة عمال المحلة

تحقيق عمالي بمعرفة

محمد يوسف المدرك

مندوب نقابات عمال مصر
بالاتحاد العالمي للنقابات

أكتوبر سنة ١٩٤٧

مشكلة عمال المحلة "

لقد ظهرت مشكلة عمال المحلة أخيرا كمشكلة قومية تجاربت اصدائها البلاد فتقط منذ أوائل سبتمبر ١٩٤٧ ، وكان ذلك على أثر حدوث الاضرابات التي وقعت بين العمال بشركة مصر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى وقوات البوليس والجيش حيث خسر الوطن ضحايا : قتلى وكذا جرحي كثيرين من العمال والإهالي ورجال البوليس .

كما أن العمل بمصانع الشركة قد تعطل وأربتك المقترة من الزمن وقد كتبت صحف البلاد جميعها في موضوعهم كتابات متباينة كما صدرت البيانات والتصريحات من جهات الاختصاص والشركة والعمال .

ولكن أغرب ما يلاحظ في هذا الموضوع هو تضارب البيانات وتعارض التصريحات بل وتناقضها . الامر الذي يوحى بالارتجالية التي تسود الموقف في جميع نواحيه .

وكان هذا مدعاة لتشويش الرأي العام وجعل ثبيان الحقيقة الخالصة من أصعب الامور . ولما كان واجبي يقتضي دراسة هذه المشكلة كأي مشكلة أخرى تتعلق بزملائي العمال لمعرفة وضعها الصحيح واستخلاص الحقيقة المجردة من كل هوى خدمة لقضيتنا التي أومن بعدالتها وقد فعلت ، لهذا أوتر أن اطلع الرأي العام في البلاد وعلى الاخص الرأي العام لعمال البلاد على تفاصيل الحالة بكل دقة كما تحققتها ، حتى تكون هذه الحقائق حقلا دراسة جديدة تحصل بالعمال الى اهدافهم السليمة في مشكلتهم العامة . ليس في الشك اني ساعدتها بل في جميع حقول العمل الاخرى بفضل دراسة التجارب على ضوء النوى المتصاعد بين كل عمال مصر .

أكتوبر سنة ١٩٤٧

محمد يوسف المدرك

مندوب نقابات عمال مصر

باتحاد النقابات العالمي

(أكبر مجموعة)

أن عمال شركة مصر للعزل والنسيج بالمحلة الكبرى أكبر مجموعة من عمال يظلها سقف مؤسسة واحدة في مصر ، وقد اثبتوا دأدما أنهم أكثر العمال اعتدالا مما جعل حامد بك العبد رئيس مصلحة العمل يفاخر بهم بقوله في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ على صفحات الاهرام : « وخاصة عمال المحلة هم أكثر مجموعات العمال حكمة وقطنة وتقديراً للظروف وحرصاً على مصلحة بلادهم »

فإذا عرفنا لهذا التصريح من قيمة ، راعنا أيضاً ذلك الواقع الملموس الذي هو أن نقطة الحراسة الدائمة لمصانع المحلة التي تحوى أكثر من ٢٦٠٠٠ عامل لا تتكون الا من اثني عشر نفراً لاغير طوال هذه المدة من تاريخ الشركة تحققنا من عمق هدوء هذه المجموعة الضخمة ودفعنا هذا التسائل : أذن ماسر هذا الانفجار الأخير ؟

يقول سعادة مدير مصلحة العمل وتشايعه في هذا القول ادارة الشركة وهيئة مجلس ادارة النقابة بالشركة أيضاً « أن لابد من يد دخيلة على عمال المحلة قد لعبت بهؤلاء العمال الوادعين فائثارتهم جميعاً حتى انفجر هذا الانفجار الأخير »
إلا أن الواقع يقرر الحقائق الآتية : -

أن عمال الشركة وتعدادهم لا يقل عن ستة وعشرين الف عامل مختلفى الحالات والاضاع يستحيل على أي يد دخيلة مهما أوتيت من القدرة أن تجمع حولها هذه الجموع الهائلة جداً دون أن ينكشف أمرها لعيون الشركة ومديريها ورؤسائها .
ولعل قولهم الثانى نعم الثانى لأنهم يحسون بضعف القول الأول أكثر غرابة ، فهم يقولون

« إن الاثنى عشر مساعداً المفصولين هم الذين اندسوا بين العمال اثناء دخولهم ، ثم اخنوا يحرقون للعمال في قراءة (لائحة الجزاءات) تحريفاً أثار العمال ودفعهم الى هذا الانفجار العنيف وهذا أيضاً قول لايقوى على احتمال النور .
ولكن تعليل هذا الحادث يقف ويصبح في غير حاجة الى تبرير (يجب أن) يكون تبريراً

لايمس العلل الاولى والدوافع الحقيقية مادام قد جد فى الجو حادث جديد ، يمكن أن يعطى أهمية أكبر من الحادث الأول .

ولوصح ما قيل عن تدخل خارجى عن بيئة عمال المحلة انفسهم لوقف هذا التدخل بعد انكشافه لهذه العيون الظاهرة ولوصح أن مبعث الثورة تحريف قراءة لائحة الجزاءات لخدمت ناراها . ولكن الحادث الثانى كان دليلا على أن حركات عمال المحلة بحافز ذاتى ووليدة الام والام .

الإضراب الثانى

إن الشركة هى التى أقفلت أبوابها (وأقرت مصلحة العمل هذا الاقفال) ثم فتحت أبوابها ، فعاد العمال فى منتهى الهدوء وبعد وعود متكررة من الشركة ومصلحة العمل . ولكن العمال أحسوا أن الشركة قد تكصت وعدها وعدهات عن عهدا ، مما دفع العمال الى التوقف عن العمل وهنا أسرع مدير مصلحة العمل للتدخل وبذل الوعود ، وعاد العمال الى العمل ولكن سرعان ما عدلت الشركة أو أصرت على رأيها مما دفع بالعمال الى التوقف مرة أخرى ، وهنا أخرج العمال من المصانع بقوة الجيش بعد أن قطعت عنهم المياه والنور ، والذي يجب أن نسجله بكل فخار لعمال المحلة ، أنهم فى الحادثين ورغم كل استفزاز لم يعملوا على تخريب آلات الانتاج أو خاماته . وسنأتى على بيان ذلك بعد .

إن الموقف الأخير من العمال كان وليد عدول الشركة عن وعدها وعدم احترامها لقرار مدير مصلحة العمل ، وكان دون شك موقف مبنى على مطالب محدودة أمكنهم إعلانها أثر اخراجهم من المصانع بل وأثناء توقفهم عن العمل .

وقد أقرت مصلحة العمل عدالة هذه المطالب لدرجة أنها أعلنت بالصحف موافقتها على حل مجلس ادارة النقابة الحالى لعدم تمثيله الصحيح للعمال ، إلا أنها رغم هذا القرار أعلنت أنها لن تشرع فى النظر فى تنفيذ هذه المطالب العادلة إلا اذا عاد العمال الى عملهم .

وهنا عادت الشركة الى قفل ابواب المصنع فى وجوه العمال مالم يوقعوا على تعهدات بالخضوع للنظام وطاعة الرؤساء ، وأقرت مصلحة العمل هذه البدعة التى لاقيمة لها ولا معنى . لأن احترام النظام طاعة الرؤساء أمور مفروضة ومعروفة ، وحذف ما هو معروف جائز إلا أن

بدعة التعهدات هذه بدعة قديمة لمصلحة العمل نفسها سبق أن نزلت بها في شبرا الخيمة ولذلك كانت مصلحة العمل هي التي اعلنتها على لسان سعادة مديرها في ٢٣ / ٩ مع تعهد آخر من الشركة بأن لايفصل أى عامل مالم تقتنع جهات الاختصاص (مصلحة العمل) بالاسباب المسوغة لفصل وأخيرا هاهم العمال يعودون الى أعمالهم في منتهى الهدوء ولكن الشركة قد فصلت ٣٠٠ عامل بدعوى أنهم هم المحرضون على الاضراب الأخير كما نشر بالصحف ويهمنا وقد عاد العمال إلى عملهم ، أن نذيع الحقائق المستخلصة من بين سطور البيانات والتصريحات

الانفجار الأول

وإنما اسمية انفجارا لانه جاء وايد كبت مستمر لضغط الشركة على عمالها ، وإلى الرأى العام وصفا موجزا لمعاملة ادارة الشركة لعمالها .

مصاريف التعيين

يدفع كل عامل يلتحق بخدمة الشركة مبلغا لا يقل عن ٥٩ قرشا وبيانه .

٢٥ قرش ثمن ينطلون للعمل

٨ قروش ثمن فيش وتشبيه

١٦ قرش ثمن بطاقة

وهذا المبلغ يتكرر دفعه كلما قيد اسم العامل من جديد ، اعنى إذا تصادف وفصل عامل

ثم اعيد التحاقه وهذا كثير الحدوث ولوبعد اسبوع أو شهر التزم بالدفع من جديد !!!

نظام الاجور والعمل

تتقاضى الغالبية العظمى من عمال الشركة أجورها على نظام الإنتاج ، وقد أصبح العمل

في عتابر النسيج ، وأن يعمل العامل على أربع أنوال بعد أن كان يعمل على تولين فقط ، ومع هذا فقد هبط متوسط الاجور عما كانت عليه ، والسفر في ذلك أن الشركة تضيف لحسابها من انتاج كل عامل قيمة ربع الانتاج دون أن تدفع عليه أجراً ما !! أما نظام غرامات الفرز بما فيه من بنود ثلاثة فهي كفيلة أن تضيق على العامل اكثر من الربيع الثانى خصوصا وان الواضح منها هو انقاص الاجر لانتبيه العامل الى خطئه .

لهذا يشعر العامل انه رغم الجهد المضاعف المصنئ لايتحسن دخله ذلك لهبوط سعر الحاية

بنط من ١٣٥ مليم الى ١٠٥ ومن هنا جاء مطلب العمال بالعودة الى العمل على ماكينتين ، لانه

فى هذه الحالة يكون أشد أُنْتَبَاهَا الى حالة القماش وسلامته مع الجهد المتوسط .
ومكذا ايضا قد تضاعف الجهد بين عمال الغزل فأصبح العامل يعمل على وشين بدل وش واحد .

ولعل الشركة قد فاتها أن المشجع الاول لائى عامل على مواصلة الجهد وبذل النشاط هو الحصول أجر أعلا ، خصوصا وأن غالبية العمال لا يعرفون كيف يحاسبون على عملهم أو كيف يقدر أجر انتاجهم ، فاذا راوا اضخامة الجهد وضالة الاجر حز هذا فى نفوسهم وشاع التذمر فى قلوبهم .

وفوق هذا فان خصومات تخصم منه دون ان يعرف منها شيئا وذلك مثل تذاكر السينما أو الحفلات الترفيه التى لا يستمتعون بها هم أو دون ان يحصلوا على التذاكر نفسها ، ثم اثمان كويونات القماش التى تخصم منهم دفعة واحدة دون علمهم ودن طلبهم أو معرفة حاجتهم باعتبارهم هم فى هذه الحالة مشتريين ورغم ما فى هذا من مخالفة للمادة ٩ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ونصها « ليس لصاحب العمل أو متعهد توريد العمال ان يلزم عماله بشراء اغذية أو بضائع مما ينتجه »

فما بال الشركة تخصم الثمن كما يحلو لها ، ثم تصرف للعمال قماشاً من الذى سبق ان خصمت من اجورهم مايزيد على ثمنه فكأن العامل فى هذه الحالة يدفع الثمن مرتين أو اكثر .

فأين بالله النقابة ! بل أين بالله مصلحة العمل وهذه المخالفة ! وهناك خصومات اخرى تسمى خصومات التأخير ، وهى خصومات تعسفيه وذلك ان العمال يدخلون من ابواب الشركة الخارجية قبل موعدهم المحدد بعشرة دقائق ، فهذه الدقائق العشرة من حق العمال لامن حق الشركة فليس لها عرفا أو قانونا ان تخصم على التأخير فى هذه الدقائق العشرة اى خصم مهما كان تافها .

خصوصا وان هذه الخصومات لها اثر اكبر من قيمة الخصم ذاته لانها تحمل فى طياتها حرمان العامل من مكافأة الانتاج ومعنى هذا ان تأخير ثلاث دقائق من الدقائق العشرة التى هى من وقت العمال تسبب للعمال غرامه تصل احيانا الي خمسين قرشا ؟

صرف الاجور

إن عمال الشركة بعددهم الضخم يصرفون أجورهم من اثني عشر شباعا فى بضع ساعات ! أما حضرات الصرافين وغطرستهم وأمانتهم الزائدة عن الحد فى يوم الزحام فلها دورها الخطير ، ولكن هناك حضرات الخفراء بعصبيهم الغليظة وكرايبجهم الطويلة ومحابتهم

لبليدياتهم وتقديمهم فى الصفوف بمالهم من سلطان ونفوذ فيخلقون الفوضى ثم يستعملون اسلحتهم المذكورة فى أجسام وجباه العمال المتعبه المكسوة من العمل ، هذه المعاملة السيئة لليد العاملة كان من الممكن للنقابة لو أنها نقابة من صميم العمال ان تتلافها بأبسط الحلول .

خصوصا وأن العمال يستلمون شيكاتهم فى عنابر العمل دون شغب أو فوضى ، ولست أدري لم تحرص الشركة على هذا النظام العتيق ، وكان فى الامكان أن توزع الظروف بدل الشيكات وعلى طريقتها فيتم كل الصرف فى منتهى الهدوء ولايضيع على عامل « شيكه » او يصاب العامل بكرباج أو يمزق لآخر ثوبه .

شئ من الرعاية لكرامة العمال وإنسانيتهم تهدى المسئولين الى اختصار الوقت والابتعاد عن مواقف الفوضى .

ومن مواقف الفوضى أيضا التى تختلقها الشركة استهانة بالعمال صرف القماش المدفوع الثمن مرتين كما اسلفنا ، إذ يصرف للعامل قماشاً دون إختياره أو تقدير حاجته أو تقدير صلاحيته وهنا تنقلب الغاية من هذا العمل الذى لم يفكر فيه إلا ايام أزمة القماش ليكون مساعدة للعمال فاذا به يصبح طريقا لاستغلالهم وانقاص اجورهم بتوزيع (الكرتة) بثمن مضاعف وبالقوة .

وتجربنا هذه الحالة الى حالة شبيهة به لما فيها من استهانة بمصالح العمال هي : -

ملابس العمل

قلنا قبلا ان الشركة تتقاضى ٢٥ قرش ثمنا لبنتلون العمل ولتوضيح مسألة بنتلون العمل نذكر ان العمل فى المصانع الميكانيكية يحتم على العمال أن يكونوا بملابس خاصة وقاية لهم من الأصابات ، وقد جرى العرف أن تكون ملابس العمل الخاصة به علي حساب الشركات ونضرب بذلك مثالا ماتفعله شركات النقل جميعها من صرف ملابس العمل لعمالها وكذلك غيرها من الشركات الأخرى ، ولكن شركة المحلة وحدها فرضت على عمالها أن تدفع ثمن الملابس التى اقتصرت على (بنتلون) وقدرت ثمنه ٢٥ قرش صاغ وأن تصرف لعمالها بنتلون على هذا النظام كل ستة شهور ، وطبعاً تتولى الشركة خصم هذه القيمة فورا ، هذا كلما حل الموعد ، أما صرف البنتلونات نفسها فلا يخضع لمثل هذا النظام الدقيق فقد يمضى ثلاثة شهور أو أكثر قبل أن تتكرم الشركة بتوزيع البنتلونات !

فاذا عرفنا ان البطلون لايتحمل اطلاقا مدة الستة شهور المقدرة نصل الى أن المدة التي تزيد على الستة شهور لايمكن أن ينفع فيه هذا البطلون للاستعمال مايضطر العامل الى استعمال ملابسه العادية وعند هذا يتعرض المسكين لعقوبة الخصم التي قد تصل الى حرمانه من اجر يومه .

أليس معنى هذا كله محاولة انتقاص أجر العامل بأى شكل .

وسائل الوقاية

لعل شركة مصر بالمحلة كانت أولى الشركات التي أذاعت على الملا بكل وسائل الدعاية أنها قد جهزت مصانعها بكل الآلات الحديثة التي تقى عمالها خطر أمراض المهنة من الاجهزة الحديثة التي ترطب جو المصنع وتطهره من الغبار والزغباء ولكننا مع الاسف نقرر ان هذه الاجهزة قد وضعت فقط للزينة والدعاية لأنها رغم عدم وفائها بالغرض المطلوب فهي دائما معطلة والعمال يتحملون من الغبار والزغباء ما هو كفيلا بتحطيم حياتهم الشابة الفتية .
وهكذا جميع وسائل الوقاية من أخطار العمل أو أمراض المهنة .

العلاج

حتم قانون عقد العمل الفردى على جميع المؤسسات أن تعنى بعلاج المرضى من عمالها ، مادة ٣٤ على صاحب العمل ان يوفر للعمال وسائل الاسعاف الطبيه فى المؤسسة .
وإذا زاد عددهم عن مائه يجب عليه أن يعهد الى طبيب بعياذتهم وعلاجهم فى المكان الذى يختاره صاحب العمل لهذا الغرض وان يصرف لهم الانوية اللازمة لهذا العلاج بغير مقابل .
ولكن شركة المحلة لم تقم بهذا الالتزام ، خصوصا نحو العمال ، وقد حاولت النقابة أن تقوم هى نيابة عن الشركة بعلاج بعض الحالات على حسابها سترا لمخالفة الشركة ولكنها بهذا حملت العمال مايجب على الشركة قانونا ، ونظرا لأن جهود النقابة فى هذه الحالة شكلية بحتة كان أثر تأخر الحالة الصحية ياديا على وجوه العمال فى جميع عنابر العمل .
ونظرة عابرة الى وجوه الغالبية العظمى بين عمال الشركة تقنعك تماما بتفشى مرض البلاجرا بينهم المسبب عن قلة الغذاء لضعف متوسط الاجور عن مقومات الحياة ، وذلك رغم الوجبة التى يقال أن الشركة تتكلف بنصف مصاريفها للعمال .

ثم دليل آخر على صحة ما أقول من أقوال سعادة مدير الشركة في إحدى تصريحاته للصحف « أن حوالي ألفين عامل يتعطلون يوميا عن العمل » فهذا القول وإن ساقه سعادة المدير ليصل منه الى نسبة الاهمال للعمال فواقع الحياة يخالف ما يذهب إليه ولكن العذر الصحيح أن هؤلاء المتخلفين هم مرضى أقعدهم عن مواصلة العمل هزال البدن من ضعف الغذاء .

بل أن هذا التصريح بالذات دليل على فساد وقاية الحالة الصحية للعمال مع العلاج الصوري الذي يظل به العامل يغالب الضعف والضعف يغالبه حتى يسقط آخر الامر حصر يعافى معترك القوت .

أن هذا التصريح الذي أدلى به سعادة حمدي بك لجريدة الاساس شاهد مدل على عدم اهتمام الشركة بصحة العمال .

معسكرات العمال

ولذلك قد حاولت الشركة ان تعالج مسألة تأخر العمال يوميا لاعتن طريق تقوية صحتهم بامدادهم بمقومات الصحة من غذاء وأجر كاف وعلاج شاف ، بل فكرت في مساكن للعمال لتضرب بهذا اهداف ثلاثة .

الاول : حصر عمالها في معسكرات خاصة بها وتحت سلطانها ورقابتها .

الثاني: ابعاد عمالها عن قراهم وبلادهم والجو العام في الوطن الواحد .

ثالثا : ايجاد نظام التمييز على اساس رضا الشركة وليس على قدر امكانيات الفرد .

لهذا كان وضع وتصميم هذه المساكن اقرب شيها بنظام السجون والليمانات إن لم يتأخر عنها مرحلة تاريخية .

فكانت مساكن العزاب أشبه بعنابر السجون والسجون المزبوجة أما مساكن المترجمين العاديين فهي دون مساكن عمال الدريسة بمراحل . قد راعى مهندسها البخل بالشمس والهواء على ساكنيها .

هذا هو ماكشف الغرض من إيجاد هذه المساكن في مكان بعيد عن البلد وبين أسوار ا وعلى هذا الرسم الذي لايتصل بالتقدم الاجتماعي بأي نسب .

الاجازات المرضية

والذى يؤكد عندنا إعمال الشركة للالتزام علاج صحة العمال النظام المتبع من الشركة فى مسألة الاجازات المرضية .

فقد أصبح مقررا فى اذهان العمال أن حضرات أطباء الشركة موصون أن لا يصرحوا لعامل بأكثر من الثلاثة أيام كأجازة مرضية ومهما كانت حالته الصحية ، ثم درجت الشركة بعد ذلك على اعتبار هذه الايام الثلاثة لا أجر لها ! لم ؟ لا أدرى ، وكيف سكنت القابة على هذا ؟ ايضا لا أدرى .

فاذا راجعنا نص المادة ٣٥ من قانون عقد العمل الفردى وهو : -

« على صاحب العمل أن يدفع للعامل الذى يثبت مرضه نصف أجر اثناء مدة انقطاعه عن العمل لهذا السبب ، بشرط أن لاتزيد المدة التى يدفع عنها نصف الأجر المذكور عن ٣٠ يوما فى السنة »

وجدنا أن الشركة قد خالفت القانون وتستمرت هيئة مجلس ادارة النقابة على هذه المخالفة حسب العادة .

الرفق

إن الفصل من العمل كلمة سهلة بالنسبة للعمال يملكها كل رئيس أو مدير فى العمل دون تحقيق أو معرفة الاسباب فليس هناك أي ضمانات للعمال فى عملهم ولعل مما يثير الدهشة ويغرق فى العجب ان تسمع ان سعادة المدير بل استغفر الله نائب سعادته إذا مر يوما بالعنابر كان جزءا كل من يقابله الفصل دون تحقيق طبعاً فمن كان يصلى يفصل ومن كان ينتظر ان يتناول من زميله عملاً ومن كان على ضرورة يفصل وهكذا وهكذا .

الخصومات أو الغرامات

عرفنا فيما سبق بعض الخصومات التى تستقطع من أجر العمال ونحب هنا أن نوضح أنواع الخصومات عموماً ، فلا شك أن الخصومات نوعين : نوع تأديبى كخصومات التأخير فى المواعيد أو لبس قبقاب أو حمل صحيفة أو لبس جلباب الى آخر هذه الانواع التى لا حصر لها وهذه هى التى يجب أن تخضع لللائحة معينة تسمى لائحة الجزاءات .

وهناك نوع آخر من الخصومات هى التى أشرت اليه سابقاً باسم خصومات الفرز وهى

عادة لاتخضع لنظام وأن كانت الشركة كانت قد أعدت لها بنوداً هي :-

بند أول خمسة قروش

بند ثانى عشرة قروش

بند ثالث عشرون قرشا

ولكن هناك حالات لا يخضع فيه الفراز لبنود أو على الأرجح هناك عمال يعاملون بمعاملة شاذة فيصل الخصم الى جنيه واثنين جنيه .

ثم ليس لأى عامل فى أى حالة من حالات الخصم ان يتظلم لأن من يتظلم يضاعف عليه العقاب .

لان الغرض من الخصم ليس لفت النظر كما قلت ولكنه انقاض الاجر هذا ولسنا ندرى أن كان لدى الشركة نظام صندوق الغرامات أم لا ، لأن علم هذا عند مصلحة العمل وربما عند النقابة ايضا أما العمال أصحاب هذه الحقوق فليس لهم الحق فى معرفة ذلك رغم نص القانون .

الوفـر

ضج العمال أخيراً من أن هناك سياسة مرسومة فى الشركة للتخلص من أكبر عدد منهم نظراً لتفكير الشركة فى استبدال أنوالها الحالية بانوال اتوماتيكية ، تجيب الشركة على ذلك بأن الناحية العملية لمنطوق هذه الشكوى لايتفق مع المنطق نظرا لما يتطلبه هذا الاستبدال من وقت طويل فليس من مصلحة الشركة أن تعطل اعمالها الآن ولم تستعد بعد بالالات الحديثة .

ولكن العمال يلمسون عمليا سياسة تعنى مايذهبون اليه من القصد الواضح فى تغيير عدد كبير من العمال ، لهذا اضطروا الى تعليل هذه السياسة بانها سياسة ترمى الى التخلص من العناصر القديمة لاحلال جديدا محلها ويدلون على ذلك بأن هذه سياسة قديمة للشركة فقد كان بين عمالها قديما طائفة كبيرة من خريجي المدارس الصناعية ولكنها تخلصت منهم جميعا وكانت آخر دفعة التى فصلهم فى أواخر أغسطس ٤٧ ، وأن الشركة ما أعدت بسم التمرين الأولى تحت يدها إلا لتموين الشركة أولا بلول العمال لجدد بدل الذين فصلهم لاقدميتهم .

ويردون على نقض الشركة لهذه الدعوى بأن الشركة يهملها فى المكان الأول وحتى قبل جودة الإنتاج الضغط على الأجور أو الاحتفاظ بها فى منسوب ضئيل أقل من تكاليف المعيشة العادية .

مكافأة الإنتاج

لهذا لا ترى أى تحسين فى أجر العمال القدماء إلا عن طريق ملتوى وقد أن يصل اليهم منه أى ثمرة لأن أقل خصم بسيط كفيف بأضاعته عن مدة كاملة .
تعطى مكافأة الإنتاج للقدماء من العمال أى بعد قضاء مدة معينة وتزداد هذه النسبة تبعا لتقدم المدة ، ولكن هذه الزيادة معرضة للضياع المستمر كما بينا فيما سلف .
هذه المعاملة هى التى جعلت العمال فى ثورة مكثومة على أهبة الانفجار ، وهذا ما حدث فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

لائحة الجزاءات

اجمعت كل الصحف وكل المصادر أن السبب المباشر لانفجار ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ راجع الى تعليق لائحة الجزاءات ثم الى قراءتها محرقة
والواقع أنه لولا مايلمسه العمال فى كل تصرفات الشركة معهم ما أمكن أن يصدقوا تحريف القراءة لو حصل ، ذلك على فرض أن لائحة الجزاءات هذه كما قال المدافعون عنها :-
مصلحة العمل ، النقابة ، ولا الشركة ، فى مصلحة العمال ، ولكن إيمان العمال لسوابق تصرفات الشركة نحوهم وكما يحسون فى معاملة كل موظف ورئيس ومدير من احتقار ومهانة جعلهم على استعداد لقبول كل ما يقال ولو كان غير معقول ، ثم ما بال مصلحة العمل والشركة والنقابة قد سكتوا عن نشر هذه اللائحة بالنص للتدليل على فساد ماذهب اليه العمال أو جماعة المحرفون على الأقل .

ولقد طلبت الى سعادة مدير الشركة أن يتنازل ليرسل الى صورة من اللائحة لاقتنع بأى الوجهتين ولكن سعادته لم يتنازل طبعاً بالرد على أمثالى ، وماغاييتى الا المصلحة العامة فى صميمها فلو وصلتني اللائحة لقلت رأيت المحاييد فيها .
ولكنى حتى الآن مقتنع بأن اللائحة لم تكن على مايرام . والا لتعجلت إحدى الهيئات الثلاثة بإذاعتها على الرأى العام .

ابن لائحة العمل

نوع غريب من انواع احترام القوانين ، أم هم يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعضه .
أن مصلحة العمل ومجلس إدارة نقابة الشركة قد لوحتا فى بيانتهما أن لائحة الجزاءات

هذه جاءت تنفيذاً لقانون عقد العقل الفردي

ونحن كعمال يهمنا جداً وقبل أى انسان آخر أن يشرع أصحاب الأعمال فعلاً فى تنفيذ القوانين وقد بحث اصواتنا في المطالبة بذلك .

أما اذا نظرنا إلى لائحة الجزاءات هذه لوجدناها في القانون عمل ثان لعمل أول واجب التنفيذ قبلاً ، فما السر فى اغفال الأول والأهم صاحب الأولوية في النص القانونى وهو لائحة العمل وهذا هو نص المادة ٢٦ من قانون عقد العمل .

« على كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملاً فأكثر أن يضع لائحة »

« لتنظيم العمل ومعاملة العمال فى مؤسسته ، وعليه كذلك أن »

« يضع لائحة الجزاءات وشروط توقيعها »

« يشترط لنفاذها ألا تعترض عليها مصلحة العمل خلال خمسة وأربعين يوماً من تقديمها

اليها »

فالقانون يطلب بكل صراحة والدرجة الأولى أن يضع صاحب العمل لائحة لتنظيم العمل ومعاملة العمال من حيث نظام الأجور والعلاوات الدورية والترقيات الى غير ذلك ثم قال . وعليه كذلك أن يصنع لائحة الجزاءات .

فاين بالله عليكم لائحة نظام العمل ومعاملة العمال أين هذه أولاً وقبل لائحة الجزاءات وماذا بهم ادارة الشركة وبصفة أولية ان تعكس الوضع القانونى فتضع لائحة الجزاءات أولاً وقبل ان تفكر فى نظام العمل .

وهل ليس لمصلحة العمل أن تسأل عن وجود لائحة العمل قبل ان تفحص وتقر اللائحة الثانية . فاذا اعتذرت مصلحة العمل فما عذر مجلس النقابة الذى راح يهمل للائحة الجزاءات ، ألم يطلع على نصوص القانون ليدرك ان الشركة قد اغفلت الجزء الأهم فى المادة وهو الذى يتعلق مباشرة بمصالح العمال التى هى هدف كل مجلس ادارة أى نقابة .

انفجار وليد الظروف

لقد حاول الكاتيون عن عمال شركة المحلة فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ إيجاد اسباب مباشرة له ، بينما اغفلوا تسلسل الحوادث الطبيعى الذى تسوقه هنا من حاصل جمع ازمة الحوادث المنشورة فى الصحف .

فى صباح يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ قصد عدد من العمال المفصولين مركز المحلة ليعرضوا شكواهم على مأمور المركز الذى وعدهم بالتدخل (ولم يعلم هؤلاء بتعليق لائحة الجزاءات) لأنهم لم يكونوا بالمصنع فلما وعدهم المأمور بالتدخل عانوا الى الشركة وانتظروا عزته امام مكتب التعيينات وفعلوا حضر عزته ومعه قوة من البوليس ودخل عزته وقابل المسئولين فى الشركة وكان قد علم بلائحة الجزاءات وحاول المستطاع لتهديئة الحالة ، ولكن اصحاب الشأن فى الشركة لم يقبلوا رأى عزته فخرج ولعله غير راضيا ، وفعلوا انسحب عزته ومن معه .

ولعل العمال قد فهموا عدم نجاح مسعاه فآخذوا يهتفون ضد موظفى الشركة وكانت الساعة تخطت الثانية ووقعت مسئولية حفظ النظام على ضباط المصنع بعد انسحاب المأمور وخشى هذا الضابط ان يخرج الوردية والعمال على هذه الحالة فأراد اخراجهم من سور الشركة بأي ثمن وهناك أخرج مسدسه للتهديد . ولكن هياج العمال لم يخف وأشار له أحد العمال أن لا يستعمل النار فآثارته هذه الاشاره من العمال فاطلق رصاصة أصابت ذلك العامل فاشتعلت الثورة كان هذه الرصاصة هي مشعل الثورة .

ازداد هياج العمال وهم يلقون زميلا لهم تسيل دما ، وفى اللحظة نفسها خرجت عمال الوردية فانضموا تباعا الى اخوانهم وأخيراً انضم اليهم عمال الورش . ولكن رغم كل هذا الهياج وكثرة العدد لم يفكر العمال إطلاقا فى تخريب أو تدمير لآلات الانتاج ، إذن فرصاصة هذا الضابط هى التى ألهمت هذا الانفجار وتسببت فى كل ما حصل ولولاها لكان العمال قد نفثوا غضبهم بهتافهم ثم انصرفوا .

فلم تكن هناك نية ولاتدبير ولم يكن هناك اتفاق ولا عهد حتى أن الذين دخلوا المصنع لم يشعروا بشيء ولم يحدث منهم شيئاً . ولما فكرت الشركة فى اخراجهم لقفل المصنع لم يكونوا بعد قد أحسوا بما حصل ، لهذا كان من حق العمال ان يطالبوا بأجر المدة التى اغلقت فيها الشركة مصانعها بمحض اختيارها رغم تردد العمال على ابوابها .

العودة الى العمل

عاد العمال شركة مصر بالمحلة الى اعمالهم فى الثالثة والنصف من يوم الاربعاء ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ عندما فتحت الشركة ابواب مصانعها لهم وقد دخل العمال جميعهم الى اعمالهم فى منتهى الهدوء وقالت الاهرام .

« وما يذكر أن السكنية مستتبّة في منطقة المصانع وفي المدينة ولم يقع فيها ما يكدر صفو
الامن العام »

فماذا حدث بعد ذلك ١٩

حدث ان فاجأتنا الصحف في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٧ بخبر امتناع العمال عن العمل لعدم
اجابة مطلبهم الخاص بصرف أجور هذه العطلة ابتداء من صباح ١٥ / ٩ فلما خف اليهم
سعادة مدير مصلحة العمل وأقر مطالبهم لعدالتهم الواضحة عادوا توا لعملهم ، ثم ماذا بعد ذلك
! أو عز رسل الشركة طبعاً الى العمال ان المطالب لن تعبأ لها الشركة فلزموا أماكنهم وباتوا
حيث هم ، وسرت العلوى طبعاً في جميع العنابر .

فما كان من الشركة والمسئولين فيها إلا أن حاولوا اخراجهم وهم في منتهى الهدوء
والسكون بل في يقظة تامة لصيانة آلات الانتاج حتى أن أحد العمال قد راح الى الميكانيكى يطالبه
باصلاح خلل بالماكينة ، ولما استغرب الميكانيكى منه هذا الطلب وهو ممتنع الآن عن العمل ، افهمه
العامل أنه ممتنع عن العمل لمطالب لا كراهية في العمل وهو يهيم قبل كل شئيد أن يعمل باخلاص
اذا عمل ويعلن تدمره فقط اذا غضب ولكنه لا يهدف الى التخريب . وهكذا أخرج العمال من عنابر
المصنع بقوة الجيش فماذا كانوا فاعلين .

الشركة مصره على ان لا تدفع لهم حقوقهم والحكومة عن طريق مصلحة العمل مقتنعة
بعدالة مطالب العمال ، فلماذا يجب ان يطول الوقت على الشركة حتى تجيب مطالب العمال ولماذا
يجب ان يخضع العمال ويوقعوا تعهدات الى غير ذلك مع عدالة مطالبهم حتى تسعى الحكومة في
العمل على أن تجيب الشركة لمطالبهم .

ثم لماذا تتحرك قومي الجيش لاجراج العمال من المصانع ولم ينتقل أحد المسئولين ليتعهد
للعمال من جديد باجابة مطالبهم .

ولو تم هذا لعاد العمال الى اعمالهم فلا تعطلت المصانع ولا تعطل العمال .

إن هذه الحركة أيضا كانت سببا في تعميق تدمير العمال وتجويعهم مع ايجاد حجة جديدة
تؤخذ ذريعة للتخلص من عدد كبير من العمال ، مع رواج سوق الدسياسة والتجسس بين صفوف
العمال كما حدث من سعاية الأخوان المسلمون كاشارة الصحف .

فرغم تعهد الشركة لمصلحة العمل ان لاتفصل عاملا إلا بعد أن تقتنع بالاسباب المسوغة

فصل فقد فصلت الشركة مايقرب من ٣٠٠ عامل قبل عودة العمال أخيراً ، وقد كانت هذه العودة أيضاً رهينة برغبة الشركة وحدها .

فهى طبعاً التى طالبت باخراج العمال من المصانع بالقوة ، وهى التى ظلت تغلق ابوابها فى وجوه العمال وهى التى فتحت ابوابها عند ما أرادت .

وليس بعيداً ان يكون للشركة مصالح تجارية من وراء هذه العطلة خلاف المصلحة مباشرة فى الضغط على العمال .

ما افاده الطرفان

والان وقد سردنا الوقائع موضحين العلل الحقيقية لسخط العمال نرى واجبنا أن نوضح افاده العمال من هذه الحركات وماكسبته الشركة من ورائها

كان العمال قبل هذه الحركات يحسون بصعوبة إجماعهم ولكنهم أدركوا الآن أن سوء حال والمعاملة لها من قوة التوحيد مالى للخطب أو الاجتماعات ، وقد احسوا بون شلك بقوة جماعهم وإن كان إجماعاً يتقصه التنظيم .

ولاشك أن العمال أدركوا بعد الذى حصل أن مثل هذه الحركات كفيفة دائماً بالفشل مالم يسبقها تنظيم دقيق مبنى على الوعى الصحيح والفهم العميق للمطالب التى يجب أن تكون مفهومة محددة مع التبليغ عنها لجميع الجهات قبل البدء فى أي عمل من الأعمال وان يكون التبليغ مستندات وصور يمكن الرجوع اليها .

أي أن العمال قد تعلموا أن هذه الحركات الفائرة ليس لها مفعول إيجابى مالم يكن الموقف واضحاً فى الناحيتين بالمطالب المحددة المفهومة ، وأنه من المستحيل عقلاً أن يمنح للعمال مالم طالبوا به ، كما أنه من المستحيل إطلاقاً اصلاح أي أمر وإن كان واضح الخلل مالم يضح العمال منه .

كما أحس العمال حاجتهم الماسة إلى وجود نقاباتهم على ان تكون العملية العمال قيادتها معبرة عن آلامهم وأن تكون مكونة من صميم جماعتهم .

وهنا فهم العمال سر نص القانون رقم خمسة وثمانون عن عدم اقرار صفة العالمية للوكلاء لفوضين ومديرى العمل وحرمان هؤلاء ٩ ، من الانضمام الى نقابات لأنهم دائماً أقرب إلي

عقلية أصحاب الأعمال ولا يحسون بالآلم العمال ، وقد ثبت فعلا ذلك بكل وضوح فى وضعية نقابة شركة المحلة ، التى كان بينها وبين جمهور العمال فوارق لا يمكن التقريب فيها .

وعلى الجملة فقد أحس عمال المحلة بعد هذه الحوادث حاجتهم الشديدة الى التنظيم الدقيق للنضال عن حقوقهم بفهم ووعى أكبر مع الاحتراز من استفزاز الشركة .

أما الشركة فقد خسرت من الخسائر المادية مبالغ طائلة من عدم الانتاج مدة تزيد على اسبوعين فى الفترتين ولكنها خسارة مستدركة ولكنها وان كسبت انتصار ظاهر فى الموقف التكتيكى إلا أنها خسرت خسارة لاتعوض ، هى : فقد هيبتها وانكشاف سيطرتها على مجلس ادارة النقابة وظهور أغلب طابورها الخامس فى جماعة المثيرين من الموظفين الذين دستهم بين العمال من قبل لاكتساب موقف القيادة منهم حتى يجرفونهم فى تيارات مائعه .

ولازلنا نرجو ان يفكر أصحاب ومديرو الشركات ان العمال لا يمكن ان يؤخذوا بالقهر ، وان حالة القهر لاتقدم عملا ، ولهذا ننصح بالمناقشة المباشرة مع العمال انفسهم عن طريق ممثلين حقيقيين للكتل ، مع تأكيد حصول المنوبين على رضا المجموع .

الأضرابات في مصر في الأربعينيات ومن القرن العشرين

التاريخ	المصدر	المفردون	سبب الاضراب	النتيجة
يناير ١٩٣٨	الجهاد ٤٧/٦/٢	عمال شركة مصر بالحالة الكبرى	انقطاع العمال والعمل وقطع الاجور	ارتفع اجر عامل اليوم من ٢٥ ملجم الى ٥٠ ملجم وعامل الاحتاج الى ١٦٠ ملجم الى ١٢٠ ملجم وانخفضت ساعات العمل من ١٢ الى ١٠ ساعات
يونيه ١٩٣٩	الاهرام ١٣ الى ١٦/٦/١٩٣٩	شأنية من زعماء العمال في ميدان المتبة الخضراء	الحالية بالتشريعات المالية وعلى رأسها قانون الاعراف بالقطاعات	أدرج مشروع القانون في جدول أعمال مجلس النواب بعد تقديم واسع من فئات ومنظمات عماليه عليه
أوتيل ١٩٤٢	الجهاد ٩٤٧/٥/١٩	المساعدون بشركة مصر للغزل والتسيع بالحالة الكبرى	مطالبهم برفع الاجور وحسن معاملة الشركة لهم	مزم المساعدون بسبب افعالهم مطالب العمال والاقسامات بين الضريرين وقطع البرليس وخيانة احمد العمال لقرقيته مديرا
مايو ١٩٤٤	جريدة الطين ٩٤٤/٥/٢٩	عمال شركة الغزل الاصطناعية بالاسكندرية	عدم فصل العمال وزيادة الاجور	قيم ٢٠٦ عامل للمحاكمة حكم ببراءة ١٣٩ منهم جميع اعضاء مجلس ادارة النقابة والبرليس على الباقيين مع الايقاف لرمع التمثيل
مايو ١٩٤٦	الوقد المصري ٩٤٦/٥/٣	عمال الشركة المصرية لصناعة التسوجات بخدم بك اسكندرية	الاحتقال بعيد اول مايو عيد العمال العالمي	نجح الاضراب وايد العمال في مؤتمر عقده قرارات مؤتمر قطاعات عمال القطر المصري بتقديم المطالب العامة للحكومة
مايو ١٩٤٦	الوقد المصري ٩٤٦/٥/٤	عمال شبرا الخيمة	الاحتجاج على لجنة التحقيق البريطانية الامريكية عن مشكلة فلسطين	نجح الاضراب وارسات الاحتجاجات الى الصحف وكذلك للمنولين في الحكومة المصرية
مايو ١٩٤٦	الوقد المصري ٩٤٦/٥/١٤	الف عامل من شركة النيل ٢ للمسوجات بشبرا الخيمة	الحالية لحل مشكلاتهم وعدم غلق المصانع والامتنان على مستقبل اسرهم	حاصرت قوات كبيرة من البوليس المصانع ومنعت الاقتراب منها واستقر الاضراب
مايو ١٩٤٦	الوقد المصري ٩٤٦/٥/٢٠	عمال شركة النيل بشبرا الخيمة النقون منذ ٤ شهر	اغلق المصانع بحجة نقل المصانع الى الاسكندرية	مصدر حكم قضائي بالزام الشركة بمصرف اجور العمال عن شهر ونصف يوم كامل وشهرين ونصف ربح يومية

تابع الإضرابات في مصر في الأربعينيات

التاريخ	المصدر	المعبرون	سبب الإضراب	النتيجة
مايو ١٩٤٦	الوقد المصري ٢٨ / ٥ / ١٩٤٦	عمال شبرا الخيمة	غلق المصانع ومطالبة العمال بالتوقيع على التعهدات	اعتلت النيابة العامة خطر النشر عن الإحداث الخطرة التي حدثت في المنطقة استمر الإضراب ٤٥ يوما
مايو ١٩٤٦	الوقد المصري ٣١ / ٥ / ١٩٤٦	عمال شبرا الخيمة	المطالبة بفتح المصانع والإخراج عن القويض عليهم وتنفيذ قرارات لجنة التوفيق	احتل العمال المصانع وأغلقتها من تلقاء أنفسهم وأصلحت الحكومة امرها بفتح المصانع لأجل غير مسمى ورحلت التيارات للقرارات
مايو/ يونيو ١٩٤٦	الوقد المصري ٣ / ٦ / ١٩٤٦ والمبايعه	عمال شبرا الخيمة	فقد تنفيذ الإيجور بنسبة ٥٠ ٪ وتطبيق العامل على تخارج بدل من ثل واحد	قبض على أكثر من ٨٠ عاملا اضرب منهم عشرة عن الطعام في المسجون ورحل البليس عائلات القويض عليهم الى الزنايا
مايو/ يونيو ١٩٤٦	الوقد المصري	عمال شبرا الخيمة	فقد تنفيذ الإيجور والتوقيع على التعهدات والمطالبة بعودة العمال بدون شروط	فصلت المصانع كل من عرفوا بمقاومتهم عن العمال ولم نص ٢٠٠ ثم فصلت من لم يوقع على التعهدات وعددهم ٥٠٠ عامل
يونيه ١٩٤٦	الوقد المصري ٢١ / ٦ / ١٩٤٦	عمال شركة الزره للتسيج بالإسكندرية	المطالبة بإعادة القسولين وتحقيق المطالب وفقد تصرفات مكتب محل كرمز	اضرب عشرة عامل عن الطعام وتطلق المستشفى لسوء حالتهم المصعبة ونشامت عنهم ميثاق منها الجبهة المتحدة لعمال الإسكندرية
مايو ١٩٤٦	الوقد المصري ٤ / ٥ / ١٩٤٦	عمال شبرا الخيمة	نفس أسباب الإضراب السابق	اضرب عن الطعام ١٢ عاملا وتلقوا مستشفى القصر العيني وقام البليس بالقائمتهم في الشارع بالقرعة لرفضهم العمل عن الإضراب

تابع الإفراجات في مصر في الأربعينات

التاريخ	المصدر	المفردون	سبب الإفراجات	النتيجه
يناير ١٩٤٧	٩٤٧ / ٥ / ٥ المصري	عمال شركة النيل للمنسوجات بالاسكندرية	فصل وكيل القنابة وعدم تحقيق المطالب وعدم التوقيع على التعهدات	قبض البوليس على جميع أعضاء مجلس ادارة القنابة بتهمة التفرغ عن الإفراجات
يناير ١٩٤٧	٧٤٩ / ١ / ١٥ صوت الامه	عمال ترام الجيزة	المطالبة بتحقيق المطالب وخاصة زيادة الاجور	اتهام ٧ عمال بالتفرغ عن الإفراجات والامتناع عن العمل والحكم على كل منهم بغرامة ٢٠٠ قرش
مايو ١٩٤٧	٩٤٧ / ٥ / ١٩ الجماعير	٧٠٠ عامل من مصنع النسيج والحيطة بشبرا مصر (عس)	افراجات ساعه تقريبا مع زملائهم من عمال شبرا النجمة واعلنا	قبض الاعتصام بعد وعد كتابي من مدير مصلحة المصنوع بعدم فصل اى عامل ولا دفعي العمال للمصنع وجوه مطلقا وقبض على ٧ منهم
يناير ١٩٤٧	٧٤٩ / ١ / ٢١, ٢٠ صوت الامه	عمال شبرا النجمة	المطالبة بعدم فصل العمال وزيادة الاجور	قدم ٢٤ عمالا في ٢ قضائيا اما محكمة قلوب وحكم بحبس ١٩ عمالا وغرامة على محمود المسكري والفراج عن الباقيين
مايو ١٩٤٧	٩٧٤ / ٥ / ٢٨ صوت الامه	٧٠٠ عامل من مصنع النسيج والحيطة بشبرا مصر (عس)	المطالبة بوقف السياسة المعادية لعمال	اعتصم العمال بالمصنع وشكلت قوات البوليس في احوالهم واكفقت بمعاملة المصنع
يناير ١٩٤٧	٩٤٧ / ١ / ٣ الامرام	عمال شبرا النجمة	المطالبة بحل مشكلاتهم وعودتهم للعمل بدون شروط	حبس سبعة عمال والفراج عنهم بعد ذلك من المحكمة بدون ضمان
يناير ١٩٤٧	٩٤٧ / ٧ / ٢٠ صوت الامه	اعمال مصنع حمص بشبرا النجمة (ابو خالك)	محاربة الشركة نقل المصنع وتقليص الاجور وضد استيراد الشركة	اعتصم العمال بالمصنع فحاصروهم البوليس وقطع عنهم المياه والنفد والطعام
يناير ١٩٤٧	٩٤٧ / ٧ / ٢٠ صوت الامه	نظير ومباري محطة النسيكة الحديد وعددهم ١٥٠٠	تطبيق الكارز عليهم	قبض على رئيس الرابطة ثم عاونوا للعمل بعد الاتفاق مع وزير المواصلات على اجابه مطالبهم
يناير ١٩٤٧	٩٤٧ / ٧ / ٢٠ صوت الامه	جميع عمال شركة النفد بالاسكندرية	مطالب تقوم بها العمال	بلغ القبول عليهم ٢٠ عمالا ثم تم الاتفاق على اجابه المطالب خلال اسبوع والرجع عن القبول عليهم

تأليف الاضرابات في مصر في الأربعينات

التاريخ	المصدر	المفردون	سبب الاضراب	النتيجة
أغسطس ١٩٤٧	المصري من ٩ الى ١١	عمال منطقة القتال	مقاطعة الجبيرة البولندية من قدام تأييد العمال انفرنسيا	نجاح الاضراب وانطلق العمال كل محاولات قنونة الجبيرة وقام العمال بمظاهرة ضد الجبيرة والاستمرار الهولندي
سبتمبر ١٩٤٧	صوت الامه ٧٤٩ / ٩ / ١٥	مدرسو التعليم العالي الانتاج عن تنظيم اوراق الامتحانات	المطالبة بتطبيق قواعد التسقيط عليهم ولامنع سلم للترقي	الرد من المستوفين بإجابة الطالب
سبتمبر ١٩٤٧	صوت الامه ٩٤٧ / ٩ / ٢٠	الاف من عمال النسيج اليدوي بطنين	المطالبة بزيادة الاجور ورفيع كافر العمال	التفويض على سببه من العمال ثم افرج عنهم بعد التحقيق
سبتمبر ١٩٤٧	صوت الامه ٧٤٩ / ٩ / ٢٨٠ ٣٦	عمال شركة التزلز الاولى بالاسكندرية ١٥٠٠ عامل	تفويض ساعدت العمل من ١٢ الى ٨ مع الاحتلال بالاجير وتقييد عمال المل في لغيرهم	قام البوليس باعتقال المصانع واخراج العمال وقبض على ٩ قسما للمحاكمة وحقت اصابات من الترافيق بين العمال والبوليس
سبتمبر ١٩٤٧	صوت الامه ٩٧٤ / ٩ / ٢٩	عمال شركة التتال	تعتبر عدم ساعدين تزايد الى اكثر اذا تفقت الحركة لبرامات ضد العمال	أوقفت الحركة مؤقتا الاجراءات التي كانت تنوي اتخاذها ضد العمال
مايو ١٩٤٧	الامرام ٩٤٧/٥/٢٥	عمال ترام القاهرة	المطالبة بزيادة الاجور ومطالب اخرى	الحكم على ٩٥ عمالا بضمهم الاضراب من العمل واستئناف العمال الحكم
اكتوبر ١٩٤٧	الاخوان المسلمون ٩٤٧ / ١٠ / ٥	مهندس القنن والمصانع	المطالبة بتطبيق قواعد التسقيط عليهم	اضراب عن الطعام مع الاستمرار في العمل
سبتمبر ١٩٤٧	الاخوان المسلمون ٩٤٧ / ١٠ / ٥	عمل شركة الحماة الكبرى	عدم صرف الاجور عن مدة الاضراب	اضراب الف عامل وبعوا بالنظر في المطالب
اكتوبر ١٩٤٧	الاخوان المسلمون ٩٤٧ / ١٠ / ٩	عمال شركة التزلز الاولى بالاسكندرية	طلب زيادة الاجور	استمر الاضراب اسبوعين وبشكل مجلس الوزراء لجنة لبحث الاجور في صناعة النسيج ومصر بيان وزارة الشؤون الاجتماعية بذلك

تأريخ الاضرابات في مصر في الأربعينيات

التاريخ	المصدر	المصريون	سبب الاضراب	النتيجة
سبتمبر ١٩٤٧	الاتحاد المسلمين	عمال مصنع نودان وكثير للنسيج بشبرا مصر	ضد تشييل العامل على توليد واعتمادات رئيس المصنع على العمال	غير مبررة
اكتوبر ١٩٤٧	المصري	عمال شركة الغزل الاعلى بالاسكندرية	لتحقيق المطالب السابق بتقييمها الاضراب بسببها	امسك فريق من العمال مع اخر راي العوده للعمل مؤقتا من اجل مصاريف العيد الكثير واشمل الاضراب
اكتوبر ١٩٤٧	الكتلة وصوت الامه ١٣ / ١١ / ٧٤٩	شركة شياهي مصنع ٢ بشبرا الخيمة	قام العمال في هذا المصنع بسيرة عسرا ضربا في شهر بسبب تخفيض الاجور	اغلقت الشركة المصنع في وجه العمال الى اجل غير مسمى
ديسمبر ١٩٤٧	الكتلة ٤ الى ١٢ ديسمبر ١٩٤٧	شركة الملح والسمودا	زيادة الاجور بسبعين الى ٥٠% والاراجاز الاعلى الى ١٢٠م والرضية الى ٢٠ شهرا والسمودا ٢٠ شهرا والسمودا ٢٠ شهرا والسمودا ٢٠ شهرا	اغلقت الشركة المصنع لاجل غير مسمى وليس على بعض اعضاء مجلس ادارة القابة وهو قرار بطا ربه عامل ضد القابة لحكم على بالحبس ٢ شهرا وغرامه ٢٥ دولارات جميع العمال
سبتمبر ١٩٤٧	صوت الامه من ٢١ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧	اتحاد خريجي المدارس الصناعية	من اجل مطالب سبق تقديمها والاضراب من اجلها	اضرب عن الطعام نحو ٨٨ في جميع انحاء القطر من ٢٠ / ١١ / ١٩٤٧
نوفمبر ١٩٤٧	الكتلة ٧٤ / ١١ / ٩٤٧	مصنع اريست للنسيج بشبرا مصر	مطالب سبق ان تقدم العمال بها في مذكرة لمصلحة العمل ولم تجيب	بعد من المصلحة بدراسة المطالب
نوفمبر ١٩٤٧	الكتلة ٢٥ / ١١ / ٩٤٧	عمال شركة لاموتري للنسيج بالاسكندرية	المطالبة باعادة العمال للمصريين	غير معروفة
ديسمبر ١٩٤٧	الكتلة ٤ / ١٢ / ٩٤٧	شركة الملح والسمودا	المطالبة بالافراج عن العمال الموقوف عليهم بتهمة الاعتداء رئيس الدشرة	سبقت الاشارة الى نفس الاضراب في المصري

تأجيل الاضرابات في مصر في الأربعينيات

التاريخ	المصدر	المفردون	سبب الاضراب	النتيجة
فبراير ١٩٤٧	الكله ١٤٨ / ٢٦	شركة السمكة بالفيح فضل	تنفيذ كادر عمال الحكمة وحقن النيين بمرتب شهري ١٥ ساعات عمل	تقدم العمال بقمصة وشترين شكرى ثم اضرابا بعدها واتجهت معلومات كافية عن النتيجة
فبراير ١٩٤٨	صوت الامه ٧٤٩ / ١٧	عمال شركات البترول بالقاهرة	عدد مطالب منها الحد الأدنى ٢٠ ج شهريا وكلمه ١٠٠٪ واخذ راضي العمال في كل ما يتصل بشؤونهم	لم يجد الاهالي الكثره سبب لزيادة العمال في مستودعات غسرة وامداد العمال قرار تحدى المهنين في الشركة
فبراير ١٩٤٨	صوت الامه ٩٤٧ / ١٤	عمال المحطة الكبرى	من اجل المطالب السابق تقديمها	اتهام ٢٠ عاملا بالشيوعية واخرج عنهم مع تكليف الناقه لبلدي بترتيبهم الى بلدهم واخذ تعهد بعدم عودتهم للمحطة الكبرى
مارس ١٩٤٨	صوت الامه ٩٤٨ / ٢ / ٢	عمال سباهي	المطالب السابق تقديمها	قررت الشركة اغلاق المصانع وكل احد العمال برفضها، البوليس بترتيبهم الى بلدهم وعدم عودتهم للمحله
مارس ١٩٤٨	الكله ١٩٤٨ / ٣ / ٩	عدد من عمال مصانع النسيج بالقاهرة	فند اغلاق المصانع	استماتت تروار والفتن في البوليس ضد العمال ودمر العمال على نود الصف وقبض على بعض العمال واخرج عن اندر بولس بكاله
مارس ١٩٤٨	الكله ١٩٤٨ / ٣ / ٩	معمل بلية الاسكندرية	حتى تجاب مطالبهم	اعتصموا في مكاتبهم بدون عمل
مارس ١٩٤٨	١٤٨ / ٣ / ١٩	موظف مصممة الدواشي والمائتر	حتى تجاب مطالبهم	ابلى قائد الطواشه عايده بان الموظفين سيخربون من اول ابريل ولهذا لم يجالوا موزنه هذا الشهر
مارس ١٩٤٨	المصوى ٣٢ ١٩٤٨ / ٣ / ١٩	عمال القنال في بورسعيد والاسماعيلية والسويس ٢٥٠٠ عامل	انذار للشركة ساعته لعدم اجابه مطالبهم	بدأت ساعتين يوميا مع زياتها الى ٤ ساعات يوميا من ١٥ ابريل ورفضت الشركة بالنظر في المطالب
مارس ١٩٤٨	الكله ٩٤٨ / ٣ / ٢٤	جميع صياريه الطور	المطالبة بالانصاف ثم التسيق الاخير	غير مبرهله

تأريخ الاضرابات في مصر في الاربعينات

التاريخ	المصدر	المفردون	سبب الاضراب	النتيجة
ابريل ١٩٤٧	الكله - ١٩٤٨ / ٤ / ٣	عمال عشر شركات نقل بالتاهرة	حذرا يوم ١٥ ابريل للاضراب اذا لم تحقق مطالبهم	قال لهم رئيس الوزارة ان لجنة التوفيق ستجتمع في ١١ ابريل للتفر في مطالبهم
ابريل ١٩٤٨	الكله ١٩٤٨/٤/٥	موظف البلدية في عدة جهات	تحقيق المطالب	اضربوا ثم اعتصموا بقر العمل من ١٠ ابريل من ٨ الى ١٢ صباحا استقرار عمال المرافق في العمل اثاره وبماه ومجانى
ابريل ١٩٤٨	صحف الامة ١٩٤٨ / ٤ / ١٠	موظفوا البلدية بمرسوق	تطبيق قواعد التسيق ولريجات موقفي الحكومة عليهم	الاخصام بكتابهم بدون عمل
ابريل ١٩٤٥	قرار وزاري بحل التقايه في ٣ / ٤	عمال التسبيح الميكانيكي في التاهرة وشواحيها	خسعين اضرابا في ازمة اشهر من اول ابريل حتى ٢٨ منه بسبب العمل وتقليص الاجر	صدر قرار وزاري بحل التقايه العامة لعمال التسبيح الميكانيكي بالتاهرة وضواحيها واعتقل خمسة من قائدها
ابريل ١٩٤٥	من لسان رئيس نقابة العمال	عمال النقل الميكانيكي بالقيوم	فصل شركة كافردي للعمال وتقليص الاجر	حكم على اعضاء مجلس ادارة النقابة بالحبس شهرا ومصر قرار وزاري بحل التقايه

الحساب الختامى لاضرابات العمال

١٩٤٦ - ١٩٤٧

عمال مصنع شوشه بالزيتون	عمال شركة الاسمنت بطره
عمال الشركة المصرية لغزل الصوف	عمال محالج الاقطان بدمهور
عمال النسيج الميكانيكى بمصنع شوشه	عمال شركة السكر بارمنت
عمال مكابس القطن بالاسكندرية	عمال صناعة المويليا بدمياط
عمال عبيد مصطفى	عمال الخضر والفاكهه بالاسكندرية
عمال محل الصالون الاخضر	عمال مصنع افرينو
عمال النقل المشترك	عمال اتوبيس القاهرة - محمد سالم سالم
عمال ترام القاهرة	نقابة عمال المصانع المختلطة بالاسكندرية
نقابة عمال مكابس القطن بالاسكندرية	عمال شركة التزهة للغزل بالاسكندرية
عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات	عمال بيهره الاهرام والابراهيميه
عمال الخطوط الجوية الامريكية	عمال مصنع داوود عدس للنسيج بشبرا
عمال شركة الكاوتشوك الاهلية	عمال مصنع نيومان للنسيج بشبرا
عمال شركة شل	عمال شركة الامنيوس بالقاهرة
عمال شركة قنال السويس	عمال شركة النور بالاسكندرية
عمال المحلات الصناعية للحديد والقطن	عمال ترام الرمل
عمال معاصر المعصره	عمال شركة اقطان كفر الزيات
عمال مصنع الشرق بامبابه	عمال مصنع ١ نسيج الكرنك بشبرا لخيمة
عمال شركة الاسمنت بطره	عمال مصنع الشوريحي للنسيج
عمال شركة الغزل والنسيج بامبابه	عمال المداينج بمعصر القديمة
عمال شركة الورق بالاسكندرية	عمال شركة احمد سعيد واولاده
عمال شركة فاكوم	عمال مصنع الجوت بشبرا الخيمة
عمال الغاز المصرية لبيون	عمال شركة مانوسيان
عمال مصنع ارنست بشبرا	عمال الشركة النيليه يروض الفرج
عمال المحلة الكبرى	عمال مطبعة ماتوسيان يروض الفرج
عمال شركة ريمون حمصى	عمال شركة النيل للنسيج
نقابة مفتشى النقل المشترك	عمال شركة الاسكندرية للغزل والنسيج

هذه الاضرابات والمطالبات بالحقوق التى اجببت بعضها والبعض الآخر مازال موكنا على رف الدراسة واللجان ،
لندل على حقيقتين ، وهى تطور الوعى عند الطبقة العاملة والرغبة فى التحرر من القهر والجوع والمرض ، وهى مهمة
الحكومة عامة ، ومهمة وزارة الشئون خاصة

جريده الكتله ٥ / ١ / ١٩٤٨ ص ٦

الدروس المستفادة

١- ان وسائل كفاح المظلومين فى سبيل الحصول على مطالبهم والمحافظة على حقوقهم من الممكن ان تنتقل من شريحة فى المجتمع الى شريحة اخرى ويتصرف يتفق مع الظروف والزمان والمكان الذى تستخدم فيه الوسيلة الكفاحية ، وفى هذا السياق كان استخدام فئات متعددة من الشعب المصرى لوسيلة الاضراب والاعتصام فى اربعينات القرن العشرين للمطالبة بحقوقهم بعد ان رأوا استخدام الطبقة العاملة المصرية لهذا السلاح الكفاحى بنجاح وحققوا باستخدامه كثيرا من مطالبهم

٢- ان كل كفاح لابد فيه من تضحية بتحملها عدد قليل من القيادات النضالة التي تتقدم الصفوف راضية وعن قناعة واستعداد للتضحية فى سبيل مصلحة المجموع ، وفى نفس الوقت فان كل كفاح تكون له ثمره تعم الغالبية العظمى ان لم يكن كل من يخوضون المعركة الكفاحية

٣- ان الطبقة العاملة خلاقه للوسائل الكفاحية التي يعتبر الاضراب احدها ، ونفس الوقت فان الاضراب له نماذج متعددة ، فهناك الاضراب عن استلام الاجور ، واضراب التباطؤ بتقليل الانتاج مع استمرار ساعات العمل ، والاضراب الجزئى لقسم من المصنع مثلا له مطالب لاتشمل بقية الاقسام ، والاضراب العام لكل من يشملهم التجمع الجماهيرى في الموقع الذى يتواجدون فيه ويتوحدون حول مطالب تهمهم جميعا ، والاضراب الشامل الذى يضم عمال منطقة جغرافية كمحافظة او مدينة ومن جميع المهن او اضراب العاملين بمهنة او مهنة واحدة على نطاق القطر كله كاضراب المدرسين او المهندسين او اضراب عمال النسيج في جميع القطر المصرى ، واضراب التضامن لتأييد فئة اخرى مضربه كاضراب عمال النسيج فى شبرا الخيمة لتأييد ضباط البوليس ورجال الادارة فى اضرابهم عام ١٩٤٨ ، وهناك الاضراب التحذيرى للضغط من اجل عدم التسويف في اجابه المطالب كاضراب عمال شركة قناة السويس ساعتين يوميا تزداد مع مرور الوقت وعدم اجابه المطالب

٤- ان استخدام اية وسيلة كفاحية يجب الاعداد له بما يضمن نجاحه ، وبما ان نجاح الوسائل الكفاحية يؤدي الى تحقيق بعض او كل المطالب ، فإن فشل الوسيلة الكفاحية غالبا مايؤدي الى اضرار قد لاتقف عن حد عدم اجابة المطالب او المحافظة على الحقوق ، بل قد ترد الاوضاع الى اسوأ مما كان قبل استخدام الوسيلة الكفاحية

٥- لا يستخدم الاضراب والاعتصام الا بعد الاعداد لنجاحه وذلك بالبداية في استخدام الوسائل التي يجب ان تسبقه من رفع الشكوى للرئيس المباشر ثم لصاحب العمل ثم للجهات الرسمية ثم للرأي العام عن طريق الصحافة والمظاهرات السلمية ، وفي نفس الوقت اتخاذ تلك الوسائل لزيادة وعي العمال ومهمهم لحقوقهم وابعانهم بضرورة تحقيقها لدرجه تصل الى الاقتناع بان الحرمان من اجر ايام الاضراب افضل من استمرار اوضاعهم على ما هي عليه والتي يشكون منها ، وكلما كان تأييد الرأي العام وخاصة عمال المنطقة الجغرافيه او المصانع المماثله واسعا ، كلما كانت فرصة نجاح الاضراب اكبر

٦- ولما كان الاضراب من اقدم وانجح الوسائل الكفاحية التي استخدمها المظلومون في صراعهم ضد الاستغلال ومن اجل الحصول علي الحقوق ، فإن اكثر الوسائل الكفاحية انتشارا حتى في الوقت الحاضر ، ومع تطوره من اضراب لتحقيق مطالب اقتصادية الى اضراب لتحقيق اهداف سياسيه واجتماعية قد تصل الى التغيير الجذري لبناء المجتمع وتفويضه لاعاده بناء مجتمع جديد اكثر عداله واكثر تقدما .

٧- واذا كان اضراب المظلومين في مواجهة ظالميهم الذين غالبا مايملكون وسائل القمع المتعددة لمواجهة الاضراب باعتباره في نظرهم مخالفا ومعارضاً لحق الظالمين في امتصاص دم وعرق المظلومين ويستخدمون القوة والسلاح ويسنون القوانين التي تحرمه بل ويحاولون استخدام الدين لاعطاء استفلالهم صفه الشرعية والقداسه والديموه ، فان كفاحات الطبقة العامله الطويله وتضحيات ابناؤها الغالية قد فرضت الاعتراف بالاضراب كحق يمارسه المظلومون في مواجهة ظالميههم ، وصدرت لتقرير هذا الحق المواثيق الدولية والتي استند اليها القضاء المصري في عدم تجريم الاضراب رغم وجود قوانين مصريه تجرمه .

٨- الطبقة العامله المصريه وكل الكاسحين في المجتمع في حاجة الى الاستعداد لاستخدام الوسائل الكفاحية ومنها الاضراب والاعتصام دفاعا عن حياة اسرهم ولقمه عيشهم ، لهذا فهي في حاجة الى الاعداد الجيد لكل العوامل التي تضمن النجاح وتحقيق الاهداف بأقل خسائر وتضحيات ممكنه ، ومن اهم خطوات الاستعداد تكوين (هناديق الكفاح) التي يشترك فيها العمال ويستخدمون اموالها في مواجهة الضغط المادى عليهم بحرمانهم من اجر ايام الاضراب في الوقت الذي تصرخ فيه بطون العائلات طلبا للقوت ، وكذلك للوقوف بجانب من يفصلون او يعتقلون او يسجنون او توقع عليهم عقوبات قاسيه او يشربون بسبب قيادتهم للعمليات الكفاحية هذه خواطر من الممكن ان تطور وان يضاف اليها الكثير من واقع الخبرات الثمينه للعمليات الكفاحية وخاصة لاستخدام الاضراب والاعتصام

شبرا الخيمة يونيه ١٩٩٥

صدر للمؤلف

- ١- نبذة تاريخية عن حياة المناضل فضالى عبد الجيد ١٩٤٥
 - ٢- تضال عمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة ١٩٤٥
 - ٣- محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا للبحث مطالب العمال ١٩٤٧
 - ٤- من وحى الكفاح الخالد فى بورسعيد الباسلة ١٩٥٦
 - ٥- الكتاب الاول من مذكرات ووثائق (عن كفاح عمال النسيج) ١٩٨٣
 - ٦- الكتاب الثانى من مذكرات ووثائق (العمال والانتخابات البرلمانية) ١٩٨٢
 - ٧- الكتاب الثالث من مذكرات ووثائق (الطبقة العاملة والعمل السياسى) ١٩٨٨
 - ٨- الكتاب الرابع مذكرات ووثائق (وحدة الحركة العمالية فى مصر والعالم) ١٩٩٤
 - ٩- التنظيم النقابى ومهام المرحلة المقبلة ١٩٩١
 - ١٠- احوال العمال قبل قانون قطاع الاعمال ويعدده ١٩٩١
 - ١١- خميس والبقرى يستحقان اعادة المحاكمة ١٩٩١
 - ١٢- شهادات واقعية (نقابيون واشتراكيون يتكلمون) ١٩٩٣
- ١٩٩٧

المحتويات

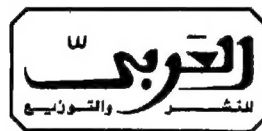
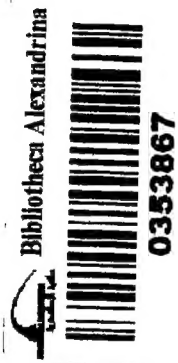
الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
١١	اضراب معاونى السكة الحديد وموظفى التلغراف
١٤	اضراب خريجي المدارس الصناعية
١٩	اضراب عمال مصر بالمحلة الكبرى ١٩٤٧
٦٠	اضراب المدرسين
٧٣	اضراب المهندسين
٨٤	اضراب المرضى
٩٢	اضراب رجال البوليس والادارة
١٠٩	اضراب عمال سباهى بالاسكندرية
١١٩	اضراب عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات
١٢٣	الوثائق
١٢٤	نص التقرير الذين ارسله مكتب الاعمال النقابية المصرى لاتحاد العالمى النقابات ومكتب العمل الدولى مايو ١٩٤٨
١٣١	مرسوم بقانون مكافحة الاضراب ١٩٤٦
١٣٤	من هيئة مندوبى عمال الى عمال مصر
١٣٨	الحركة النقابية فى مصر ١٩٤٨
١٤٢	حول مشكلة عمال المحلة ١٩٤٧
١٥٩	كشف بالاضرابات فى مصر الاربيعنيات
١٦٧	الدروس المستفادة

رقم الايداع ٩٧/١١٦٤٥

I.S.B.N.

977-5040-72-8

052



٦٠ شارع القصر العيني - أمام
روزا اليوسف (١١٤٥١) القاهرة
ت: ٣٥٥٤٥٢٩ فاكس: ٣٥٤٧٥٦٦